

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من اقتفى أثرهم إلى يوم الدين .
أما بعد

فهذا ملخص الرسالة العلمية ، المقدمة بعنوان : آراء الصاوي في العقيدة والسلوك : عرض وتقد في ضوء مذهب السلف الصالح ، لتل درجة الماجستير ؛ مقدمة من الطالبة : أسماء محمد توفيق ملاصين ، فالرسالة تعنى بتقد آراء علم من أعلام المذهب الأشعري ومن أبرز محققهم ، من التراثي العقيدة والسلوكية ، إذ يعد الصاوي من متأجري المذهب ، وهو الأزهري ، له شهرة واسعة في أرجاء العالم العربي ، له مؤلفات منتشرة ، مثل حاشية الجليلين ، وجوهرة التوحيد ، وشرح الصلوات الترددية ، والخريدة الذهبية .

وقد اعتمدت في تقد آرائه على طريقة الاستقراء لكافة مؤلفاته ، ومن ثم المقارنة بين مذهبه ومذهب السلف الصالح في مسائل الاعتقاد والسلوك ، وقد حرصت أن تكون مناقشتي لآرائه مناقشة علمية منهجية مؤصلة بالدليل والبرهان ، يتبع فيها منهج البحث العلمي السديد ، وقد توصلت من خلالها إلى تحرير مذهب الصاوي وبيان ما وافق منه مذهب السلف وما خالفه ، كما ظهر لي أهمية دراسة آراء المخالفين لما فيها من توعية الجانب العلمي عند الطلاب ، وما يرحى منها للنشر العلم النافع والنصح لأئمة المسلمين وعامتهم .

وقد تمت الرسالة ، بحمد الله معنوية على إعطاء لمحة موجزة عن العصر الذي عاش فيه الصاوي ، وما يتعلق بشخصيته ومنهجه في دراسة العقيدة .
كما تشتملت على آرائه في أبواب العقيدة الرئيسية ، مؤصلة بأراء سابقيه من المتكلمين مع عرضها على منهج السلف الصالح ، وهي : المعرفة ، الاستدلال ، والإيمان ، والأسماء والصفات ، والملائكة ، والكتب ، واليوم الآخر ، والقدر ، والصحابة والإمامة .

إلى جانب تشتملها على آرائه في باب التصوف حيث يمثل امتدادا لآرائه في التوحيد من وجهة ملوكية نربوية وجدانية .

ونتيجة لهذا البحث قد توصلت على عدد من النتائج كان من أبرزها :
موافقة الصاوي لمذهب السلف في عدد من قضايا العقيدة كالإيمان بالملائكة والصحابة والإمامة ، وغالب مسائل التتواتر واليوم الآخر .

وأخضا بين ما وقع فيه من مخالفة وهذا في الكثير من مسائل التوحيد والصفات والإيمان والقدر ومسائل سلوك كالمقامات والأحوال .

إلى جانب إبراز التناقض الذي ظهر واضحا في منهجه ، وذلك لما عرف به من الاجتهاد ومحاولة التحرر ، في مثل قضية المعرفة ، مسألة زيادة الإيمان ونقصه ، ومواقفه من الحكمة والتفصيل ، ومحاولة تأويل آراء السوفية الفلاة ؛ كإبن عربي وابن الفارض وغيرهم .

BESM ALLAH AL RAHMAN AL RAHIM

The summary of the study

The Title of the study :

*- EL – Sway's Opinions in the Creed and Behaviors :

It's a demonstration and a criticism in the Light of virtuous predecessor's creed to have the Masters Degree. Produced , Its , From / Asma Mohammed Tawfeek Molla Husen . The study produced cares with criticism the opinions of one of the most famous distinguished personality in Al- Ash arya doctrine " from the ideology and behavior aspects .

I used the reading Technique to all of his writing criticism his opinions . And then compare his creed with the virtuous predecessors creed in the issue of belief and Behavior .

The study contains a brief survey about the age that El – sway Lived in , his character and his method in studying the creed .

It also includes his opinions in the main topics in creed and the opinions of his predecessors from the speakers .And review it with the virtuous predecessors creed and that is . the knowledge , the faith , the nouns and the adjectivers the angles , the books , the Day of Resurrection , the fate , The Companions of the Prophet and the imamate .

It also includes his opinions in the topic of Sufism as extend to his opinions in faith .from a behavioral , educational and consciences viewpoint .And as a result of this research , I found and get some conclusions . and they are ,

El – swyas agreement to the virtuous predecessors creed in some of the affairs of the creed such as the faith with angels , the companions of the Prophet , the Imamate , The affairs of prophecies and the Day of Resurrection .and showing the dissent which he fall in . And that in many issues of faith , qualities and fate , and the behaviors issues such as positions and conditions .

المقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}
{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا والنساء الذي تمايلون به والأرحام إن كان عليكم رغبيا }
{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما}

لما بعد : فإن العلم بالله تعالى ومعرفة ما يلزم عليه الإيمان به عز وجل من توحيد عبده وأسمائه وصفاته وما يستحقه من أنواع العبادة المخصصة لمن أجل العلوم والمعارف التي تتسلسل الأمان للاستفادة منها ؛ لذا فقد حرص أهل العلم الشرعي في القديم والحديث على الاستزادة منه ، ومعرفة أركانه وقواعده ؛ ومن ثم كتابة المصنفات المتعددة فيه ، فلا تكاد ترى عالما مبرزاً إلا وله في هذه الأصول مقالات وأراء .

ولظهور الاختلاف في منهج التفكير عند علماء الأمة تكثراً بالفتايات المبتدعة والأهواء المضللة ؛ تباينت تلك المصنفات والاتجاهات عند التباين ، واختلفت المقاهيم وتغايرت حول تلك الأصول والمبادئ ، التي كان العلم بها كما فهمها السلف الصالح محل اتفاق وإجماع في تصور العبادة .

وقد تعددت مظاهر تلك الاختلاف ما بين سلوك واعتقاد وفكر وطريقة في الفهم والاستنباط ، كنتيجة حتمية وثمرات لازمة لاختلافهم في مصادر التفكي ومناهج الاستدلال .

فذلك الدفاع عن الحق نتيجة لذلك ، لإمرافته فقط لم تعد كافية ؛ حيث صحت البلى بانتشار البدع الخفية في أرجاء البلاد الإسلامية ، وذلك تحت مسميات المذاهب المختلفة ؛ كتفريق التي استجدت في واقع الأمة المسلمة ، بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وأصبح من الواجب التقصي لهذه المبتدعة بما يحصل به إظهار الحق ورد الباطل ، وذلك بالعودة إلى منابع الصدق واليقين : الكتاب والسنة ، دون تصف أو جور وإما بتحري العدل والإنصاف تأسيًا بمنهج الكتاب والسنة وهدي علماء السلف رضي الله عنهم ، فليس الهدف هو الانتصار للنفس وما تقر فيهما ، وإنما إحقاق الحق والعدل الذي قامت به السموات والأرض ، كل ذلك مقرونا بتحري الحكمة والجدال بالتي هي أحسن ، كما أمرنا المولى تبارك وتعالى ؛ تأسيًا بهدي المصطفى في دعوته ، حيث قلل أمرًا نبه صلى الله عليه وسلم في محكم التنزيل : { ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن } .

ولما كان البحث في هذه القضايا العقيدة بهذه الأهمية حيث أقيمت بتجري العزل والانتصار للحق فيه : انتفاع عن عقيدة السلف الصالح ومنهجهم في تقريرها ؛ وجدت أنه من المفيد النافع لاختيار شخصية أشعرية يكون لها بروز وأثر علمي في تقرير المسائل العقيدة ؛ خصوصا وقد علم ما للمذهب الأشعري من هزمة على كثير من المؤسسات العلمية في كثير من الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر .

إذ تأتي الأشعرية ؛ كأبرز مذهب فكري ينتسب إلى الإسلام على أنه من خالص التعاليم وحقيقة الدين ، مع ما فيه من المحطات العقيدة مقننة بشبه عقلية وفلسفية ، ومع ما فيه من بدع سلوكية ، روج لها المتصوفة الذين انفسوا إلى ذلك المذهب ، تحت مصطلحات بدعية ، وأفكار مستوحاة من أدبيان وضعية وسحرية ، أثرت كثيرا في أوساط عامة المسلمين بل وحتى علمائهم ؛ مما أدى إلى ضمور دقة الوعي العقدي عند كثير من العلماء والمحدثين والمفسرين في تلك المجتمعات .

وهذا تظهر أهمية دراسة هذه التفرقة ، للأسباب التالية :

الأول : سعة انتشارها بين أفراد الأمة المسلمة .

ثانيا : وفوق الكثير في الانتشار بحقيقة أمرها ، إذ يمتد فيها موقفة لحقيقة الدين المرحى به من عند الله جملة وتفصيلا .

ثالثا : ذكر الكثير من العلماء بأفكارها ومناهجها من مفسرين ومحدثين ، إذ لا يكاد طالع علم ينجو من مطالعة أركانها ، وتحقيقات علمائها في كتب التفسير ، وشروح الحديث والفقه والأصول ، مما يستدعي إلماما برؤود السلف على مثل تلك الشبه المقننة بمناهج مفكري ذلك المذهب .

رابعا : انتساب الكثير من كبار الصوفية المتأخرين للمذهب الأشعري ، حتى لا تكاد تقف على علم من أعلام الصوفية المتأخرين وإلا فهو يذهب مذهب الأشاعرة في أصول الاعتقاد ، فمن ملاحظ على علماء الأشاعرة خصوصا المتأخرين منهم ارتباط مذهبهم بالاتجاه الصوفي ، حيث يمثل الملعى الأخلاقي السلوكي المنظر لأصول العقائد في واقع المريد ، ودون أن يكون هناك أي تعارض بين أفكار الصوفية المخربين في ركاب الجهل بما يجب لله تعالى من تعظيم وإجلال ، وبين ما اتبنى عليه المذهب الأشعري في مسائل المعرفة والقرئيد^(١) .

هذا وقد وجدت أن في اختيار آراء الشيخ الصاوي رحمه الله محلا للترنسة والنقد ما يخدم ذلك الهدف المرجو ؛ خصوصا والدراسات العقيدة حول آراء

(١) ومما في الحديث ، فضلا في بيان لمجيب هذا السؤال .

المتأخرين من علماء الأشاعرة قليلة ولا تزال محل اهتمام الباحثين ، مع العلم بأنها تمثل الواقع العلمي لأفكار كثير من المنتسبين للمذهب الأشعري في العصر الحديث.

ولإزالة الوقوف على أقوال السلف في مهمات العقائد المستنبطة من أدلة الكتاب والسنة فقد وجدت من نفسي اقتراحاً وإقبالاً لدراسة آراء هذا العلم البارز في الفكر الأشعري على جهة الاستقصاء والتحري ، فكانت هذه الأسباب الأتفة الفكر ، يسبقها ابتغاء ما عند الله والدار الآخرة ، ولتصبح لدين الله ، وإصناف هذا العلم ، هي ما دعاني لاختيار موضوع هذا البحث مسألة المولى عز وجل أن يتقبله في مولدين الحسنة ، وأن يتجاوز عن نقصه والتقصير ، إله ولي ذلك والقادر عليه.

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة :

لما المقدمة فقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره له.

ولما الأبواب فتتصلها كالتالي:

لما الباب الأول فقد خصصته للحديث عن حياة الصلوي ، فشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر الصلوي ، وفيه:

أولاً: الحياة السياسية.

ثانياً: الحياة الاجتماعية.

رابعاً: الحياة الدينية.

الفصل الثاني : حياة الصلوي وفيه :

المبحث الأول: سيرته الشخصية.

المبحث الثاني: مكتبته العلمية ومؤلفاته.

الفصل الثالث : منهجه في تحرير مسائل العقيدة.

المبحث الأول : مصادر العقيدة عند الصلوي

المبحث الثاني: منهجه في الاستدلال.

لما الباب الثاني ، فقد اشتمل على بيان آراء الصلوي الاعتقادية عبر الفصول التالية:

الفصل الأول: آراءه في معرفة الله والاستدلال على وجوده:

المبحث الأول: معرفة الله تعالى

المبحث الثاني: الاستدلال على وجود الله

الفصل الثاني: أرواه في التوحيد .

المبحث الأول : تعريف التوحيد.

المبحث الثاني : أدلة التوحيد

المبحث الثالث : شهادة التوحيد ولو اضنها

الفصل الثالث : الإيمان بالأسماء والصفات :

أولا : مسائل الأسماء الحسنى.

ثانيا : مسائل الصفات الظنى:

الفصل الرابع : أرواه في الإيمان بالله تعالى .

المبحث الأول : حقيقة الإيمان التشريعية.

المبحث الثاني : لفرق بين الإسلام والإيمان .

المبحث الثالث : مسائل الأسماء والأحكام .

الفصل الخامس : أرواه في الإيمان بالملائكة

المبحث الأول : الإيمان بالملائكة البررة .

المبحث الثاني : الإيمان بالجن.

الفصل السادس : أرواه في الإيمان بالكتب .

أولا : تعريف الوحي وطرقه .

ثانيا : لكتب السابقة وأسباب تحريفها .

ثالثا : الإيمان بالقرآن الكريم .

الفصل السابع : أرواه في النبوات

المبحث الأول : مفهوم النبوة ورسالة .

المبحث الثاني : الإيمان بالفرسل والأنبياء والمساكين .

المبحث الثالث : خلق الأنبياء وحسب رسالته

المبحث الرابع : دلائل النبوة

الفصل الثامن : الإيمان باليوم الآخر

المبحث الأول : حقيقة الإيمان باليوم الآخر .

المبحث الثاني : الإيمان بأشراط الساعة .

المبحث الثالث : الموت وحياة قبر خ .

المبحث الرابع : حقائق يوم القيامة

الفصل التاسع : الإيمان بالقضاء والقدر

المبحث الأول : القضاء والقدر (تعريفه ومراقبه).

المبحث الثاني : الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى .
المبحث الثالث : خلق أفعال العباد .

الفصل العاشر : الصحابة والإمامة

المبحث الأول : أولاده في الصحابة الكرام .
المبحث الثاني : أولاده في الإمامة

لما قارب الثالث فقد منسخته وبين أرفقه في التصوف ، حيث اشتمل على الفصول التالية:

الفصل الأول : التصوف وأدابه .

المبحث الأول : تعريف التصوف

المبحث الثاني : آداب التصوف .

الفصل الثاني : المقامات والأحوال

المبحث الأول : أقسام المقامات .

المبحث الثاني : تفاصيل المقامات

المبحث الثالث : المقامات ووحدة الوجود

المبحث الرابع : الطريق إلى المقامات

الفصل الثالث : الولاية والكرامة

المبحث الأول : حقيقة الولاية .

المبحث الثاني : حقيقة الكرامة

ولما الخاتمة : فقد اشتملت على ملخص موجز لأهم النقاط التي تناولتها في هذا البحث ، وعلى أهم التوصيات التي توصلت إليها من خلاله .
لما عن منهجي المتبع في إعداد هذه الرسالة فيمكن تلخيصه في النقاط التالية:

١- قمت بجمع المادة العلمية التي تتعلق بمباحث العقيدة من مؤلفات الصاوي بعد أن توغرت لدى بعدد الله سبحانه وبمطالعات المتخصصة لذلك .

٢- بعد حصري للمسائل العقيدية وأقفا للخطة المنبجعة في البحث قمت بعرض أقوال الصاوي في كل مسألة على جهة الاستقصاء من كافة مؤلفاته ، وقد استعين بالعواشي في تبصير المواضع التي لم يكن بالإمكان عرضها مفصلة في النص استبعادا للحشو والتكرار ، وقد انتهجت منهج التشرح والبيان أرفقه بعيدا عن التعليل أثناء عرضي لها حتى تقسم بالوضوح والصراحة .

٣- قد يستدعي الأمر تذكرا لكلام الصاوي في عدد من المواضع نظرا لإشتماله على عدة جوانب تتعلق بمسائل عقيدية مختلفة .

٤- وحتى يصبح تقييم كلام الصلوي ووربطه بالمذهب الأشعري فقد اعتضدت الإبداء أولاً بإعطاء فكرة موجزة عن عقيدة السلف في المسألة المقررة ، ومن ثم عرض آراء بعض منظري المذهب الأشعري ، وقد يستدعي الأمر عرض آراء منظري مذهب الاعتزال لوجود العلاقة بين المذهبين ، كما لا يخفى.

٥- اعتضدت أسلوب التحقيق أو المناقشة المستقلة بعد عرض آراء الصلوي في المسألة الحقيقية حتى لا يختلط الأمر على القارئ.

٦- تشتملت مناقشتي آراء الصلوي على جانبين : جانب التقرير لأهم ما يقوم عليه منهج السلف الصالح في المسائل الحقيقية ، وجانب الرد والتفنيد لشبه الكلامية عند وجود المخالفة في رأي الصلوي ، معتمدة في ذلك على نصوص الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، مستعينة بقول سلف الصالح من العلماء المجتهدين رضي الله عنهم جميعاً.

٧- عند عدم وجود المخالفة في تحرير المسائل الحقيقية من الصلوي بقي التزام جانب التقرير فقط ، مع الاستدلال للمسائل التي لم يتم الصلوي عرضها على جهة التيسيل.

٨- قمت بضبط الآيات القرآنية وكتابتها بخط المصحف مستعينة ببرامج الحاسب الآلي المخصصة لذلك ، وبيئت مواضعها من الصور ورقمها في الحاشية.

٩- قمت بعزو الأحاديث وتخريجها من كتب الحديث المعتمدة بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث إن وجد ، وإذا كان الحديث في صحيح البخاري فبقي لكتفي بتخريجه منه ، ومن ثم صحيح مسلم ، يليهما الكتب الأربعة ، يليهن المسند والمستدرکات والسنن المعتمدة ، وكتفي ليويل درجة الحديث إذا لم يتم تخريجه من المصححين بقول المجتهدين المعروفين.

١٠- التزمت عند النقل والاستفادة من أي مرجع أو مصدر ذكر الكتاب والمؤلف ورقم الصفحة والجزء ، أما باقي المعلومات فيمكن معرفتها عن طريق فهرس المراجع.

١١- قمت بترجمة الأعلام المخصوص على ذكرهم في الرسالة عدا المشهورين منهم كالمصنفين والمفتين والأئمة الأربعة وأصحاب كتب الحديث المشهورين لاستغنائهم عن التعرف بهم. وقد اكتفيت عند ترجمة الأعلام بما بقي بالفرض بعيداً عن الإسهاب ، وذلك عند أول ذكر تعلم المترجم له.

١٢- عرفت بالفرق والمثل التي عرضت لي في رسالة بهجاز خير مثل.

١٣- قمت بإعداد فهرس علمية تبين القارئ على الاستفادة من البحث وهي كالتالي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية مرتبة على حسب السور.
- ٢- فهرس الأحاديث النبوية مرتبة على حسب حروف الهجاء.
- ٣- فهرس الآثار مرتبة على حسب حروف الهجاء.
- ٤- فهرس الأعلام مرتبة على حسب حروف الهجاء.
- ٥- فهرس الفرق والمثل مرتبة على حسب حروف الهجاء.
- ٦- فهرس المصنر والمراجع مرتبة على حسب حروف الهجاء.
- ٧- فهرس الموضوعات العلمية .

وبعد: فبني الحمد لله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه
وعظم سلطانه فيه ، حيث وفقني لاختيار هذا الموضوع واعانني وكرمني بقبوله
فقد استغنت منه الكثير من معرفة ما لم يكن معلوما من قبل وطلعت على الكثير من
مبصرون الفروع وكثر أهل العلم في فهمها ، طه الحمد أولا وآخرها ،
ولما كان الاعتزاز لأهل الفصل بالفصل من شكره تعالى ، فبني أتوجه بالشكر
والترحم للوالدي ، كما قال تعالى { اني اشكرني ولوالديك اني لمسيح }
واسأل العولي تعالى ان يجعل هذا العمل في موازين حسناتها إنه غفور ودود.

كما أقدم بالشكر الجليل لشخصي الفاضل فؤاد فكريم لمشرف على هذه
الرسالة : الدكتور / محمود مروعة ، فقد استغنت منه الكثير حيث تشرفت وسعدت
بتلقي العلم المنطق عنه في مرحلتي الليكثوريوم والماجستير في السنة المنهجية
وأعدا الرسالة ، فجزاه الله عني خير جزاء ، وأرجو له الثموبة ، وجعل هذا العمل
في موازين حسناته ، إنه سميع قريب.

وبسري لي فتي بحاصل التقدير للمناقشين الكريمين ، الذين تشرفت بتقبلهم
مناقشة رسالتي وتقييمها علميا .
الأستاذ الدكتور / محمد عمر محمد حسن ، حفظه الله ورفع قدره .
الأستاذ الدكتور / حمدي عبد الله السعدي كتب سعيه ولجزل أجره .
واسأل العولي تعالى ان يجزيهما خير الجزاء ويرفع منزلتهما في عِلين.

ثم فني أتوجه بجزيل الشكر لزوجي الدكتور الفاضل ، علي بروم الذي وجهني
لاختيار هذا الموضوع ، وشجعي على إكمال دراستي ، فجزاه الله خير الجزاء ،
وجعل هذا العمل في موازين حسنات ، إنه ولي حميد.

ولا يخفى أن أقدم بالشكر والاعزاز لكل أساتذتي وأستاذاتي ومشايخي الذين
استغنت منهم الكثير في تحصيل المادة العلمية لهذا البحث ، وأحمد منهم الدكتور
شيخنا الفاضل الدكتور / عبد الله القرني ، الذي تشرفت بدراسة مادة العقيدة على يديه
طوال السنة المنهجية ، فقد كثر لي ما بذله من جهد في تسويق منهج السلف في تفسير
الدارسين ، والرد على شبهات المخالفين ، كثر الأثر في تحرير مسائل هذه الرسالة ،
فجزاه الله خير الجزاء ، وجعل هذا العمل في موازين حسناته إنه كريم مجيب
وبعد هذا فبني لشكر القائمين على جامعة أم القرى ، أما أقدموا لي فرصة
الاستفادة من العلم الشرعي .

واسأل العولي ببارك وتعالى ان يجزي عني خير الجزاء كل من قدم لي معرفة
أو أسهم في إخراج هذا البحث .
وأخبر دعواتي أن الحمد لله رب العالمين وسألى الله على نبينا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين

الباب الأول

حياة الشيخ الصاوي

ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: عصر الصاوي

الفصل الثاني: حياة الصاوي

الفصل الثالث: منهج الصاوي

الفصل الأول

عصر الصاوي

فيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحالة السياسية

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحالة العلمية و الأدبية

(المبحث الأول)

الحالة السياسية

لقد كان مولد فتحيخ لصابوي سنة - خمسين وسبعين ومائة و الألف من الهجرة النبوية ١١٧٥ هـ ، وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين وألف من الهجرة ١٢٤١ هـ ، بالموافق سنة ١٨٢٥ م ويعني ذلك أنه عاش عاصر نهاية الدولة العثمانية حيث عاش في ظل حكمها بينا وخمسين عاما ، وبحو عشرين عاما في ولاية محمد علي باشا الذي تولى حكم مصر سنة . ١٨٠٥ م إلى سنة : ١٨٤٩ م

ولما كان لصابوي من جملة الأفكار الذين لم يكن لهم أثر يذكر في الحياة السياسية ، فسلكني بيّن الخطوط العريضة التي يمكن من خلالها فهم الأوضاع في تلك الأونة .

في هذه الفترة كان العالم الإسلامي ممرقا إلى عدد من الدول ، فهي المشرق كانت تنقسم لثلاث دول إسلامية ، الدولة العثمانية في تركيا والجزيرة العربية ، والدولة الصفوية في فارس ، والدولة المغولية في الهند .

وكانت الدولة العثمانية هي أسخم الولايات الإسلامية وأهمها من حيث المواقع الدولي ، حيث توسعت بين القرون الثلاث ، فهي المشرقة على أهم الممرات التي تصل بين كطار العالم ، والمكة الدينية ، لما ملته من شرف حماية الأماكن المقدسة : مكة المكرمة ، والمدينة النبوية ، والقنص .

كما كانت تحتل جزءا كبيرا في شرق وجنوب شرق أوروبا ، إلى جانب ممتلكاتها في الشام وشمالي إفريقيا والجزيرة العربية ، فكانت تحكم ممتلكات أوروبية مهمة كالصومرة والبوسنة ومولوا ، أي على الخريطة الحالية اليونان وبلغاريا وصربيا وألبانيا والبوسنة والهرسك وبحر إيجة بأكملها . وقد وصل حجم هذه الممتلكات إلى قرابة (٢٢٨٠٠٠) ميل مربع من الأراضي الأوروبية ، بينما يبلغ حجم رعاياها الأوروبيين ثمانية ملايين نسمة^(١) .

ولما كانت الحقبة الرسمية الأخيرة من الحكم العثماني في محل الاهتمام والتحري في هذا البحث فسأقتصر عليها لتوضيح هذا البحث .

لقد كان في سيطرة العثمانيين ، ومد زعامتهم على الأقطار الإسلامية توحيد لها بعد أن كانت كدلفيات متناثرة منذ أن سقطت الوحدة الإسلامية بسقوط الخلافة

(١) المرجعية المصيرية الأوروبية، محمد عبد الفتاح بدوي ٢٠

العباسية ، وبصفة خاصة بعد أن تعرضت بغداد للتدمير المعنوي الشامل في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي الموافق منتصف القرن السابع الهجري^(١١).

وهذه الوحدة الإسلامية التي حظيت بها الدول المسلمة تحت سيطرة الخلافة العثمانية كانت سببا في حمايتها من لطاع الفكر ، فقد حالت دون الصعود الشعبية ودون السيطرة على العالم العربي ، عندما اتجهت لطامعهم لضم العراق . أعادها الله لحوزة الإمام والمسلمين . بحجة ضم مزارات الشيعة في النجف وكربلاء.

كما استطاع العثمانيون إيقاف توغل الاستعمار الأجنبي في البحار الإسلامية من البحر الأحمر والخليج العربي بعد أن عجز السلاطون وحلفاؤهم العرب من المصاربة وغيرهم من القرويين أمام تهديدات البرتغال للأقطار المسلمة ، حتى أنها أصبحت أمرا يمنع التوكل المسيحية من تحول البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة وقد كان لهذا العمل الجليل المصونة حيث حل دون الغزاة وتحقيق لطامعهم من الدولة المسلمة دهرًا من الزمن ، إلى غير ذلك من الأعمال التي شملت بها الدولة العثمانية من فرض حمايتها على سائر الأقطار الإسلامية ، وبقي الأمر على هذا إلى أن تب الصنف في كمال الدولة^(١٢).

فمنذ أول القرن الثاني عشر الهجري صغرت الدولة العثمانية رهينة الروايات والانهيار وذلك بعد أن بلغت ذروة مجدها في القرن الثامن الذي بلغت فيه أقصى فتوحاتها في دولة أوروبا ، ولكن بعد أن تمكنت منها عوامل الضعف منها وبخرت فيها مقتصدات الإنهزام حيث قهرك غالب الأمراء والأجناد في جميع الأموار والإنتماء في الشهرة وضعت قنصك بهدي الإسلام وتعليمه الوضاعة ، طمع الأوروبيون المستعمرون بوزقتها وانفقوا على التتنام ثروتها ، وأطلقوا عليها مسمى : **الرجل المريض**^(١٣).

وفي تلك الأثناء وتحل أن يتحقق حلم المستعمرين استبداد كثير من الولاة والأمراء وبعض الوجهاء بالحكم في مناطق موذهم ، وذلك نتيجة لتشتت الدولة العثمانية بالحروب التي انهكتها ضد أعدائها من الروس ، وعلى مسجد مصر ظهر علي بك الكبير كصاحب السطوة الأكبر ، وقد استطاع الإقتراد بالسلطة في ظل تلك الأجواء التي كانت تعيشها الدولة العثمانية ، وقد كان علي بك أحد السلاطون ، ولكنه تفرق على جميع منافسيه بما أولي من شجاعة وقوة وطموح وهبوا ، حتى تلك عندما من الإمارات إلى أن عين أميرًا للحجيج وكبيرًا للملك علم : ١١٧٧ هـ .

^(١١) في تاريخ العرب الحديث ، الدكتور / زكي النجدي : ٣٤ .

^(١٢) قطر دولة العثمانية والشرق العربي ، د . محمد هادي : ١٢٨ ، نقل عن المصدر السابق .

^(١٣) انظر جاسر العالم الإسلامي ، لأوروبا : (٦٦ / ١) .

ولما لُود علي بك أن يعطى مصر لنفسه قتل مناضيه من القوماء والأكراد ، وبقي الأعيان ، وهرق جمعهم في القرى والبلدان ، وتبعهم حقاً وقتلاً ، وأبعدهم فرعاً وأصلاً وإلى بلقيع بقتريد وجلا عن أوطانهم إلى كل مكان بعيد واستأصل كبار خنداشية وقبيلته وأقسمى صغارهم عن سلحته وسدته وأخرب البيوت القديمة وأحرم القوتين البسيمة والحوادث المروية والرواتب التي من سالف الدهر كانت منظمة وقيل الرجال واستصفى الأموال وحارب كبار العربان واليوناني ، وعرب الجزيرة والهندي وأعظم التشجيع ومقادم البلدان وشملت شملهم وهرق جمعهم واستكثر من شراء المماليك وجمع للمسكر من سائر الأجانب واستخلص بلاد الصعيد وقهر رجالها الصنفين ولم يزل يمهّد نفسه حتى حصل له ولائعاة الإقليم من الاسكندرية إلى أسوان^(١).

ولما علمت الدولة العثمانية بهذا الاستقلال أزعجها ذلك فأرسلت إلى رجالها بمصر أمراً بقتل علي بك ، إلا أن علي بك كان مثرباً لتمر كفت الدولة حيث علم بما تكفه من عداء لشخصه الطموح ، لذلك فقد علم بحال الرسول وما أرسل به ، فكاف رجاله بقتله ، وأعلن لسان المماليك أن الدولة تأمر بقتلهم جميعاً ، ولما تمتع به من الصلحة وقدره على التآكير فقد استطاع أن يجلب المماليك لصفه ، حينها أعلن استقلال مصر عن الدولة العثمانية وكان هذا أول انفرد حكمي يحظى به حاكم في مصر^(٢).

وعلقت مصر في ذلك الوقت في شبه استقلال من سيطرة العثمانيين ولكن طموحات علي بك لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد حصلته لأماعه في احتلال عدد كبير من الولايات على حوص عدد من المعارك والحروب كان لها أثر سيئ في إرهاب اقتصاد البلد ، ولتفجع هذه الإحتلجات عدد في فرض الضرائب فلهذه على أثرى مصر فوق ما كانت تنوء به من نفقات الحراج ، ولكل هذا فقد كان من الطبيعي أن تتصاعد صيحات الجماهير وتكثر شكاواها من ظلم النظام الحاكم^(٣).

وفي سبيل تحقيق لأماعه القروسية " فقد تعابر علي بك مع قائد القوناقمة الروسية بالبحر المتوسط ليمتد بالذخائر والأسلحة حتى يتم له استقلال مصر فساعد القائد الروسي رغبة في وجود الحروب الداخلية في الدولة ، وبذلك تمكن علي بك فتح مدائن غزة وفلسطين وأورشليم وبلغا ودمشق^(٤).

ولكن تلك الأطماع لم تتوقف عند هذا القدر بل أخذ بالاستعداد للسير إلى حدود بلاد الأناضول وهناك أمل بجمعه ، إذ تار عليه أحد بيكوات المماليك وهو محمد بيك قشغير بأبي الذهب ، فعاد علي بك إلى مصر لمحاربته فانيزم ، حيث وقع في الأسر

^(١) حبيب الأكراد (١٣٧/١).

^(٢) انظر في التاريخ العرب الحديث ١٦٨٠.

^(٣) انظر موسوعة التاريخ مصر ، أحمد حسن ، (١٣/٨٦).

^(٤) تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك ، ١٥٩.

مع أربعة من ضباط قروص ، ثم لقي حتفه إثر ما أصابه من الجراح ، وقطع رأسه وسلم مع الأربعة ضباط إلى والي العسكاري حاييل باشا^(١).

وبعد سقوط علي بك الكبير تولى مكانه محمد أبو الذهب زمام السلطة ، وقد عم الأمن والرخاء بلاد مصر في حكمه ، وعاش الناس في هدوء واستقرار ، وذلك بالرغم من قصر مدة حكمه ، وقد بنى مسجده ومدرسته أمام الجامع الأزهر ، ورتب لها وفدا كبيرا ، كما واقع الكثيره على تشييع الترتيب ليكون فقيه المالكية في تلك الأونة .

وبعد وفاة محمد أبو الذهب سنة ١١٨٩هـ صارت قبضة الحكم في مصر إبراهيم ومراق بالتسولي بهما ، وكان من مفايك أبي الذهب ، وقد استمر حكمهما لمصر أكثر من عشرين عشا ، قامت في خلاله أشد أنواع الظلم والجهل والعدوى ، فقد كانت حياة المصريين في تلك الأونة سلسلة من ماضي الظلم وقهر والتكليف ، حيث فرصت الظروف القبيحة التي لم يعهد لها الناس مثيلا من قبل

كما لعدم الأمن في البلاد ، فكان المسافرين يستأجر الأعراب لحراسته كي ينقل من بلد إلى بلد ، وهاجر الفلاحون إلى القاهرة بفسادهم ولو لأدهم بضجون من الجوع ويكثرون قشر البطيخ ، لورق الشجر ، حتى استلبوا لكل البينة من شدة ما حل بالناس من فقر المدح^(٢).

ولكل هذا ما كان من إصاف لولاة والعلمانيين أمر قري وتوزيع المياه ، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في مصر الأسوء ما يمكن فوصلوا إليه حيث أصبحت الأرض بالثقل وتعرضت لزراع للجفاف ، وتسلطت من أجل ذلك قرارة وقد أدى هذا التدهور في شتى مجالات الحياة إلى ضعف للناحية العسكرية ، فقد أهملوا في تحصين البلاد التي تسلموا رملها ، وأسمعت في عهدهم الاسكندرية حتى انزلت إليها أعناق الطامعين من الفرقة الأوروبية^(٣).

الاضطرابات والفوضى السياسية :

لقد شهد العصر الذي عاش فيه الصاوي عددا من الاضطرابات السياسية ، فعندما استباح الأوروبيون ضعف الدولة الإسلامية وعدم قدرتها على الصمود أمام الحملات القسرية التي كانت تشنها على عدد من أطرافها تجدد طمعهم في شن حملات سلبية ، فكانت رحلات المكشكين برهاسات كشفت عن تلك انوارا الحقيقة ، ومن تلك الرحلات التي أمت بلاد المسلمين . رحلة فواني الذي أرسل إليها من قبل فرنسا ، فقد حكى أربع موفات في مصر والشام ، لاستكشاف الأوضاع هناك ثم عاد

(١) انظر المرجع السابق - ١٥٩

(٢) انظر مصر في القرن الثامن عشر . (٨٢/٢)

(٣) في تاريخ العرب الحديث ١٨٩

إلى وطنه متجها لها تقارير عن حال بلاد الإسلام ، وما أصيبت به من ضعف
والاضطراب ، مما يؤكد عمالة هذا الرجل أنه في أثناء الحملة الفرنسية عين عصوا
في المجمع الفرنسي و كان قبل ذلك أستاذا للتاريخ في مدرسة المعلمين بباريس .

انتهزت حكومة الإدارة تلك الفرصة وعجلت بتنفيذ الحملة للفرنسية موجهة
ليها في مصر ، في يولييه : سنة ١٧٩٨م وقد ظنت لسوء أحوال الشعب هناك وما
داخره من ظلم للماليك أنهم سيتولون في صفها ويقبونها بالتهليل والترحيب إلا أنه وقع
ما لم يكن بالحساب ، فالتشعب المصري المسلم لم يتقبل هذا النوع من الانقلاب
العسكري لأنه على علم بأنه لا يخرج عن الاحتلال للصليبي الذي يلقاه المسلم
الأبلي ويبذل من أجل رفعة النفس والفهم ، ففكر هو أمر هذه الحملة وسقوطها مقبلا
شديدا

وهي أثناء بقاء هذه الحملة في مصر حدث في أوروبا ما أضمر بعرضا وذلك أن
بابلون تسلل خفية إلى فرنسا في سنة ١٧٩٩م، وبقي الجيش الفرنسي في مصر دون
أن يبلغ الجماعة بعد ، إلى أن تم انسحابه منها في نهاية المطاف بالاتفاق مع
بريطانيا^(١)

ومع عدم تحقق أعلام الطامعين في الانتصار إلا أن هذه الحملة قد سالت طورا
تتقلبا في خطوط التوقع بين الدولة العثمانية والعلم العربي ، فقد شكلت الحملة
الفرنسية نقطة موعدة في مسار الصراع بين قوى الغرب المساعد وبين دورة الانحطاط
العثماني . وتتمثل العاصية الأساسية لهذه النقطة فيما قطعت عليه هذه الحملة من
إرساء لخطوط صراع جديدة تستجيب لاحتياجات أهداف استراتيجية ، لفرض منها
تفكيك توترات الدولة العثمانية^(٢)

وهذا التحول في السياسة الخارجية الأوروبية قد أدى بدوره إلى انقلاب وخمسي
حظير تحولت به الدولة العثمانية من خط الهجوم إلى خط الدفاع كما افترق العلم
الأوروبي إلى موقع الهجوم . وقد حدثت أثناء الدفاع تحولات كبيرة في مواقع
المصري كالي من أعضائها :

ولاية محمد علي : فعلى أثر تلك الحملة الفرنسية التي استهدفت تقويض أسس
البلاد حصرت قوة ثابتة تم تجميعها في إطار الجيش العثماني لمعاونة الجيش
المقاوم ، وقد كان في مقدمتها الشاب الألباني محمد علي الذي استطاع في خلال فترة
زمنية قصيرة أن يعود على إعجاب قلنده والذي قام بتزويجه إلى آل حصار الرجل
عثماني في هذه القوة ، ولما كان يتمتع به من طموح وقوة وشجاعة ودرية فقد دخل
في سلسلة من التحولات والحروب مع العثمانيين والماليك .

فقد أظهر محمد علي منذ بداية حضوره على مسرح السياسة في مصر قدرة
عالية على التكيف وإدارة الصراع مع كافة القوى التي تعمل خارطة السلطة ،

^١ نشر الشرق الإسلامي في عصر النضال للأستاذ / حسن مؤنس ١٩٧٣

^٢ دولة محمد علي و الغرب ، حسن السبلة - ١٩٥٠

مظهرا بذلك ما يمتلكه من خبرة كبيرة في استخدام أساليب وتقنيات العمل السياسي السلطوي .

ولكن هذه الميزة الأساسية في شخصية محمد علي لم تكن كافية في تمكينه من السيطرة على الحكم لولا توفر مقننات أساسية ساهمت مساهمة كبيرة في تمكينه من ذلك . بعد مشهدة الله ، وقد تمكنت في الكتلة الشعبية التي كان يقودها السيد عمر مكرم ، وإليها يعود الفضل - بعد الله - في توفير الشروط الأساسية التي أمنت لمحمد علي مصادر القوة السياسية والشرعية التي مكنته من انتصاف على كافة القوى المناوئة له بطول عام : ١٨٠٨م^(١) .

ويحكى الجبرتي^(٢) قصة توليه الحكم وكيف أنه كان يتأهّل لزعامة له وركب الجميع - الأتقي - ودعّوا إلى محمد علي ، وقالوا له : إنا لا نريد هذا فيلشا حاكما علينا بولاد من عرله من القلاية ، فقال يومئذ يموله يكون وإيا ٢ قلوا له ٧ نرعى إلا بك وتكون وإيا بشروطنا لما نقسمه فيك من العدة والخير فاستمع لولا ثم رضى ، ولخصروا له كركا وعطوه فطلى ، وقام إليه السيد عمر ، والشيوخ الشرقي فكبّاه له ، وذلك وقت العصر ، وبناؤا بذلك في تلك القبة في المدينة^(٣) .

هذا وقد أثبتت تلك الحملة القرسية حملة أخرى من بلد لوروسى آخر ، فكانت : **الحملة الإنجليزية** على مصر في حزيران سنة : ١٨٠٧ م ، فقد توجهت حملة شرسة من قبل إنجلترا بقيادة الجنرال " هيريز " ، وتمرد أسبب هذه الحملة في انتفاض المساعدات السياسية بين إنجلترا وتركيا ، فقد استأجت لشدة الإساءة لإنجلترا تركيا إلى جلب فرنسا ، فسأبت العلاقات بين الدولتين حتى انتهت بإعلان الحرب بينهما .

وصالت مصر أثناء هذه الحملة الإنجليزية قبل سقوطها إليها ، وذلك عبر فرنسا لواردة من الأمتلة ، فأخذ الشعب المصري بالاستعداد لمقاومتها ، وتولى القيام بشؤون هذه المقاومة السيد عمر مكرم ، فكل دعم الزعيم فتشجاع الحزم

ومن جهة أخرى فقد أخذ محمد علي بعد العدة للزحف على الاسكندرية وتطويقها من الإنجليز ، حتى تقدم رسول الجبرال الإنجليزي الذي حمل له رسالة من أمير ، يطلب فيها المعونة في الصلح على أن يجلو الجيش عن الاسكندرية ، وأرسلت على أثر ذلك معاهدة تقضي بخروج الجنود الإنجليز عن الاسكندرية في مقابل إعانة أسراهم وجرحاهم ، وذلك بعد عدد من المعارك والحروب الصارية التي

^(١) مجلة محمد علي ١٤٢

^(٢) هو عبد الرحمن بن الحسن بن إبراهيم بن حسين بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي قرطبي الفطلي المصري البشاي المورخ ولد بالقاهرة وتلم بالجميع أهل در ، كان من كتبة الديوان في عهد نابليون ، توفي مغلقة في رمضان : ١٢٣٧هـ

^(٣) حبيب الأثر : ١٦٢/٣

دأبت بين المقاتلين الإنجليز وبين المصريين المجاهدين في رشيد ، وحصدت وكلفت هذه نهاية الاحتلال البريطاني الذي استمرت مدته ستة أشهر .^(٦١)
 وكثر لهذه المعاهدة أثر واضح في بقاء محمد علي حاكماً على البلاد ، فقد حولت هذه الاتفاقية الانتباه الأوروبي والعثماني بعيداً عن مصر لغزو رمنية لا بأس بها ، وهو ما مهد الطريق أمام محمد علي لتثبيت سلطته ، وإدارة شؤون البلاد بلا أية تحديات عثمانية ، أو لأوروبية تذكر ، فلقد غيرت المعاهدة الأبعاد الجغرافية المهمة للعبة الأوروبية ، فوصفت مصر في أولوية متأخرة ، على عكس الحملة الفرنسية ، فبعد من فو لصح أن للمعركة الكبرى كانت ستدور في فترة الأوروبية وليس خارجها ، وهو ما أبعد عن مصر بلاد لا يعلم مسؤوله إلا الله .^(٦٢)

٢- منحة المماليك بالقلمة سنة ١٨١١م

لقد عزم محمد علي على تجريد حملة لمحاربة دعاة التوحيد في نجد ، وذلك نظرية لأرسل الأستانة ، ولكنه خشي من انقلاب عسكري يقوم به أعداؤه من المماليك إذا ظفر مصر مما قد يؤدي إلى نوع السلطة من يده ، ف رأى أن السبيل الأمثل للاحتفاظ بسلطته وبقاء حكمه هو التخلص من تبقى من المماليك ، فأعد خطة لتحقيق هذه الفكرة الخطيرة ، حيث دعا وجهاء قنات لحضور مهرجان ضخم بالقلمة في أول مارس ١٨١١م ، وذلك للاحتفال باليانس ابنه طوسون حكمة قيادة الجيش للمصرع بعث إلى الأراسي الحجازية ، فحضر جميع الأمراء ، والباشوات ، والمماليك وأتباعهم

وبعد خروج موكب الاحتفال وعلى رأسه ابنه طوسون باشا وكبار الموظفين بالندوة لفتح باب القلمة من الخارج إقبالاً محكما في وجه المماليك ، وقبيل فرسان عليهم دعة واحدة وقد استمر فيك فيهم من صحن ذلك النهار إلى هرب من الليل حتى استألفاء القلمة بالجلث شمرقة .

لقد ألفت تلك المنيحة لأرعمانة وسبعين من المماليك وأتباعهم في يوم واحد ، وفي الوقت نفسه لهبت جنود محمد علي باشا منازلهم بالمدنية ، وقلعت من تخلف منهم عن الحضور ، ثم أرسل إلى صالة في الأقاليم بقتل جميع المماليك القاطنين خارج العاصمة ، فقتلهم وسلبوا أمتاعهم في إرسال رؤوسهم إليه .^(٦٣)

(٦١) انظر حصر محمد علي ، عبد فرحس الرافعي ٢٢

(٦٢) المؤامرة المصرية الأوروبية ، محمد الهادي : ٥٢

(٦٣) تاريخ الدولة العلية ، محمد فريد ٢٠٤

وكان لهذه الدعوة أثر سيء على حالة الشعب العثمانية ، فقد أدخل فرج علي قلوبهم ، وفقد الشعب بذلك روح الشجاعة التي كان يتمتع بها ، مما أدى إلى تدهور الحياة القومية في مصر إلى الحد الطويل^(١)

محاربة الدعوة السلفية :

لقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بدعوة إصلاحية تهدف إلى التمسك بما كان عليه سلب الأمة من إلهة فرحي بتطبيق تعاليم الكتاب والسنة ، بعيداً عن البدع والمزلفات التي صارت البلاد في تلك الأوبة ، مما أثار ضده الكثير من المعر صون الذين لم يطلب لهم مخالفة معهودهم من البدع والمخالفات التي كانوا عليها في الكثير من شؤون حياتهم وعيادتهم ، إلا أن العثمانيين لم يلتفتوا لهذه الدعوة ، ولا لمن حصل ثوابها ، حتى عم حيزها أرجاء البلاد ، وتعدى إلى مصر والشام ، وذلك حين منع الأمير سعود - رحمه الله - موكب الحاج من إظهار بدعهم من الفزجير والطبول أثناء مجيئهم لأداء مناسك الحج ، حيث قام أولئك الحجيج بنورهم بإشاعة الأكتئاب والقن وقهروا الأمير بسعهم من أداء الحج ، فقد أثار هذا الأمر حفيظة العثمانيين ، حيث خافوا على سمعتهم لما وجه إليهم من اتهامات بعدم قدرتهم على حماية موكب الحجيج ، مما يؤدي بنوره إلى زعزعة الثقة بسيادتهم على الحجاز ، أضف إلى ذلك ما أثيرته الدولة العثمانية من أن الدعوة الوهابية تؤذن بقيام دولة عربية تنافس الخلافة التركية .

ولكل هذه الأسباب ، فقد حرمت الدولة العثمانية على محاربة هذه الدعوة بالقضاء على الحكم السعودي ، حيث أثير السلطان العثماني فرصة القضاء على المسلمين ، وثورة أهل تركيا ومصر والشام والعراق بسبب تلك الشائعات المزعومة ، فوضعت الخطط ، وعبأت طماء اثنين اثنين هبوا بإقلاهم وأستقهم يرمون كباغ هذه الدعوة بالزندقة والكفر والعروج عن الإسلام ، وذلك تمهيداً لإعلان محاربتها ، وإعداد لعدة للقضاء عليها .

ولتحقيق هذه الغراض السياسية ، فقد عهد الخليفة العثماني إلى محمد علي بمحاربة هذه الدعوة ، ولتتميز هذه المهمة فقد أرسل محمد علي حملة بقيادة ابنه طوسون إلى الحجاز عام : ١٢٢٦هـ - ١٨١١م ، واستطاعت الجيوش العثمانية فتوغل في أراضي الحجاز حتى تم لها الاستيلاء على مكة والمدينة .

ولقد قُضت عند من المعارك بين الطرفين ، وكلفت الحرب فيها سجلاً ، إلى أن غادر طوسون البلاد ، وقد صم الحجاز إلى لملك الدولة العثمانية ، وقام بالانسحاب من باقي المناطق^(٢) .

^(١) انظر عصر محمد علي لحد فرج علي في المجلد ١١١ - ١٢١

^(٢) انظر تاريخ الدولة العثمانية ٢٠٤

وتحكي المصنفات التاريخية أنه بعد رجوعه إلى مصر أصيب بآلام شديدة في رأسه وحسني لم يعيش بعدها إلا قليلا ، ولعللت الروايات في أسباب موته وكيفية ومكانه ، ولكنهم اتفقا أن موته كان شديدا الوطأة على ميهه ، ولكن ذلك الحزن الذي لأذهله وألمه لم ينشأ عن المصفي في استكمال هذه المهمة الطامعة ^(٦١).

ولتحرير هذه الأعمال الحربية : فقد أرسل محمد علي حملة أخرى بقيادة إبراهيم ، استهدفت القضاء على الحكم السعودي في نجد ، حيث حاصر الدرعية طويلا حتى سقطت في يده ، وقبض على أميرها ، وأرسله إلى مصر ، وبقي مع من تبقى من جيشه في نجد حتى صيف ١٢١٩م مسلم قبلة خربة إلى بعض قوات الجيش العثماني التي وصلت إلى شبه الجزيرة العربية ، وقد شهد هذا الدور نهاية الدولة السعودية الأولى وتهيأ لها علي يد إبراهيم باشا ^(٦٢).

٢- القضاء على الزعامة الشعبية والدينية بتفلي عمر مكرم :

على الرغم من أن الزعامة الشعبية هي التي مدت يد المساعدة لمحمد علي حتى تم له الاستقرار في الحكم ، إلا أن أول ما فكر به بعد استقلاله بالسلطة هو التخلص من تلك الجهة وذلك لطمعه بالاستبداد القائم بشؤون الحكم ، بحيث يتمتع على أي أحد كائن من كان أن يتدخل في شأني من شؤنيه.

ولم يكن لهذا أن يتم لولا تسبب الزعامة في ذلك . بعد مشيئة الله . فقد دب الحسد والبغضاء في قلوب الكثرين منهم ؛ لما ناله السيد عمر مكرم من المعاملة العنيفة والرياسة ، فقد جمعت شخصية لقب الأشراف عمر مكرم بين ثلاث محطت تاريخية هامة ، ولكل منها خصائصها المميزة ، وهي ما تمتع به من حضور سياسي إلى حد عدا فيه صاحبه الموقع الأمسي في إعادة تولادات السلطة الرسمية في مصر بعد رحيل الممحل .

ودور اجتماعي حظير أسهم في الخروج على السلطة القائمة ، وذلك بهدف تحليل وتقويم سياستها المتصلة بحقوق الجمهور . ودور ديني تمثل في تقديم به في مواجهة الإصلاح الداخلي والخارجي فقد تمثل اقترة على الربط بين ضرورة صلاح السلطة ، كشرط أساس من شروط قيام الدولة ، وحفظ كيانها السياسي ، وبين ضرورة التصدي لمرور الخارج باعتبار ثبته لما يترتب عليه من ضياع شروط أساسية تتعلق بحفظ كيان الدولة القائمة لمصالح الأمة ^(٦٣).

^{٦١} انظر تاريخ مصر الحديث ، جريدي ، ص ١٦١

^{٦٢} في تاريخ العرب الحديث ، ص ٢٤٠

^{٦٣} مولة محمد علي ، ص ١١٢

ولكن هذه المقومات الأساسية في تكوين شخصية العقالة على الصعيد
السياسي والاجتماعي ، والتي تم لها الاحتجاج في شخصية مكرم فقد أخذ أعداؤه
بالتكيد ومن المناسبات له من أجل إصطف مكرم ، وتشويه سمعته ، فأخذوا بالتراف
لمحمد علي من أجل تحقيق هذا الغرض ، وكان لهم ذلك حيث تمت لهم الواقعة بين
محمد علي وبين عمر مكرم ، ولما كان يصمره محمد علي في بصره لهذا الرجل الذي
خلق به ذرعا وبنتخلاته فكثيرة في شجون الدولة ؛ فقد عزم على عزله من نقابة
الأشراف ، وندوه في أغسطس سنة ١٨٠٩ إلى دسواط ؛ فبعد عن القاهرة وأهلها
فقدن هم ممكن فوته ورهن إشارته

وكان هذا عقاباً متفقاً لي رأي محمد علي مع الأوضاع الشرعية المقروعة في
ذلك الوقت .

ويجده المؤامرة التي دبرت لعمر مكرم ؛ قضى على هيئة الزعامة الشعبية ،
فصطقت بأيدي أصحابها ، ولم يعد لها تلك المكانة العظمى التي استقرت لها زمناً ،
وكل ذلك كان بسبب داء التحاسد والتخلف الذي دب بينهم.^(١)

(١) عمر محمد علي ٨٠٠ وانظر دولة محمد علي ، ص ١٢١

(المبحث الثاني)

الحالة الاجتماعية

إن الفصل بين الحالة السياسية والحالة الاجتماعية لعصر ما ؛ مما يصر على فياخذ تصور ؛ وذلك لأن الحالة الاجتماعية ما هي إلا صورة تلمس عليها آليات سياسة الحكم في تلك الأوبة ، وإذا سلطت السياسة وسارت هي نهج موافق في تلبية لاحتياجات افرعية ، وإقامة العدل بينهم ؛ فإن الحالة الاجتماعية تكون خير بيئة تشهد بحسن سياسة ، ومن هنا فقد كانت للمطالب السياسية في هذه الأوبة نتائج مبررة في الحياة الاجتماعية في شتى مجالاتها .

لقد خلف استبداد الحكم من قبل العثمانيين المتأخرين بجمع الأموال وتحصيل الخسائر ، على نوعها ثم توزيعها على وجهها المستقلة ، دون مراعاة لميزان العدل ، ودون مراقبة لما كان يصدر عن الكثير من الفصائل القبلية بهذه الصيغة صورا من الظلم المولم ، أنت به افرعها وأوجعت فلتفقر والجوع والعري لأحد مظاهر ذلك الظلم.

ومن صور ذلك الظلم ما كان يعاقبه الملاح الذي يرتدي الملابس الفخشة والرحيصة ، ويعيش على خير الثرة ، ويسكن بيوتا من الطين بالاشتراك مع الفقراء ، وكان يعيش على حد الكفاف ؛ إذ أن المصنوع كان يوسع بمجرد جمعه ودرسه تحت تصرف الصراف وشيخ البلد ، مستغني سلطة الكشف أو سلطة الامتياز على المنطقة ، فلم يكن في وسع الفلاح أن يجادل أو يناقش مع السلطة التي كانت تستولي على المال قسرياً نقداً وعياً^(١).

ولهذا مع غيره من كوارث الطغيان قاسى نفس كثيرا من ظلم الحكم واستبدادهم ، خصوصاً في الأرباب حيث أخذ الناس يهربون من اقراهم ويلتجئون إلى المدن فتصامد عدد السكان القريعيين وتدهورت الزراعة ، ورافق التدهور الاقتصادي وسوء الحكم إفساد طرق المواصلات ؛ فانت هذه الأسباب مجتمعة إلى تدهور الأمن والاستقرار^(٢).

ويحكى الجيوتي المعاصر ما كانت تقوم به بعض القبائل في أحداث سنة : ١٢١٤هـ يقول : " ومنها وقوف الحروب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبايلة والبحرية والشرقية والغربية والسنارية والنفيلية وسائر شواحي ، فتمعوا السبيل أو بالخنزارة ، وأطعموا طريق المسافرين ، وبهوا المزارع من أبناء السبيل والنجار ، وتسلطوا على القرى والبلدات وأهل البلاد بالعري والخطب للمناع والموتى من

^(١) انظر مصر الحديثة بجلد يحيى ١٨٤.

^(٢) العالم العربي ، نجلاء مرعش ٩٢.

البقر والعمد والجمال والحصير ، وإسعاد المزارع ورعيها ، حتى كس أهل البلاد لا يمكنهم الخروج بموليتهم إلى المزارع للزعي أو للسقي ، لقصد الحرب ، ذلك^(٦٦) .

كما كمل السيادة المنجزة نحو الجبال على الحكم دون الالتفات إلى متطلبات التسعير كالتهديم والصحة والتنمية الاقتصادية والرفعية الاجتماعية ، التي هي من أهم دعائم الحياة الاجتماعية السليمة ؛ فز سوين في تلك المجالات ، فقد أدى ذلك إلى حدوث انهيار اقتصادي وفوضوي وألخر اجتماعي ملموس .

ومن جهة أخرى فإن العنيفة التي وجهتها الدولة للمدن والبلدان ، التي تقع على سواحل البحار والطرق الرئيسية من أجل الاحتفاظ على سيادتها ، قد شعلتها عن الكثير من المناطق التي ليس لها تلك الأهمية ، فقد تركتها في يد رؤساء القبائل والقبائل ، يتدبرون أمورها وفق ما تمردوه من وسائل الحرب ، مما أدى إلى ظهور نوع خفيف من التغلف الاجتماعي في تلك المناطق .

ولم تكن الأوضاع إلا إلى الأسوأ ، وذلك عند استقلال بعض بلاد عن الدولة الأم ، فقد لاقى الشعب المصري في عهد محمد علي أوقافا من الاستطهاد والظلم ما فلق العصور التي قبله ؛ فقد فرض على قلاحين السخرة لم دفع المصرية ، وحرّم عليهم أن يملكو شيئا من كد أيديهم ، كس فطيل السخرة ، ورفع أسعار المعيشة لاسمافا مصاعبة ، وهيمن على جميع الأنشطة الاقتصادية ، فز نول بنته أشد أنواع الاشتراكية ضرورية ونحكما ؛ حتى يصف الجبرني المعاصر ما آل إليه الرصع عندما كلف محمد علي سكان القاهرة بتسويرها بقوله : فلجئع على الناس عشرة أشياء من الرذالة وهي : السخرة ، والسخرة ، وأجرة الفطلة ، والفيل ، ومهية الفيل ، وتطليع القليب ، ودفع الفزاهم ، وشماعة الأعداء من القصارى ، وتطليل معاتهم ، وعاشروها أجرة الخمام^(٦٧) .

ولم يكن هذا الطور الإنشائي ليقهر لمحمد علي ما لاقاه الشعب في ذلك الأوان من أنواع العنفة والمهابة ؛ وذلك لأنه ما كانت تنتهي هذه المرحلة التعسرية إلا وقد فتحت مصر أبوابها لتجار الأوروبيين ، حتى سار اعتماد الطبقة الحاكمة في مصر اعتمادا كاملا على الأسواق الأجنبية ، إلى جانب ما وكب هذا الاتباء الاستعصري الاقتصادي من السيطرة على الحياة الفكرية بعد أن شل دعاة الاتجاه الإسلامي ، ولولف مناهج التعليم القائمة على قدين : تقيدا لسياسة نابليون الماسونية ، وهو أمر أكدّه المؤرخ الإنجليزي لوبولد ترويلبي في قوله : وكان محمد علي يكتفونر إمكانية تحويل الآراء النابليونية إلى حقائق فعلية في مصر^(٦٨) .

(٦٦) مظهر القسيس ٦٢

(٦٧) عجائب الفكر ، الجبرني (١٣٧٢هـ) ، وقطرو في تاريخ المملوكين ، المكنوز / د. محمد تومي ١٨

(٦٨) في تاريخ المملوكين ١٨٦٠

هذا وقد أفرز البعد عن تعاليم الدين وصعاب أمرته في قلوب المسلمين ظهور النزعات القومية : فقد آل الأمر بالمجتمع المسلم إلى تقسيمه بالتقسيم القلبي ، فالمطبعة الحاكمة تعيش حياة استقرار طوية منعدلة عن بقوة أجراء المجتمع ، بحكم وظيقتها وتقييمها لذقيتها ، وقد أحدث هذا التضرر الطبقي آثارا سلبية على المجتمعات ، فقد جالت نوى الثمور بالولاء للمطبعة الحاكمة ، مما أدى إلى تشدد قاطبة عليها .

ومع استمالة الحكام في الحفاظ على قبضة الحكم ضد الممتنعين الأجانب ، إلا أن في تقسيم الكثير من الامتيازات الاقتصادية والثقافية والدينية للأوربيين ، أثار بالغ الخطر ، فقد أدى بدوره في النهاية إلى تحقيق المطامع الاستعمارية الأوروبية ، عندما سمحت الفرصة بصيف الدولة العثمانية^(١).

ومع ذلك فقد كان المجتمع المسلم في تلك الآونة يتمتع بموع من الانسجام لم يحط به منذ غيوب الدولة العباسية ، فقد كانت حرية الانتقال والسفر لهمهم مكفولة ومحترمة في جميع الأوقات ، وكانت فرص العمل متاحة لهم كذلك ، وكان في مقدور العربي في دمشق أن ينتقل إلى بغداد أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو القاهرة أو القيروان أو غيرها من المدن الإسلامية ، ويعيش فيها ويمارس ألوانا من النشاط الاقتصادي أو الثقافي ، دون أن يحصل على إذن بالخروج أو إقامة^(٢).

كما كان المجتمع آنذاك تشده نصرة الدين بالرغم من وجود الطبقة المخالفة لهذا المبدأ بعد كانت هذه الفوشيجة من قوى الأوصار التي ربطت الجماهير العربية بالدولة العثمانية ، حيث أخلصوا في مشاركتها الحروب والمعارك ضد الحملات الصليبية التي مستهدفتها في تلك الآونة ، ولعل من أبرز الأدلائ على ذلك فترة لبط الفيني ما حدث في مصر عندما هجمت الحملة العرسية أرض مصر بقيادة نابليون ، حيث أعلن المسلمون العثماني الجهاد الديني ضد المعتدين الفرنسيين ، فاستجاب لهذه الدعوة بعض سكان الحجاز والشام فهبوا لمجدة إخوانهم في أرض الكفاية ، وبكل عزم وصنق استلوا أن يهزموا ذلك كيد الخلفاء ، وقد سبقت الإشارة إليه^(٣).

إن ذلك فتاكي الذي عاشته المجتمعات الإسلامية في تلك الآونة إنما يظهر نقلاؤا إذا ما قورن بالتفتت المولسي الذي أحدثته الدول لصناعية إلى عزوها الاستعماري للدول المسلمة فقد جعلت تلك الدول على تفرقة الشعوب المسلمة ، حيث بقي تلك التفرق قاسما على جملتها إلى يومنا هذا .

هذا وقد كان لطماء الدين دور كبير في حفظ الأمن واستقرار الحياة الاجتماعية ، ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعظ هو الشيخ الحنفي ، الذي كان يعاصر علي بك

^(١) انظر في تاريخ العرب الحديث ، رافت الخوري ، ١١

^(٢) الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، الدكتور ، عيسى باشا ، ٣٣٨

^(٣) انظر المبحث السابق ، ١٥

الكبير ، حتى قيل عنه : إن الشيوخ الخمسة سقفت على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاد ، وقد وصفه الجبرتي بأنه : قطب وحى الدين القسصرية ، ولا يتم أمر من أمور الدولة وغيرها إلا بإطلاعه وإيمه^(١).

ومن ذلك ما حكاه الجبرتي عن الشيخ أحمد الدردير مفتي الملكية في تكبده للثورة الشعبية التي قادها سكان القاهرة ودا على عتوان أحد الصوفيين من اليهود ، حين قام بالاعتداء على بيت من بيوت لكثير البلد ، فقد اجتمع لذلك جماعة كثيرة من لوباش العسة والجمينية ، وبليديهم بنافيت ومساق ، وذهبوا إلى الشيخ الدردير فرفقهم وسددهم بالكلام ، وقال لهم : إيا معكم لخرجوا من بولهي الجامع وقلوا لوبه ، وطلع منهم طفلة على أعلى المنارات ، يصيحون ويصر يون بالطبول ، ولتتشروا بالأسواق في حالة منكرة ، وأغلوا الحوائث ، وقال لهم الشيخ الدردير : في غد نجمع أهالي الأضراب والحدائق وبولاق ومصر القديمة وأركب معكم ، ونذهب ببوتهم كما يذهبون ببوتنا ، وسوت شهداء ، لو يلصقوا الله عليهم ، فلما كان بعد المغرب حصر سليم أبا مستحطان ، ومحمد كتحدا أن نؤد جلعلي كتحدا إبراهيم بك ، وجلسوا في الخيرية ، ثم ذهبوا إلى الشيخ الدردير ، وتكلموا معه وخطبوا من تصاعف الحال ، وقالوا للشيخ : نكتب لنا قائمة بالمتهوبات ، ونكتب بها من محل ما نكون ، واتفقوا على ذلك ، وأخرجوا القلحة وقصروا^(٢).

هذا ومن أبرز الموضوع التي يتجه إليها الحديث عند تناول قضية الاجتماعية هي الأسرة وما يتعلق بها من أنظمة ومتطلبات ، فالأسرة هي نواة المجتمع ، فقد كتبت الأسرة في الدولة العثمانية بطريقة الأمر متبينة بالإسلام ، ولكن الجهل الذي عم أرجاء البلاد كان له أسوء الأثر في ظهور بعض العادات السيئة ، التي برزت في المجتمع

فمرأة في ذلك العهد غلباً لم تكن تحظى بأي اهتمام لتقويم سلوكها سوى ما كان يملئ عليها من بعض التوجيهات التربوية ، والتي مع مرور الوقت لم تعد تلك مواجهة التحديث المسافة ؛ لأنها أصبحت من جملة العادات والتقاليد ، فهي بذلك ر هينة لأي تعديل يمكن أي تتعرض له إبداءتيلت له الظروف المتواترة من الداخل أو الخارج ، لذا فلي التمثل في حال المرأة التي هي من أهم العناصر الفعالة في التفكير على الأسرة ، يجد أنها كانت تعيش في حالة من الظلم الاجتماعي المزم - خصوصاً في المجتمعات الريفية - حيث تحيط بها الحرافات والأوهام من كل جانب وحيث

(١) ولا شك أن هذا غير ، وكان من فكر القلق العادي الذي جعلت منه الأمة الإسلامية في تلك الفترة . صوبت
 (٢) (٢٥٩/١) وقطر تاريخ مصر الحديث ، الدكتور / صر عبد العزيز صر ١٥١
 صوبت الدكتور (٦١٠/١)

تتملكها الاضطرابات والقلق النفسية ، فلا تلبث أن تلقى بنفسها أمام ما يملئها عليها
السحر الذي حظي بجمهرة كبيرة من النساء السذج والذي كثيرا ما يلبس عليهن باسم
المسجد أو الولي ، لقاء ما تجود به أيديهن المرفقة ، كما كانت ريفرة القبور وتطلق
بلمسحها والاستغالة بهم من أجل حصول المرد ونفع المحلوف والبلاتيا بما يكثر
فعله من النساء ربات البيوت.

يقول الشيخ محمد قطب في وصف حالة النساء قدامه : إن المرأة كانت مطلومة
بالفعل ، وكانت تعمل معاملة سيئة بالفعل ، وكانت تعيش بأنها جارية ، وإن مهمتها
هي أن تعمل وتلد ولا شأن لها بشيء آخر ، وكلفت هذه نظرة جارية تصيرت إلى
المجتمع المسلم حين تخلف عنها ، وقد كثير من معاهمة الإسلامية ، والجاهليات
تجنب غالبا إلى تحفيز المرأة وازدواها ، إلا أن تجنب كالجارية الإغريقية الرومانية
وورثتها الجارية المعاصرة إلى تليق المرأة وإسداها خلقا لتصبح مسرعا لشهوة
الرجل.

وكأن وضع المرأة في مصر وفي العالم الإسلامي كله في حاجة إلى تصحيح
نرد الفكرامة الإنسانية إليها ، ووضعها في المكانة اللائقة بها بوضعها إسماع كرمها
أفد حين قرر فكرة لكل بني آدم . (ولقد كرمنا بني آدم) (السر ٢٠) ، مساواها في
الإنسانية بالرجل حين قرر أنه : { بَشَرَكُمْ مِنْ بَشَرٍ } (السر ١٩٥) ^(١).

أفد كان في غياب العمل التنوعوي والتوجيه البناء لسوء الأثر في التطلعات أبرز
معالم المعتقد السليم على أفراد الأسرة

(لمبحث ثالث)

الحالة العلمية والدينية

إن المطلع على السجل التاريخي للأمة الإسلامية في عصورها الأخيرة ، ليرى بعين الأسي أحداثاً جساماً تفرقت في عتدها وأرهبت من قوتها ، فجعلت منها أشلاء ممرقة صارت بها عرضة للتفكرات الفكرية شائعة بالإلحاد والوثني لكفر ولفساد من شرق الدنيا وغربها .

وعند البحث عن أسباب ذلك فوهن وتفتت الذي حل بالأمة يجد أن له أسباباً جديدة ؛ كل من أضلها خطراً أو أشدها سروراً ضعب العقيدة الإسلامية في قلوب كثير من المسلمين ، وقد كلل تلك الضعب مظاهر عدة ، فمرور الأصرحة وفتوسل بالصالحين ، كل ذلك كان من أهم أسباب انطماس معالم التوحيد الحق الذي جاء به الرسل والأنبياء .

ولم يكن ذلك هو المظهر الأوضح لضعب العقيدة ، فاضلال عرى الولاء والبراء مما صحت به قبلوى وإن كل في حقيقته فرع لسند بقاءه من الفخس الذي سيطر على نفوس المسلمين ؛ بسبب انطماس حقيقة التوحيد في ذلك الوقت .

لقد كانت دعوة الرسل والأنبياء هي عبادة الله وحده لا شريك له بكل ما تسعيه كلمة العبادة من شمولية في المنهج المستند من الوحي المظهر ، والذي يحمل الجند على إفراد الله تعالى بأفعال العبادة ، كما يحمل على إفراده بأفعال الربوبية التي لا تنبغي إلا لجلاله وعظيم سلطانه ، فيجعل من أعماله ذليلاً على صدق تروجه أربه ، وطلبه فأى خلل في الأفعال يتم عن اضطراب في المعتقد فتوحيد بعد من ألوان لشرك التي يهرج بها الجند من الملة

وساعرض لكل من هذه المظاهر صورا صحت بها قبلوى في تلك الأوبة ، مبنكة بتأريط الحكماء في هذا الباب ، فهي عهد إبراهيم بك لحد ز صاء السماليك وشيخ البلد في عصوره كل أحد لمسؤولين فكثير رجل نصراني يدعى إبراهيم الجوهري ، إليه لما ترأس إبراهيم بك قلده جميع الأمور ، فكان هو المشعل إليه في الكليات والجنديت حتى تفكر الروزنامة والعمري وجميع الإزاد والمصرف وجميع الكنية من تحت يده

ولا يحى ما في هذا الفعل من إعلاء لشأن فكرة ومخالفة لأمر الله تعالى في البراء منهم وعدم اتصافهم بطبقة من نون المؤمنين ، يصدق هذا ما أحشاه هذا النصراني لهنى عقيدته ، حيث : صارت في أومه لكلكس وديور النمساوي ،

ولأقننت عليها الأرقاب الجلدية والأطيان ، ورتب لها هرتبات الصلجة والأوراق
والأغلال^(١).

ومن صور ذلك لولاء لمثل لولئك الكفرة ما تمتع به المعلم بقولا للمصري
الأرميني ، لقد كان رئيسا لمركب مراكب بك الحربية ، وقد نال من المحقرة والاضطهاد
ما يمكنه من ركوب الخيل ولهم الملايين المأخرة والعشي في الأسواق على هيئة
المشعر ، فالجود يوسع له الطريق ، ويحقن به كما يحظى بالأمراء^(٢).

ومع كل هذا الاهتمام الذي ناله لولئك الكفرة من أمراء المسلمين ، إلا أنه لم
يكن دافعا لهم لحبط عهدهم وقت محنتهم لأنهم الاحتلال الأجنبي ، فقد تقدم الحديث عن
الجملة الفرنسية التي وجهت إلى مصر طمعا في خيراتها ، لقد كشفت هذه الصلة عن
عداء متأصل استلكت به نفوس لولئك الكفرة ، يقول الجبرتي في ذلك عند وصفه
لحدث تلك السنة : وسها رفع أسلح النصارى من القيد وقشورم والأروام واليهود
وركوبهم الخيول وتقدمهم بقسيوف ؛ بسبب خدمتهم للفرسيين ومشيههم الحيلة
وتجاهرهم بملابس القبول واستدلالهم المسلمين ، كل ذلك بما كسبت أيديهم وما ربك
بظالم للعبيد والحال والمركز في الطبع ما زال^(٣).

لما في زمن سلطنة محمد علي باشا ، فقد حصل لأولئك الكفرة من الممكن ما لم
الكثير من المسلمين ، لقد دالوا في عهده أرفع المناصب وأرقى قدرات حتى
تسلطوا على شرفاء المسلمين ومسلميهم ، يقول الجبرتي : "واشتد في هذا التاريخ
أمر المسلمين بالمدينة ، وصارت بأهلها لشمول الخراف وكثرة الأعراف ، وخاصة
المخالفين للملة فهم الآن أعالي القادر ، يتكلمون المنصب ، ويلبسون ثياب الكفر ،
ويركبون الخيول والخيول المسومة ، والزهو والتمتع ، وخطمهم الحديد والخدم ،
وبأيديهم العصي ، يطردون الناس ، ويفرجون لهم الطرق ، ويضربون بالهراوي
ببصاء وحوشا ، ويسكنون المسلمين العلوية الجليلة ، ينشرونها بأعلى الأكل ،
ومنهم من له دار بالمدينة ودار مطلة على البحر للنزاهة ، ومنهم من عمر له دوا
وصرف عليها الرفا من الأكل ، وكذلك كثير القولة لامتلاء كل من كل في حظه
على جميع دورها أحدها من أربابها بأي وجه ، وترسلوا بتقليدهم مناسب الذع إلى
بذلال المسلمين أنهم يحتاجون إلى كنية وخدم وأعاون والتحكم في أهل الحرفة
بالصرب والشمس والعين من غير إنكار ، ويقف الشريف والعلمى بين يدي الكفر
ذليلا"^(٤).

وقد سبق الحديث عن النتيجة التي جازى بها محمد علي للمماليك في مصر
ونعته لتقريب الأشراف عمر مكرم : من أجل القضاء على الرعامة الدينية والشعبية ،
إن الأسر لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد استعمل محمد علي بهزلاء الكفرة الذين دالوا

^(١) مهاب الأثر (١٧٢/٧).

^(٢) المصدر السابق (٢٧٠/٣).

^(٣) المصدر السابق (٣٧٠/٣) وفيه مظهر قسيس - الجبرتي ، ٥٠.

^(٤) المرجع السابق (١٧٢/٧).

أعطى المناصب من أجل القضاء على عموم المشيخة ، أو الاستحواذ عليها على الأقل ، حيث كان أهم عمل قام به في سبيل ضرب الاتجاه الإسلامي المتمثل في أثر علمه الدينية هو صنمه للأرقاب التي كانت موقوفة على الأثر هو : يبعث منها على التخليص والمشايخ إلى ملكية الدولة ، فقد مكّنه هذا من تحقيق هدفه في تعزيز دور التعليم الديني ، وإحكام السيطرة على المشايخ والفقهاء على التعليم من رجال الأثر هو ، بعد أن اقتنوا قدرتهم على معارضته ^(١).

لما عثر موقف الشعب من عقيدة الولاء والبراء ، في الحديث عن الحلقة الدينية وما أصعب المسلمين من وهن عقدي ، وثقلات نحو الغرب ، لا يصبح عزله أبداً عن المؤثرات والحوامل التي ساعدت في اقتناع رابضة الاحتراف ، ذلك أن الضرر لم يقتصر على سوء تصرف الحكام فقط ، أو على أولئك القوم الذين ارتكبوا أخطاء الرئيسة من المخطئين ثلثة ، فقد كان الخطر في حقيقة الأمر أشد نقلاً من هذا كله ، إلى مواجهة المسلم بأعداء في القلب يحدث رد فعل عكسي يقضي بمواجهة ذلك الظلم بكره الظلم والحق عليه ، إلى لم يكن له سبيل آخر يواجه فيه تلك الضيم بالفعل ، ومن هنا لقد تقطعت الأعداء لذلك المديان الخطير ، وراسوا هدم بلاد المسلمين بدسائس الغزو الفكري ، فاقبجوا إلى سياسة المكر والخديعة ، مع محاولاتهم المتتالية في مد سيطرتهم بالقرعة على أرجاء البلاد الإسلامية ، فلم يكن من السهل تقبيل قوة المجتمع الإسلامي ، إلا بهذا النوع من التآمر المحكم الذي كاد به أعداء الإسلام لبلاد المسلمين .

بيان ذلك في الحملة الفرنسية التي قادها نابليون على مصر ، والتي انتهت القضاء على الشريعة الإسلامية واحتلال بلاد المسلمين لنهب خيراتها لصالح الكتلة الغربية ، قد صاحبها مستشرقون ومصريون كلصوح صورة من الأطماع الأوروبية في العصر الحديث في الشرق ، حيث استعلن الفرنسيون بعدد كبير من المستشرقين الذين تخصصوا في كثير من فروع العلم والمعرفة ، كالطب ، والهندسة ، والترجمة ، وذلك من أجل تحقيق أطماعهم الاستعمارية ، وأبرزهم يخي ما تبيع فتح مطبعة بولاق الشهيرة من ترجمة علوم العرب وأدبهم ، كما حرصت هذه المطبعة أشد الحرص على جيش الأراض الإسلامية لاستخراج حصنات ما قبل التاريخ ، الدينية ولواء المسلمين بين الإسلام وبين تلك الحصنات ، تمهيداً لاقتلاعهم نهيقاً من فلول الإسلام ، يؤكد هذا ما قلناه لأمم المستشرقين الصرحاء : إننا في كل بلد إسلامي خطاه يندنا الأرض لنستخرج حصنات ما قبل الإسلام ، ولنا نطمع بطبيعة الحال أن يردت المسلم إلى عقائد ما قبل الإسلام ، ولكن يكفينا تنقيب ولاه بين الإسلام وبين تلك الحصنات ^(٢).

(١) في تاريخ الحضارة ، الدكتور زكريا بومي ، ١٩٩٠

(٢) ولقداء المصري ، محمد قليب ، ٢٠٠٢

في نابليون لم يأت إلى البلاد المسلمة كفتحها عن أنوفه ، مظهر الجماعة الاستعمارية ، لقد ظهر نابليون أمام المصريين بصورة المستشرق ، ففتحهم بالإسلام وشارك المصريين في احتفالاتهم الدينية ، وارادى المسلمة والحجة ، ورفر علماء الأزهر في بيوتهم ، كما أنشأ مجسداً علمياً ، وأصدر ثلاث صحف واحدة منها باللغة العربية ، وأنشأ متحفاً وكتبة ومصنعاً ومختبراً ومسرحاً ، وفتح أبوابه أمام المصريين ، كل ذلك من أجل أن يخدع الدين ، ولكن سرعان ما فكشف أمره لمشايخ الأزهر ، حتى اضطر أحدهم لمواجهته بذلك قاتلاً : لو كنت تكفي الإسلام حقاً ، فلماذا لا تطبق الشريعة في بلادك ؟ بدلاً من تبديل الشريعة هذا بالقوانين الوضعية^(١).

ولعل المشهور الأول الذي قام نابليون بتوزيعه إبان الحملة الفرنسية ، ليجد من أكبر الدلائل على ما يحاول الوصول إليه من تشويش العقيدة ، وضرب القيدتين والأصول الإسلامية ، وهذا نصه : " بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله لا ولد له ولا شريك له في ملكه . من طوبى الفرنسيوة العبدى على أساس الحرية والقسوة قسر عسكر الكثير أمير الجيوش الفرنسية يونغارته يعرف أعالي مصر جميعهم أني أكثر من المملوك أحد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه وقرني العظيم وقولوا أيضاً لهم : إن جميع الناس متساوون عند الله ، وإن الشيء الذي يعرفهم عن بعضهم هو العقل والعصا والعلوم فقط"^(٢).

وإنس يعني ما تصعبه هذا النص من الدعوة إلى أسس المذهب الماسوني ، الذي صرح نابليون بالولاء له عندما وضع طوياسة موشاة بطعم الثورة الفرنسية المقلت (حرية، إخاء ، مساواة) على كتف الشيوخ الشرقياء ، ولكنه ألقى بها على الأرض والصا ارتداهها .

وقد وقع بعض المشايخ في فخاخ هذه الدمرة المجددة ، حيث نجح الفرنسيون في صمم بعض المصريين من المشايخ والعلماء من بينهم حسن العطار إلى التحمل الماسوني الذي أسسه كليبر سنة ١٨٠٠م^(٣).

ومع هذه الجهود المستميتة في تدمير عقيدة الشعب ، إلا أن عقيدة الولاء والبراء مازالت قائمة في قلوب كثير من المسلمين ، فقد سجل التاريخ لجماعة مسلمة في فوضى الحجاز مصرتهم لإحراقهم في مصر في أثناء تلك الحملة الصليبية ، التي شنتها فرنسا ، يقول الجبرتي : " تواتر الأخبار من ابتداء شهر رجب ، بأن رجلاً مغريباً يقال له : الشيخ الفيلاني ، كان مجاوراً بمكة والمدينة والطائف ، فلما ورنث الحجاز الفرنسيين إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية ، فرجع أهل الحجاز ، فأحد يدعهم إلى الجهاد ، ويحرضهم على نصرته لحق والدين ، وقرأ بأحمر مكتوباً مؤلفاً في معنى ذلك ، فاقطعت جملة من الناس وابتأوا لمواليتهم وأنفسهم ، واجتمع نحو

^(١) انظر الفتوة المشايخ والفرو فكري ، الدكتور لطيف الوائلي ، ١٩٩٤ .

^(٢) عياد الكثر - (١٨٢/٩) .

^(٣) انظر في تاريخ المشايخ الدكتور تركيأبوسبي ١٩٨٠ .

المتسقة من المجامع، وركبوا البحر إلى القصير مع ما قسم إليهم من أهل بيع وحلائه، هود البحر في ألوحه أنه قسم إليهم جملة من أهل الصعيد وبعض أركاء ومعاربة ممن كل خرج معهم مع شر مصر عند وقعة أبيه، وركب البحر معهم أيضاً وحاربوا القريش، فلم تثبت لهم كملتهم، وانهمروا وتبعهم هجرة الصعيد والمستجعة من القري، وثبت الحجازيون ثم انكموا لقتلهم، وذلك بلحبة جرجا وهرب الفز والمملك إلى ناحية أسنا^(١).

لما عن الاحمر الفت العتية الأخرى، فقد كتبت الطرق الصوفية المنتشرة في ذلك الوقت من أعظم مظاهر انتشارها في البلاد الإسلامية، وقد ساعد على ذلك ارتباط هذه الطرق بأسماء بعض الأولياء الذين يعتقدون فيهم وفي صلاحهم، فيقدمون ذلك إلى توسل الاستغاثة بهم وقت الشدة.

وهنا يصير الحديث عن أشهر تلك الطرق وأوسعها انتشارا في البلاد الإسلامية، ألا الطريقة القفارية:

مؤسس هذه الطريقة هو الشيخ عبد القادر الجيلاني: ٥٦١-٤٧٠هـ المتوفي في بغداد، صاحب قبر مشهود فيها، يزوره الكثير من الاتباع والمرتدين كل عام من سائر بلاد المسلمين، ويوجد سبب انتشار هذه الطريقة لاجتهاد أبناء الشيخ في نشر تعاليمها بين مختلف الأعراق والديول المسلمة.

تلكا: القرافية، وتنسب هذه الطريقة إلى أحمد الرافعي، المتوفي سنة: ٥٨٠هـ من بني رعاة قبيلة من العرب، وقد اشتهر عنهم حديث فكر لامت بلقاء حوازي العادف من صرب بالسوف والحرب إلى استخدام الإقاعي والحيف وغير ذلك، وكان لطريقته انتشار في غرب آسيا.

ثلاثا: الأحمدية: وتنسب إلى أحمد البندوي من أشهر أولياء مصر: ٥٩٦-٦٣٤هـ ولد بفغن، حج ورحل إلى العراق، واستقر في طنطا حتى وفاته، له صريح مقصود فيها، لانتشار أتباعه في جميع أنحاء مصر، حتى صارت لهم فروع متعددة، كالتيومية والندوية وأولاد نوح والشمعية.

رابعا: النصوفية: تنسب إلى إبراهيم النصوفي ٦٣٢-٦٧٦هـ. أهم ما يميزها التمسك والسحة بين أتباعها، كما أنها تحرم الخلوة إلا بذن الشيخ.

خامسا: الشاذلية: نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي: ٥٩٣-٦٥٦هـ من المغرب العربي ولد بقرية قرب مرسية، وانتقل إلى تونس وحج عدة مرات ثم دخل العراق وسكن الحيرة في صحراء عباد في طريقته إلى الحج، انتشرت طريقته لما قسمت به من سهولة واحة للعلم في كثير من أقطار الدول الإسلامية.

سادسا: القنصية: نسب إلى بهاء الدين البخاري الملقب بشاه نقشبند: ٦١٨-٧٩١هـ وهي طريقة سهلة كالشاذلية، انتشرت في فارس وبلاد الهند وآسيا الغربية.

سابعاً: السلاخية: مؤسسها أبو صلاح حسون المعروف بقتصار: ٢٧١هـ لباح بعضهم مخالفة لنفس بغية جهلها ومعرفة ناقصها، وقد طهر الغلاة منهم في

تركها وغيرها بمظهر الإباحية والاستهتار ، وفعل كل أمر دون مراعاة للأوامر والخواص الشرعية

ثامناً البكتاشية ، وهذه طريقة انتشرت بين الأتراك العشائريين ، ولا تزال منتشرة في ألبانيا ، وهي أقرب إلى التصوف فتشبه منها إلى التصوف الصفي .

ثامساً الطريقة - وهي الطريقة التي ينسب إليه الصوفي - نسبة إلى شيخها محمد خلوتوي ، حيث اشتهرت بطريقة بهذا الاسم بعده ، وهي طريقة تركية ازدهرت بمصر بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر الهجري ، وقد انتشرت في مصر على يد الشيخ مصطفى كمال الدين الفكري المتوفي سنة ١١٦٢

واشتهرت الطريقة قبل الشيخ محمد الخلوتوي باسماء شتى مثل الزاهدية ، نسبة إلى الشيخ إبراهيم الزاهد الكيلاني ، والأبهورية نسبة إلى الشيخ قطب الدين الأبهري ، والسهروورية نسبة إلى الشيخ أبي النجيب السهروردي ، فالطريقة إذن قديمة قدم رجالها عبر العصور المختلفة ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الخطوة من لوازم هذه الطريقة ، وهي الخطوة السرية لتسهرد بالله في الذكر بمكان طاهر ، والأفضل أن يكون مسجد الجامعة ، وأن يموي الفرد الاعتكاف والصوم ، والأولى أن يشهد عن كثرة الأكل والشرب .

والطريقة الخلوتوية مقم يساعد شيوخها في إقامة الأتكار وتلاويك المريدن . أما عن أدب الطريقة الخلوتوية فلم تكن بمعبرة لما تشهر من طرق الأخرى الصوفية ، وكانت هي محلها شكلية تتعلق بمجادة النفس ونهر الجسد وتحتيد نوع من الطعام وكمية ماء الشرب ، ثم الانقطاع عن الأهل والولد والزوجة وسائر الناس وكانت لهم طريقة في الأتكار يرتدون في حلوتهم كلمة لا إله إلا الله آلاف المرات ، فلا تخرج تلك العبارة بعد كثرة الترتيد إلا على شكل هو هو هو ، ويشدون كلام السادة الصوفية ، ويرتدون ذلك سوياً في مجلسهم ، يكثرزون من الاستغفار والتسبيح والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

وكانت لهم عبادت مميزة في الخطوة ، فلا تزيد خطوة لجماعة على ثلاثة أيام ، أما الفرد الواحد فيخلو لنفسه حسبما شاء من ثلاثة أو خمسة عشر أو ثلاثين يوماً أو سبعة يوماً في العزم ، أو قصر كله ، وهي الخطوة فككية بالسر المطلق ، ويرى بعضهم أن الإتصال لا ينقطع من أحكام نفسه إلا إذا نالت مجاهدته لها وتكلمت خلوته حو لا كلاماً ، بحيث يسيطر على نفسه كلها ولا تعود تستولي عليه .

وبهذا الذي سبق مع غير . مما لا مجال لحصره الآن أصبحت الطرق الصوفية مرتبة مثلت فيه الأتكار الخرفانية ، ومن أهم الأسباب التي ساعدت على ذلك : التعلل والجهل الذي حيم أقدام على الناس ، ولقد استغل كثير من الفلاحين والمشموزين تلك الأوضاع لصلحهم ، بعد أن ألبسوا عليها صبغة دينية ، واقتنوا منها وسيلة لتفصيل على غول الفلاحين ^(١) .

نظر الموسوعة لأهمية العلوم الإسلامية ، المذكورة ، طبعة معجوب (١٩٧٦/١٧) ، طبعة دار
الحد - القاهرة ، والطرف الموسوعة لعمارة في الأكل ، ٢٤٨
(١) معجم مصر ، قبل الطوسي ٢٦

ولم يقتصر ظهور ذلك الاختلاف القضي على مسجد من أهل القرى بل أصبح اسراراً مكنوناً تشهد به كثير الأماكن القبلية المشرفة ، وهذا الجريتي يصف ما كل يحدث في مشهد الحسين من قولان شديداً في يوم المولد وغيره ، مبيهاً مبدأ الابتداع فيه : " وكل السبب في ذلك والأصل فيه ، أن هذا المولد مكنونه السيد بنو علي بن فطخ ، مبشر وقف المشهد ، فكان قد اعتراه مرض الحب الإفرنجي ، ففتر على نفسه هذا المولد لي شفاء الله تعالى ، فحصلت له بعض نفقة ، فبدأ به وأولاد هي للمسجد والقبلة فبأنزل وبعض شعوع ، ورتب فقهاء يقرعون القرون بالذهن مدارس ، وأنشروا بالمسجد يقرعون بالليل دلائل الخيرات للجنون ، ثم ركد الحال وقسم إليهم كثير من أهل البدع ، كجماعة القضيبي ، والنسوي ، والعري ، والحسوية ، فمنهم من يتخلق وينكر الجلالة ويحرفها ويشهد له المشهود القصة (المولات) ومنهم من يقول ألياً من يرده المنهج لغيره سري ، ويحلو بهم آخرون مقلدون لهم بصيغة صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما والحسوية فهم جماعة من المعاربة وما نحل فيهم من أهل الأهواء يسبون إلى شيخ من أهل المغرب يقال له : سيدي محمد بن عيسى ، وطريقهم أنهم يجلسون قبالة بعضهم صغير ، ويقولون كلاماً معوجاً بلغتهم بلغم وطريقة مشوا عليها ، ويبس أيديهم طبول وغفوف يضربون عليها ^(١) وما هذا إلا بعض من فيص تلك الصور البدعية التي صنت بها أرجاء البلاد جملة وتفصيلاً .

ويذكر أنه قد تجاوز عدد الأضرحة التي يقصدها عامة الناس على الألف من أشهرها ما يسمى بصريح السيد بنو علي في طلسا ، وصريح السيدة سكيكة ، وصريح السيدة نعيمة ، وصريح السيدة رباب ، وصريح الإمام الشافعي ، وكل هذه الأضرحة قد بنى عليها جوامع ومساجد .

هذا وقد شهدت تلك الأوبة بقبلاً كثيراً من الملوك والأمراء على عبارة تلك المشاهد والمزارات ، فقد كان الكثير منهم يمارع في القيام بهذه الأعمال لما فيه من إرضاء مشاعر النفس واكتساب مودتهم وولائهم ، حيث سار القوميل بها من كد العقائد هي قلوب تشعبه ، ومن هنا فإن في تشييدها ما يصلي على سيطرهم صيغة دينية تدرج مشروعية قولهم بأعلاء الحكم والقولانية ، حتى صور هذه الفعل علامة لا يكذب ذلك في صدق دلالتها على صلاح وعقل فاعله .

ومع أن حماية البلاد الإسلامية من قلد قشيم كال من أبرز إيجابيات الدولة الحشمية وموقفها المحمود ، إلا أن ذلك لم يكن مقبلاً لها من الإبقاء على مودة الشبهة بتسمير مناطق الخبثات المتخمة في الجلف وكربلاء في العراق ، وغوسر زيارتها أمام شعبة العراق وقزوين وقهد وشماسكن ^(٢)

(١) صحاب الأثر (٢/٢٢٧) ، وطهر : الأعراف المكتبية والجمعية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، الدكتور علي فرح (١٩٨١) .

(٢) طهر الدولة الحشمية في التاريخ الحديث ، الدكتور إسحاق باغي ٢٢٦

ولم يقتصر بناء الأضرحة والمساجد على من عرب بالصالح أو الشهرة ، بل تعدى ذلك إلى عامة الناس حتى صار من قبل الناس اليهودية ، وقد صرح بذلك الجبرتي حين وصف ما قام به أحدهم عند وفاة قريبه ، يقول : " وبني لأخيه ضريحاً بدخل ذلك المسجد ونقله إليه وذلك سنة " (١) .

كما نجد في سجلات المحاكم قسرية الكثير من الوثائق المتعلقة بالوقوف على الأضرحة الأخرى ، مثل ضريح "جلال الدين" وضريح الشيخ إيراهيم ، كما كانت وطيفة النظار والتحدث على المسجدين والأضرحة تنقل من الأبناء إلى الأبناء ، كما تذكر المصادر المعاصرة (٢) .

لما عن الاستعانة بالمسحوب الأضرحة والتمسك بهم ، فهذا لشهر من أن تقديم النصوص التاريخية ، فلم يرل الأمر باعتقاد الضرر والبيع بأولئك الموتى ، حتى صار التمسك بهم مما تعجب به تلك المساجد ، حتى أنهم صارها فوق رفعتهم ، مؤكدا حقيقة نقله لذي قلم في الفتنة الناس وضماهم معهم ، فلا تكاد تخلو قرية من إله صغير يقدم الناس له ولأتباعه ضيافة ، ويقسم به الأطفال ، ويقام له الموائد ، وهناك أهلة أكبر يمكن أن تعتبر أهلة مناطق ، ومقرها المدن ، وذلك يهرع لها إذا حضر على الإله الصغير أن يحقق الأمل ، ويمضي الزمن ولا يخلق هذا ولا ذلك أبداً ، ولكن الناس في عيهم سائرون (٣) .

وهذا الجبرتي يحكي قصة أحد الموائد ، الذي سمح الفرنسيون بإقامته بعد تشيغال الناس عنه سبب الحملة ، يقول " وقد تقدم ذكر بعض خبر هذا السيد وأنه كان رجلاً من أهله ، وكثر يمشي بالأسواق عريفاً مكشوف الرأس والسوجتين عالياً ، وأنه أخ صلب دهاء وحكم ، لا يلتزم به ، واستمر على ذلك مدة سنين ، ثم بدا لأخيه في أسر لما رأى من ميل الناس لأخيه ، واعتقد أنه ، كما هي عادة أهل مصر في أمثاله ، فحجر عليه ومنعه من الخروج من البيت ، وأكسبه ثياباً وأظهر للناس أنه ليس له بذلك ، وأنه تولى التطبقة وسحر تلك ، فكلت الرجال والنساء على زيارته والتبركه به وسماع أقواله ، والإنصات إلى تطبقاته ، وتوليها بما في نفوسهم ، وطلق أحواء المذكور يرغبهم ويحث لهم في كرامته ، وأنه يطلق على خطرات القلوب والضميريات ، وينطق بما في القلوب ، فتهبوا على التردد إليه ، ولقد بعسهم بعضاً ، وقبلوا عليه بالهدايا والتمنيز والإمدادات الواسعة من كل شيء ، وخصوصاً من نساء الأمراء والأكابر ، وراج حال أخيه ، وانتشبت أمواله ، ونفقت سلحته ، وصلحت شبكته ، وسمن الشيخ من كثرة الأكل والنسومة والغراغ والراحة ، حتى صار مثل القير المطبوع ، فلم يرل على ذلك إلى أن مات في سنة : سبع بعد المائتين ، فدفنوه بمعرفة أميه في قطعة حجر عليها من هذا المسجد من غير مبالاة

(١) حجاب الأكر (١٦٠/١٦١)

(٢) سجلات محكمة مخطوط - سجل ١٠ ، ورقة رقم ٢٢ من ٢٥ ، نقل من مسجد مصر ، نقل الطرقي : ٧٨

(٣) المسحوق الإنساني ، المذكور : لمجد ثاني ، ٢٣٨

ولا مانع ، وعمل عليه مقصورة ومقاصاً ، وواظب عنده بالمقرئين والمدحسين والمنشدين بذكر كرامته وأوصافه في قصيدهم ومديحهم ، وهو ذلك ، ويترجمون ويتصارعون ويمرغون وجوههم على شباك وأقلامه ، ويعرفون بإيديهم من أهواء المحيط به ويضعونه في أعياهم ، وصار ذلك المسجد مجمعا وموعدا^(١) .

وقد تحدث مظاهر الضعف القوي في تلك الأونة ، كنوع امتداد التخلل العتيدي الذي أصيب به المسلمون ، ضعف عقيدة هؤلاء والبراء وخيب الدفاع العتيدي للقيام بالشعائر التعبدية والتي أصبحت عند الكثير بمثابة المندفات والتقاليد الموروثة ، قد أنتج صورا مؤسفة من الخروج عن التعاليم والشعائر التعبدية كالمجوس مثلا ، وكما أشرت سابقا من حياة المرأة في تلك الأونة ، وما كفت تعفنه من إهمال كل له لغير الآخر في تحملها عن هذه الأحكام وسرعة انجر فيها وراء تيار الغرب القسفر .

يقول الجبرتي في وصف نساء المسلمين أيام الحملة الفرنسية : " لما حصر الفرنسيين إلى مصر ومع لبعض منهم سلاوهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسيتهم وهن حاسرات الوجوه أنسات المستنكات والمنذيل الحبرير الملوثة . صالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسفل ، فتدخلن مع الفرنسيين لمصوغهم للنساء ، وبطل الأموال لهن . حتى كثرت ففولحت من النساء لما حل بالمسلمين من الفل والفوان وسلب الأموال واجتماع خيرات الدنيا في حوز الفرنسيين ، وشدة رغبتهم في النساء وخصومتهم لهن " حتى أن الأمر بهن أن قتل فروع بالفرنسيين لمجرد سلقه بالشهادتين ، وهنا يظهر التثؤن بالفكر "الإرجقي الذي عم البلاد ، يقول : " وخطب الكثير منهم بكت الأعيان وتزوجوهن ، رغبة في سلبتهن وفولاهن ، فيظهر حالة العقد الإسلام وينطق بالشهادتين ، لأنه ليس له عقيدة يحس صحتها " (٢) .

وقد أبرز هذا الضعف القوي من الحالة الدينية للبلاد حينها أكثر ، بعد امتدادها لتلك الانحراف العتيدي ، وهو التقصير في جانب العلوم الشافعة ، وذلك في عدد من المجالات الحيوية المهمة ، فليس خفيق الألق الذي أحدثه سيطرة الفكر الصوفي على البلاد الإسلامية ، جعل الاهتمام بتصلاح الحياة وصيانة الأرض محل إهمال من الحكام والمحكومين ، مما أدى بدوره إلى ضعف الإنتاج وتهالك القوة العسكرية التي هي حصيل للأمة من أطماع المستعمرين .

إن الدين الإسلامي الذي جاء ليحقق الهدف من إيجاد الله تعالى للخلق بتطبيق مفهوم العبادة بالمعنى الذي أزلت له الكتاب ، وبعثت من أجله الرسل ، تدعو إلى

(١) عتاق الأثر . (٢٠٥/٢) . وفقر الحملة الفرنسية ، محمد فاوق شكر . ١٩٤١

(٢) مطهر القزويني ، الجبرتي (١٢٩/٣)

إحصال العقل ، تلك العزيمة التي ميز الله بها المكلفين عن غيرهم في كل ما هو نافع ومفيد ، يتكفي بتحصيله أسباب عمارة للدارين .

إن المفهوم الشامل لحقيقة العبادة يكونها اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال الظاهرة والباطنة ، ليقضي بأن كل علم يتعلمه الإنسان يتحصل به مرصاة أقرب من نفع العبادة وتكميل مصالحهم هو من العبادات التي تنصدها لآلتها .

ومن هنا فيل غلب هذه الحقيقة الخالدة عن المسلمين آنذاك ، وتحصل مفهوم العبادة في الشيعر الظاهرة ، بل وانتشار مذهب الإزجاء الذي يحكم على كل من صدق بالإيمان المنجي ، كفن سببا أسليا في كل أنواع التخلف الفكري والعلمي .

يقول الشيخ محمد قطب في بيان حقيقة تلك التدهور الفكري الذي عاشته الأمة المسلمة في تلك الأزمنة : " لقد ولد ذلك التخلف العقدي التكريجي ، والذي حصر العبادة في الشعائر التعبدية وحدها ، وأخرج منها بقية التكليف ، إلى حدوث تصور تكريجي في جميع التكليف التي كانت من قبل مرتبطة بالعقيدة ، ومرتبطة بالمعنى الشامل للعبادة ، وأصبحت أموراً كسافية في ضياء الإيمان قام بها ، وإلى شاء تركها بلا مسير . وكان طلب العلم والفكر والفكر من بين هذه التكليف التي خرجت من حيز العبادة فأسلبها الصمور ، ثم جاء الفكر الإزجائي فربط على هذا التخلف ومنحه شرعية القنصة على أنه لا يصح مع الإيمان شيء ، وجاعت التصوفية لمصورت عمل العقل كله في أسبق نطاق ممكن ، لتصبح المجال - في ومهد لعمل الروح ، وساعد الانحياز السياسي على إحداث جمود شامل في جميع المجالات ^(١) .

ومن جهة أخرى ، فيل الأعمال الذي لاقته الشعوب من دولة العثمانية اتجاه القواحي القطعية أيضا ، مما أسهم في تدهور الحياة العلمية في تلك الأزمنة ، فقد قامت السياسة العثمانية على عدم التدخل في شؤون خدمات المرافق مثل الصحة والتعليم والمواصلات ، فكانت تتركها للجهود الفردية ، والتي تحوّر اهتمامها بدورها في تعليم الناس العلوم الدينية على ما ألت إليه من تقويذ واستطراب في المناسبات الحنية ، كما كان للاقتصار على التعليم الديني . تلك النظرة القاصرة التي أفرزها التخلف العقدي - دون تعليم الفندوي الذي يقع الناس في أمور معيشتهم كالطب والقرية ، والصنف ، سوء الأثر في تخطب الحياة العلمية عن موجب فترتي قاضي آل إليه الأوربيين في تلك المناسبات ^(٢) .

ودون إحصال للتصل الكبير الذي أسداه الإزجاء في تشريف الطلاب العلم في تلك الأزمنة ، فقد كفى الإزجاء هو المعهد الوحيد الذي تدرس فيه العلوم ، وتولاه بعد فضل الله تعالى الإنشآت أحر شطة للعلم في مصر ومن بعدها العالم العربي .

^(١) والمذاق المنصر ١٨٦

^(٢) الفكر صمد مصر ، نيل الطوسي ٩٠

فقد استطاع الأثر هر بفضل الأوقاف العديدة التي وقفها عليه أعيان المسلمين خلال عصره الطويل ، وبفضل ما كان يتمتع به عظماء من هبة ومكانة ، أن يحمي العلوم الإسلامية والعربية بعيداً عن أن تمتد إليها يد الملوك والحكام بالتغيير والتبديل فقد كان فيه رجال يلتهمون شجرة على الإسلام ويجاهلون أعداءه في الشغل والخارج بكل جرأة

إدري لمؤرخي أن الأثر هر أسدى للعالم الإسلامي في تلك الحقبة أجل الخدمات ، إذ تولاه لأظهار الفكر الإسلامي قهراً كان يمكن أن يهدد بالمحيط ، يقول أحد الباحثين مسوراً أصل الأثر هر في تلك الحقبة : " استطاع الأثر هر في تلك الأقطاب المسلمة أن يهدي إلى اللغة العربية والعلوم الإسلامية أجل الخدمات ، وإذا كانت مصر قد لبثت خلال العصر التركي ملاذاً لطالب العلوم الإسلامية واللغة العربية ، ففكر الفصيل في تلك عتدا إلى الأثر هر .

وقد استطاعت مصر لحسن الطالع بفضل أثرها أن تحمي هذا التراث لحو ثلاثة قرون حتى قضي العصر التركي بحضته وظلمته ، وربما كانت هذه المهمة السامية التي أنجزها زمامها إلى جميع الأثر هر في تلك الأوقات الحسيرة من حياة الأمة العربية والعالم الإسلامي بأسره ، هي أعظم ما لدى الأثر هر من رسالة وأصنام ما وفق لإنقاذته لعلوم الدين واللغة خلال تاريخه الطويل الحافل " .

وعلى الرغم من تصنؤل تعود الأثر هر والطمأن في عصر محمد علي بسبب اهتمام الحاكم والحكومة بالعلوم الحديثة التي يشأ عنها الإصلاح والتقدم المادي في المجتمع ، وما لاقاء الأثر هريون بعد سقوط زعيمهم فكبير عصر مكرم كما تقدم بيانه وما وجه إليه من ضربات حادثة من المستعمر بدءاً بالمحاولات الجادة في استمالة علمائه ومشايخه ، وانتهاء بمسره بالتنازل من القلعة واتخاذ بعض أرواقه أسطولا للخلع ، فقد ظل للأثر هر بنوابع رجاله نور هام في الحياة التعليمية والاجتماعية ، فقد أُنشئت الحكومة من الأثر هر بعمل بنوابع رجاله في المدارس الحكومية ، وإرسال بعضهم في القبعات التعليمية ، وبمساهمة بعضهم في حركة الترجمة والإشراف على تصحيح المطبوعات .

والحق أن الأثر هر في تلك العصر المليء بالاضطرابات والفتائل السياسية ظل شامخاً بنوابع إنزاله ، فكان يدرس فيه الشيخ فنديري والشيخ الأمير والشيخ علي الصبيحي وغيرهم من جهاد علماء الأثر هر الذين تتلمذ وتخرج عليهم الشيخ أحمد الصاوي وغيره من علماء المسلمين

^١ محمد علي باشا - سجل المصري - ١٨٧٠

^٢ تاريخ الجليل الأثر هر ، محمد عبد الله طوق ١٩٧٠، ١٩٦٩

^٣ نشر عصر محمد علي ، كوكب ، عبد الرحمن فراسي ، ١٩٦٤ ، وما بعدها ١٩٧٢ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٦

الفصل الثاني

حياة الصاوي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : سيرته الذاتية

المبحث الثاني : مكانته العلمية ومؤلفاته

(المبحث الأول)

سيرته الذاتية

١- اسمه ونشأته

اسمه: أحمد بن محمد الصلوي ، يتصل نسبه بمحمد ابن الحنفية بن الإمام علي رضي الله عنه ، وهو من قبيلة بني حنيفة ، يسكنون بذي الحليفة : الميناء المشهور ، بمرضى الحجاز .

وقد انتقل جده محمد الحنفي إلى مصر ، ونزل بقرية من قرى قنبل تسمى : صالحجر ، وذلك في سنة ثمانمائة وخمس من هجرته صلى الله عليه وسلم .

مولده ونشأته .

ولد الشيخ أحمد الصلوي سنة خمس وسبعين بعد المائة والألف (١١٧٥هـ) بصالحجر ، البلدة التي عاينت فيها أسرته بضعة قرون ، وهي من إقليم المنطقة الغربية المشهورة في مصر .

كان والده من أهل العلم والزهد ، ومن يشهد له بالمحافظة على الصلاة في المسجد مع الجماعة ، وقد توفي رحمه الله وإبنة أحمد بحفظ القرآن الكريم .

واستمر الصلوي بعد وفاة أبيه في حفظه للقرآن الكريم حتى انته قبل أن يتم العاشرة من عمره ، وكان الشيخ ممن يحرم على تحصيل العلم أثناء الحرص ، فعزم وهو في سن مبكرة على الذهاب إلى الجامع الأزهر في القاهرة حتى يتم له ما يقصده من التعلم والاستفادة ، فحال نون رغبته تلك الغزوة ، حيث منحروه من ذلك إلا أنه أصبر وسافر خفية عنهم ، ولكنهم عندما علموا بصفه وعزمه على تحصيل العلم بعد خوفهم تشديد عليهم بعد تقديم إياه ، ساعدوه وأرسلوا له ما يكفيه من المؤونة واقترا طوال رحلته في سبيل العلم .

وقد التحق بالأزهر في عام (١١٨٧هـ) وأقام فيه لطلب العلم ، وسنة إذ ذلك من الرحلة ، وبعد أن تم له ما يريد فتمثل بالكثيرين والكتاب ، وبعد رحلة طويلة مع العلم والتخيم توفي سنة : ١٢٤١هـ توفي بالمدينة المنورة ، وعمره (٥٤) سنة ، وذلك في رحلته إلى الحج حيث بقي فيها مريضاً بضعة من الأيام ، رحمه الله تعالى^(١).

١١ انظر مجموع المؤلفين الصلوي وصاحبه : (٦١١/٢) ، غيبة العراقي لإسماعيل بن أبي الفخاري . (٤٤/١) : شجرة النور الزكية في طبقات العلماة ، للشوخ محمد مطوب . ٢٦١ والأعلام للزركلي : (٦٦/١) . وانتظر في ترجمته أرسل المتنحة قبل ترجمة الشكورة والمصنوعة من جملة الأزهر في ترجمة المثاني على الجليل ، وهذه الرسائل هي الأولى . إمام الصلوي وحاشيته على تفسير الجليلين ، دراسة وتطبيق من أول سورة لقاحه إلى آخر سورة المائدة . ل . الشكورة . محمد محمد السيد حوض : آفاق : الإمام الصلوي وحاشيته على تفسير الجليلين ، دراسة وتطبيق ، من أول الجزء الثاني . يبدأ من سورة الأنعام إلى آخر سورة الإسراء . حلية

4841, 4842, 4843

يصف أحد التلاميذ الصاوي شيفه ، بأنه كان على خلق رابع ، حسن المعاملة ، عطوفاً على عباده ، رفيقاً بمن يربيه من التلاميذ والأضياع ، شديد الرأفة بهم ، حتى كثر طلبه ، وعلا نكره علمه سقر كثره

ومع هذا فقد كان مهذا في العلم والعبادة يحمل نفسه دائماً على التأمل في الآخرة ، كما يرى تلاميذه على ذلك ، يحدث بهذا تلميذه الكوفي ، حيث يقول : " اعلم لي اني حصل لاستانسا من اشتهار ذكره ، وجذب القلوب اليه ، وحيثه في قلوب الخلق ، وتعلق الاشباع بانياله ، والفتنهم في ذكر الله ، وكثرتهم ولهجهم بذكره في غيبته وحضوره ، والثناء عليه بين يديه ، لم يقع لغيره في عصره لأحد من إخوانه ، بل ولا لأشباعه الذين شاهدناهم ، مع أنه ليس له مجلس مزاينة وحديث تليوي مما يستدعي جذب القلوب ، بل كان في غاية الكد والطاعة ، شاهدته مرة في خلوة يقول : اللهم لي كان في بقية لغيرك ، فافزعها ، إلى غير ما ذكر " (١)

1000 1000 1000 1000 1000

Abstract

1. **Introduction**

تتلمذ الصاوي على عدد من كبار المشايخ وعلماء الأثر في آنذاك ، أهل منهم
مختلف العلوم والفنون ، ومن أشهرهم :

١- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد اللحوي المالكي الأزهري الشهير بالقرطبي، وُلد في مسجد مصر بني عدي، وحفظ كلَّ القرآن الكريم، دخل الجامع الأزهر جامع العلم وطنه، حصر فيروني العلماء، وقد أخذ التصوف على الطريقة الخلوتية بواسطة الشيخ الحفزي، وصار من أئمة الربانية.

كما نال حظاً وفيراً من ثقته ، على يد الشيخ علي الصعدي ، حيث تولى التدريس بعد شيعته في منصب الإفتاء على المذهب المالكي .

هذا الزمان ، والثقة الإمام المصطفى وجاهته على الهداية نواة وتطبيق على الجزء الثالث من أول سورة التوبة إلى آخر سورة الزمر - محمد تقي الشيرازي - عبد الله الحارثي

(11) مغالب نصاري مخطوطة: (١١٢هـ) نقل عن كتاب شرح لبيدي في غرر الفوائد: تحقيق الدكتور محمد الفلاح رقم 10

هذا وقد حاز عدداً من المناصب في وقته ، فقد عين باطلاً على وقف الصفوة ، وشيخاً على طائفة الوزائق ، حتى شئت منزلته في المشيخة عالية على سائر مشايخ وقته .
تصف بلزده والورع والقيام بشأن الحجة ، فقد كان أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر .
كان مولده في عام ١١٢٧ هـ ، وتوفي عام ١٧١٥ هـ رحمه الله .
من مؤلفاته :

- تقرب المسالك لمذهب الإمام مالك .
- تحفة الأخوان في علم الدين .
- الصلوات التدرجية .
- الخريدة البهية في شقائد التوحيدية .^(١)

٢- الشيخ سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهرى المصري ، المعروف بالجمال ، ولد بمدينة عجل ، إحدى قرى الغربية ، وورد مصر ولازم الشيخ الحفني ، وأخذ عنه الطريقة الخلوتية ، وتلقاه عليه وعلى غيره من فقهاء العصر ، مثل الشيخ عطية الأجهري .

اشتهر بالصلاح وعفة نفس ، ونوه الشيخ الحفني بشيئته ، وجعله إماماً وخطيباً بالمسجد الملايقي لمنزله على الطنج ، ودرس بالأشرعية والمشهد الحسيني في الفقه والحديث والتفسير ، وكثرت عليه الطلبة ، وقرأ المواهب والشمائل ومسحج البخاري وتفسير الجلالين بالمشهد الحسيني ، بين المغرب والمشاء ، وحضره كثير من الطلبة .

توفي سنة : ١٢٠٤ هـ .

من مؤلفاته .

- تقريرات للشيخ جمال .
- فتوحات الأحمديّة على القهرية .
- فتوحات الإليّة بتوضيح تفسير الجلالين ^(٢)

٣- الشيخ أبو عبد الله محمد عبادة بن بري ، قدم مصر ، وتلقى كثر العلوم على كثير من الأعلام في ذلك الزمن ، كالطحاوي ، والفريدي ، والصمدي ، حتى صار من أكبر ماتمذته فقد درس كتب المهمة في الفقه وغيرها .
من مؤلفاته : حاشية على جنود الذهب .

- وحاشية على مولده صلى الله عليه وسلم للعظيمي والتهدي .

توفي آخر جمادى الثانية : ١١٩٣ هـ ^(٣)

^(١) نشر ترجمته في شجرة القدر النخبة : ٢٥٩ ، ومجمع المؤلفين : (١٧٧) والأعلام : (٢٤٤/١)

^(٢) هدية لعرفين قهقري : (١٠٦/٢) تاريخ الهروي : (١٨٢/٢) ومجمع المؤلفين : (٢٧١/١)

^(٣) نشر ترجمته : شجرة القدر النخبة ، والشيخ محمد مطوف : ٢٤٢

٤- الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عرفة النيسابوري الأزهرى .
ولد بنسوق ، وكان رحمه الله علما بجل العلوم وثقتها ، حضر مصر ، وحفظ القرآن
الكريم وأقن تجريده على يد الشيخ محمد الصغير ، وقد لازم أجلة العلماء في عصره
كالمسعودي والقرطبي ، وغيرهم .

من مؤلفاته :

- حاشية على مختصر السعد .

- حاشية على القرطبي على المختصر .

اشتهل بالكثير من الإفتاء حتى وافته المنية في ربيع الثاني سنة : ١٢٣٠هـ .^(٦)

٥- الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر النيسابوري الأزهرى
الشهير بالأخير ، وهو لقب جده الأدنى : أحمد ، وسببه أبو أحمد وأباه عبد القادر كثر
لهما إمرة بالصعيد وأصلهم من المغرب ، ولوا بمصر ثم بناحية سنو ، فهو عالم
لفصل صاحب تهقيقات واضحة ، تلقه في العلوم وحل قصب شيق في ميادينها
المختلفة ، فقد ألفت إليه تربية فيها .

أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، منهم الصاوي ، والنيسابوري ، وصالح عبد
الجبار والقبلي وغيرهم .

مؤلفاته :

له مؤلفات غاية في الإتقان ، منها : المجموع وشرحه وحاشيته عليه ، وكان
شبهه المسجدي إذا توقف في موضع يقول : هاكوا مختصر الأمير ، وهي منقبة
شريعة له

وله حاشية على شرح الشيخ عبد القادر الزرقاني على المختصر ، إلى غير ذلك
من المؤلفات الحديثة .

تصنف بالسملة وثروة وفصاحة اللسان ، وكان ينظم الشعر ، ولد رحمه الله تعالى
سنة : ١٥٤هـ ، وتوفي في ذي القعدة سنة : ١٢٢٢هـ .^(٧)

٦- الشيخ عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهرى الشهير بالشرقي ،
ولد ببلدة تسمى الطويلة بشرقية ليبيا ، ونشأ على حفظ القرآن وبعد أن كتم كتم إلى
الجامع الأزهر ، وسمع من العلوي والجوهري والنمليزي ، ومن شيخ يوسف
الحظي ، وغيرهم .

من مؤلفاته :

له تأليف كثيرة في مختلف العلوم ، منها :

- تحفة الناظرين فيما ولي مصر من الولاة والسلاطين .

ولد سنة : ١١٥٠هـ ، وتوفي سنة : ١٢٢٧هـ .^(٨)

(٦) تاريخ الجبرتي : (٢٤١/٧) ، وأخر شجرة قبور الزكية : ٣٦١ .

(٧) شجرة قبور الزكية : ٣٦٢ ، وأخر تاريخ الجبرتي : (٣٠٠/٤) .

(٨) حية المراهق : (١٤٨/٥) ، تاريخ الجبرتي : (١٢٠/٤) .

٧- الشيخ أحمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد السجاعي الشافعي الأزهري ، ولد بعصر وبشأ بها ، وقرأ على والده وعلى الكثير من مشايخ الوقت ، وتصدر للتدريس في حياة أبيه وبعد موته ، وصار من أعيان العلماء من زمانه :

- بلوغ الأرب بشرح قصيدة من كلام العرب .

- الجواهر المتكلمة في عقود المقولات .

- حاشية السجاعي شرح فطر لابن هشام ^(١)

توفي بالقاهرة سنة : ١١٩٢ هـ .

تلاميذه :

أخذ عن الشيخ الصلوي الكثيرون من طلاب العلم ، منهم :

١- السيد أحمد الششتي المتوفي سنة : ١٢٣٥ هـ ، وقد ألف كتاباً في مناقب شيخه الصلوي ، ومات في حياة شيخه قبل أن يمسه ، حيث ارتحل لأداء الحج ، وكان أن توفي في المدينة ودفن في القبة .

٢- الشيخ الهشمتي القرطبي المتوفي سنة : ١٢٤٠ هـ ، أجاز له الصلوي بصحيح ماله من المرويات

٣- الشيخ يوسف بن محمد بن يحيى البطاح الأندلسي ، توفي سنة : ١٢٤٦ هـ .

٤- الشيخ أبو حامد العربي ابن محمد الشفتي القاسمي المتوفي سنة : ١٢٥٣ هـ .

٥- الشيخ محمد بن علي السومسي الخطابي المتوفي سنة : ١٢٧٦ هـ .

٦- محمد بن حسين الكتبي الحنفي الذي أتم كتاب صاحبه الششتي في مناقب شيخه الصلوي .

وكان من تلاميذه أيضاً : السيد محمد الكارلوي ، وأحمد محمد نمير ، والسيد محمد أبنا الحنفي مفتي السادة الحنفية ، وسليمان أفندي الباكلي ، والسيد قاسم الششتي ، والشيخ علي مطر الغرياني ^(٢)

^(١) هبة المطهر (١٢٩/٥) تاريخ الجبرتي (٢٩/٢)

^(٢) نظر طالب الصلوي ، نقل من كتاب شرح الصلوي على جواهر التوحيد ١٠

مكانته العلمية ومؤلفاته

الشيخ أحمد الصاوي فقيه مالكي معروف ، تلمذ على يد الشيخ أحمد الدردير ، وهو إمام المالكية في عصره ، ألف الصاوي شروحا وحواشي على بعض الكتب الشهيرة في المذهب المالكي ، والتي قرر تجميعها في الأثر هو الشريف ، وكلفت لها الصدرة عين كتب المالكية عدد كل طائفة الشريعة في البلاد الإسلامية .

وكما تمت له الإمامة في فقهه فقد برز في مجال التفسير ، حيث كثرت في موهبته العلمية تلك الدروس التي كان يحضرها لمشايخه وعلى رأسهم شيخه الجعل ، حتى تم له وضع حاشية على تفسير الجلائين ، تمتت بالمعارة المختصرة والتركيز في توضيح معنى الآية .

ومع تمكنه من تلك العلوم فقد كثرت له مكاتبة معروفة في جانب الفقه ، حيث عمل بعض الحواشي والشروح على كتب المتأخرين من الأئمة ، كالرددير واللقاني ، وقد اعتد فيها أصول المذهب الأشعري ، إلا أنه قد يرجع بعض الشيء عن تقارير المتكلمين تبعا لشخصيته المتميزة في الفقه ، والتي جعلت منه مجتهدا متكاملا لا يلبه لكلام من سبقه ، إذا لم يكن له اقتناع كامل به ، ونتيجة لهذا فقد يقع في نوع من التناقض والذي كثيرا ما يصله على عدم الترجيح اليقيني ، وهذا ما سيتضح في المبحث الثاني ، بإذن الله .

لما عن موقفه من الحديث الشريف ، فقد كان له اهتمام واضح به ، يصدق هذا كثرة الأدلة التي يوردها في الاستدلال على المسائل الفقهية أو العقديّة ، إلا أن الاتفاق من جهة لمند يتم هذه بالمصنف ، إذ يقتصر في الغالب على ذكر المعنى ، ولا يذكر المرجع الحديثي له إلا فيما ندر ، كما أنه لا يشرط الصحة لما يستدل به ، فقد ينكر الأحاديث الضعيفة والمرووعة .

ولم كان طريق التصوف بقايا الشيخ هو المسلك المعروف لتزويق القلوب في ذلك الوقت ، فقد سار الصاوي على نهج شيخه الدردير في اقتراح طريقة الصوفية ، وقد تنسق به الصاوي حتى تم له وضع شرح على كتب الدردير ، هو أشبه ما يكون بمختصة مركزة لعلوم التصوف ، حيث وضع فيه المفاهيم والآداب ، وعهد إلى تأصيلها من جهة العلوم الشرعية ، وقد نقل في ذلك الكثير من أقوال أئمة التصوف ، حتى أغلغله بهم ، مما يشير إلى سعة اطلاعه في كتب القوم ، ولكنه كان يلهج بملهج المتأخرين من الأئمة في توليد كلام أولئك الغلاة وصله على محمل محتمل

ولعلّه الشديد نحو المتصوفة ومحدثه لهم ؛ حيث يعد ذكر واحد من كبارهم نوح أن يعقده بالتزطسي عنهم ، فقد يقع في نوع من الضوضاء والتجوير ، كما هو حال من وقع في الابتذاع والخروج عن منهج السلف رسولان الله عليهم . والحديث قلعة في المنبت قلنم بآئن الله .

وكما تم له التمكن في العلوم الشرعية ، كان له ذلك أيضاً في علوم الآلة ، فقد برع في علم النحو ، وعلم البلاغة والبيان ، وتمت حاشيته على التفسير بزهة يشهد له بهذه البراعة والتمكن ، فاستكمل لشروحاته على الآيات يلحظ هذا بوضوح ، وأعطى أقل بعض تلك النصوص في حديثي عن هذه الحاشية متصلة القول ، وذلك لأهميتها العلمية بين طلبة العلم .

وكان له في علم اللغة حوالي وخمسة على بعض كتب الترميز .

وحلى يتم الحديث في حياة الصاوي العلمية ، يحسن تداول أشهر مؤلفاته العلمية ، بلوع من العرض والتحليل ، كي يتسلي لنا الإحاطة الكافية لإثراء المعرفة العلمية التي حازها الصاوي من جهة ما قدم من المؤلفات .

مؤلفاته .

تعددت مؤلفات الصاوي ، كما تعددت الفنون التي برع فيها ، فقد فاق أقرانه بسعة علمه وحدة دلالته ، حيث ألف في التفسير و الفقه وعلم الكلام والنحو والصرف والبلاغة وغيرها .

ولما كان هذا البحث مستقداً في بيان آراء الصاوي إلى الكتب التي تشتمل على المسائل المتقدمة دون غيرها ، فقد صحت عند عرضي لها إلى إعطاء صورة موجزة للقارئ عن أهم ما تتميز به ويدور عليه محور مؤلفاتها ، مبرزة من ذلك الجانب العقدي ، لأسهله المتجدة .

١- حاشية الصاوي على تفسير الجلائين ، وقبل أن تحدث عن ما حوته هذه الحاشية من المعارف والعلوم المتقدمة ، يحسن بي أن أعرف بهذا المؤلف العلمي ذي المكلة المتميزة بين كتب التفسير .

التفسير الجلالين هو تفسير الذي قام بتأليفه جلال جلالين هما : جلال الدين السيوطي^(١) ، وجلال الدين المحلي^(٢) ، حيث ابتداء تفسير جلال الدين المحلي من سورة الكهف إلى آخر سورة شمس ، ثم ابتداء سورة الفاتحة ، فوافقه المدينة ولما يكمل التفسير بعد ، فقام لحافظ السيوطي بأكمل ما شرع به المحلي ، فكان تفسيره من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الإسراء .

وهذا التفسير من المؤلفات العلمية ، التي حازت شهرة واسعة في البلاد الإسلامية ، فقد تميزت بجوانبه بالثقة والاختصار غير المسجل ، كما اشتمل على أهم العلوم التي يستعمل بها هي فهم كلام الله تعالى ، من أسباب النزول والإعراب ، وأيضاً الفقه على بعض الفرائض المختلفة المشهورة .

ومع ذلك جازته وقوتها العلمية فقد استخدم في تأليفه الأسلوب النعجي ، وهذا النوع من التشرح يعد في الحقيقة من أسبغ المناهج النجعة في توضيح التصوص وتفسير ما أطلق عليها ، لذلك فقد حاز هذا التفسير إعجاب الكثير من أهل العلم للثراية الأعراق إلى خدمته ، فقامت عليه الكثير من العواشي العلمية ، وكان من أشهرها حاشية الشيخ الجمل وحاشية الشيخ الصاوي ، والتي لعن الآن بصند الحديث عليها .

هذا وقد طبع الكتاب مرات عديدة ، وكان يطبع في دمشق القرن الكريم^(٣) .

لما عن حاشية الصاوي فتقع هذه الحاشية في أربعة مجلدات من القطع الكبير ، وقد طبعت عدداً من المرات ، وكانت هذه الحاشية المختصراً اختصره المؤلف لحاشية شيخه الجمل ، وقد ذكر سبب الاختصار لها في أول التفسير ، يقول : " لما كان علم التفسير أعظم العلوم مقدراً وأرفعها شأناً ومنازاً ، إذ هو ركن العلوم الدينية ، ورأسها ، ومعنى قواعد التشرح وأساسها ، وكان كتاب الجلالين من أجل كتب التفسير ، وقد أجمع على الاعتناء به لجم الخبير من أهل التفسير والتتوير ، جاعلي داعي الإلهي بقرايته ، فاشتغلت به على حسب عجري ، ووضعت كتاباً ملخصة من

^(١) هو لحافظ جلال الدين أبو فيصل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي ، ولد في ١٩٩٩ هـ ، وبغداد ، والده ولد من البحر خمس سنوات وسبعة أشهر ، وأخذ حاشيته إلى جماعة من أهل العلم ، غتم القرن في الفقه من جده ، وحقق كثير من المصنفين ، وفي العلم على يد علماء كثير ، كما أخذ عنه الكثير من طلاب العلم ، برع في التفسير من العلوم والفقه خصوصاً علم الحديث ، حتى صار أعلم أهل زمانه به ، له مؤلفات كثيرة مثل سورة تيسر بين المسلمين في شئ البلاد ، قال حليداً برعاً فقلع الميقات حليداً بلغ الأربعين من عمره ، توفي رحمه الله ليلة الجمعة في التاسع عشر من جمادى الأولى سنة ٩٦١ هـ ، انظر في ترجمته شذرات الذهب (١/١٨٠) .

^(٢) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم المحلي الشافعي ، ولد بمصر سنة ٧٩٧ هـ ، برع في الفقه فيها وكتاب السيوطي ، وميتاً وميتاً ، وأخذ من الفقه محمود الأندلسي ، وأبو خان البهبهري ، ولشمس البستاني ، وغيرهم بلغ مائة عظيماً من المصالح والبرع ، ألف كتاب كثيرة هي في غاية الثقة والاختصار وسلامة المعاني ، منها : شرح جميع النواحي في الأصول ، وشرح المنهاج في لغة الشافعية ، وشرح الفرائض في الأصول ، ومنها هذا التفسير ، توفي رحمه الله سنة ٨٦١ هـ ، انظر في ترجمته شذرات الذهب (٢/٣٠٧) .

^(٣) انظر كتاب القرون (١١٥/١) ، والتفسير والمفسرون ، القاهي (١/٢٢٦) .

حاشية شيخنا العلامة المحقق الميرزا الخليلي سليمان الجمل ، مع روافد فتح بها مولانا من نور كتابه .

وإما اقتضت على تلخيص تلك الحاشية الكوني وجعلها ملخصة من جميع كتب التفسير التي بأيدينا ، تنسب لنحو عشرين كتاباً منها الفيضاني وحواشيه ، ومنها الخازن والخطيب والسمين وأبو السعود والكواشي والبحر والنهر والشافعي والقرطبي والكنشقي وابن عطية والتمهيد والإتقان ، ولم أنسب لجارات الأصحابها غالباً لكثرة بسطة الأصل ، والله على ما أقول وكيل ، وهو حمدي وكفي وسلام على عباده الذين اسلموا .

وقد تقيت هذا الكتاب من أوله إلى آخره مرتين على العلامة الصوفي سيدي الشيخ سليمان الجمل ، وعن الإمام أبي الفركت العارف بالله تعالى ، أساتنا الشيخ أحمد القدير ، وعن أساتنا العلامة الشيخ الأمير ، وكل من هؤلاء الأئمة تلقاه عن تاج العارفين شمس الدين سيدي محمد بن سالم الحفناوي ، وعن الإمام أبي الحسن سيدي الشيخ علي الصعودي الحنوي^(١) .

ومع كون هذا العمل يوحى إلى هذه الحاشية مجرد اختصار ، لم يخرج به المؤلف عن الأصل ، إلا أن الحقيقة العلمية تكشف عن تحرر الصوفي في الكثير من المواضع ، يذكر فوائد وتعليقات تفرد بها عن شيخه الجمل .

أما عن منهجه في التفسير فقد اعتمد في الغالب منهج التفسير بالعقود ، يزيد هذا كثرة الأحاديث التي يستدل بها في تفسير الآية الكريمة ، مما يدل على اهتمامه بالحديث الشريف ، كما أنهم يذكر أسباب النزول وفصل القرآن ، إلا أنه لم يكن يتحرى الصحة فيها ، ولم يعتمد المنهج الصحيح في الاستدلال بها ، وذلك من حيث العزو والتوثيق ، فضلاً عن يذكر الحديث نون أن يذكر مرجعه وهذا هو الغالب ، ثم كثيراً ما يذكر بصيغة لا تفرق بينه وبين الآخر ، فلا يدرى فتاوى من أيهما يكون ، فيقول في بدايته : كما ورد ، ويذكر الحديث لو الآخر .

ولي أن لورد بعض الأسئلة لإبراز هذا الجلب ، فعد قوله تعالى : { أولئك الذين انتفروا بالفتنة بالهتدي فما ربحوا تجارتهم وما كانوا مهتدين } (البقرة: ١٦٥) ، يقول الصوفي شارحاً الآية : أي استبدلوا بها ، ويعلق الصوفي على ذلك ، فيقول : " أشار بذلك إلى أن المراد بفتنة مطلق الاستبداد ، وإليه داخلة على فتن ، والمراد بالفتنة الكفر ، ويالهي الإيمان

(١) حاشية الجليلي (٢/١٦)

وكلامه يقتضي أن الهدى كان موجوداً عندهم ثم نفوه وأخذوا الضلالة ، وهو كذلك ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تنتج للبهيمة ، هل ترى فيها جرساً)^(١) وهذا نموذج يدل على استدلال الصلوي بالحديث الصحيح وإدخاله بما يدل على ذلك .

ومن أمثلة استدلاله بالحديث الصحيح ، ما ذكره في فصل سورة الإخلاص ، حيث يقول " قال صلى الله عليه وسلم : (من أراد أن ينام على فرائضه فليام على يمينه ثم اقرأ : سورة الفصد مائة مرة ، فإذا كان يوم القيامة يقول له الرب عز وجل . يا عدي لنقل يومك الجنة)^(٢) " .

وهذا الحديث صحيح ؛ لأن في رجاله حاتم بن ميمون الكلابي ، فقد قل عنه ابن حجر : " ضيف ، من الثمرة " .^(٣)

كما يذكر استدلاله بالأخبار الإسرائيلية ، والآثار القرآنية دون أن يذكر لها مرجعاً ، ومن ذلك ما ذكره في أول سورة الأعراف بقوله تعالى ، يقول : " ورد لها فلقحة فتوراة ، وختمتها قبل أخر هود ، وقيل أخر الإسراء " .^(٤)

وكان هذا الأثر من جملة الآثار الضعيفة ، فقد أخرجه الطبري في تفسيره عن كعب بن الأحبار ، وفي مسنده : سفیان بن وكيع بن الجراح : ذكر علماء الجرح في ترجمته أنه كان صدوقاً ، إلا أنه يهتلي بورقة فدخل عليه ما ليس من حديثه ، فصيح فلم يقبل فستغل حديثه .^(٥)

مكتبتها الطمبية :

إن هذه الحاشية لتجد من أهمهم مؤلفات الصلوي ، وأبرزها مكافاة ، وذلك لاشتمالها على عدد من العلوم والفنون ؛ مما يدل على تمكنه منها ، وذلك في الكثير من الأوقات التي قام بتفسيرها .

وسأبدأ بالحديث عن مجال لفقه على اعتبار ما تميز به الصلوي من تمكن في هذا الجانب .

^(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الجنائز - باب ما قيل في أول الفجر ، رقم الحديث : ١٣٨٥

^(٢) حاشية الصلوي : (١١/١) .

^(٣) أخرجه الفريدي . كتاب فضل القرآن - باب ما جاء في سورة الإخلاص : (١٦٨/٥) ، رقم الحديث : ٢٨٩٤

^(٤) الحاشية : (٢٤٦/٤) .

^(٥) ترتيب التهذيب : ٢٠٨ ، ترجمة رقم : ١٠٠٢

^(٦) الحاشية : (٢/٢) .

^(٧) ترتيب التهذيب ، لابن حجر : ٢٩٥ ، ترجمة رقم : ٢٤٦٩ وميزان الاعتدال : (٣٦٢/٢) ، ترجمة رقم : ٢٧٣٤

يقول الصوري . عند تفسيرها " قال جمهور العلماء : الخطبة فريضة في صلاة الجمعة ، وقال داوود الظاهري : هي مستحبة ، ويجب أن يخطب الإمام كلما خطبتين ، يحصل بينهما نكاح من .

وقال أبو حنيفة، وأحمد : لا يشترط القيام ولا القعود ، ويشترط الطهارة في الخطبة عند الشافعي في أحد القولين ، وأقل ما يقع عليه اسم الخطبة أن يحمد الله تعالى ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوصي بقوى الله ، وهذه الثلاث شروط في الصليتين جميعا ، ويجب أن يقرأ في الأولى آية من القرآن ، ويذبح للمؤمنين في الثانية ، ولو ترك واحدة من هذه الخمس لم تصح خطبته ، ولا جمعه عند الشافعي ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لو أتى بتسبيحة أو تحميدة أو تكبيرة لجاء ، وذهب مالك إلى أن ما يقع عليه عند العرب اسم الخطبة هو كلام مسجع مشتمل على تحنن وتثنية " اهـ " (١)

هذا وكثيراً ما تتوج تلك الأقوال برأي الإمام ملك، كما هو واضح على اعتبار شخصيه بعبده ونسب الله عنه، ولكن مما يؤخذ عليه في هذا الجانب ما يستلزم من مذهب التشديد في عدم الخروج عن الأئمة الأربعة، ولو مع وجود الموجب الشرعي كالإزالة الصريحة من الكتاب والسنة.

وقد اعتنى الصاوي أيضاً بطرح القراءات في حاشيته على الجلائل ، فأي موضع ذكر فيه السيوطي أو المحلي قرأه ، فإنه يقوم ببيان نوعها ، سبعة أو عشرية أو ثمانية ، كما يعنى بتوجيهها وذلك من حيث اللغة والإعراب ، وقد دبه على أن تلك القراءات في المحلى ، وإذا لم يكن قد استوعب ذكر جميع القراءات ، إلا أن اعتنله بها واتضح في حاشيته ، وقد يذكر بعض القراءات التي لم يذكرها الجمل في الأصل .

مثال ذلك : يضر السيوطي قوله تعالى : (وقولوا حطة) (فقر ٥٥) : أي حط عا خطيئنا ، يقول الصاوي معلقا : " وفي امرأة شاذة ينصب حطة ، إما مفعول مطلق ، أي حط عا الذنوب حطة ، أو مفعول لمحذوف أي سلك حطة " (١)

1997/98 فصلنامه علمی 10

(2) قطر حقبة الحمل (σ^2/V) ، وحقبة الخطأ (σ^2/n)

كما تنتم حائنية الصلوي بالإكثار من المسائل النحوية والفلاحيّة ، مما يدل على تمكن صاحبها من هذه العلوم المهمة ، والأسئلة على ذلك كثيرة .

في بيان معاني الكلمات القرآنية من جهة اللغة ، يقول عند تفسير قوله تعالى :
{ لَمْ يَرْثَا أَرْثَا لِقَائِهِمْ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوَكَّلْهُمْ لَرَّ } (سورة: ٨٢)
: " أَرَا : مفعول مطلق لتوكلهم ، والأثر يطلق على الغلطان ، وعلى الحركة الشديدة وعلى التهيج والإزعاج ، وهو المراد هنا " (١)

ويظهر اهتمامه بالمسائل الفلاحيّة في كثير من المواضع ، يقول عند قوله تعالى :
{ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ } (الأنعام: ١٥٢)

:" صراطى مستقيما ، أي دين لا اعوجاج فيه ، فثبته الدين القويم بالصراط بمعنى الطريق ، بجامع أن كلا يوحد المقصود ، واستعمل اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية " (٢)

أما عن المسائل النحوية ، فلا تكاد تخلو شروحه على أي آية منها ، وهو فيها بين الحصل لإفادة المعنى قطع ، وبين إسهاب وتصيل يرى فيه زيادة في الوضوح والإقحام ، وأصرب لكل مثال ، يقول عند قوله تعالى : { لَأَنبَأُ بِكَأَنِّي هَذَا فَالْقَعُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ شَرَأُ مِنْهُمْ خُلَاقًا مَاذَا يَرْجِعُونَ } (سورة: ٢٨)

:" فطر ، بمعنى انتظر ، ههنا بمعنى الذي ، ويرجعون صلته والعائد محذوف ، ويكون ما مفعول يرجعون ، والمعنى انتظر الذي يرجعونه " (٣)
ويقول عند قوله تعالى : { أَقْبَلْ إِلَيَّ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٌ عَظِيمٌ - خُنْ يُصْرَفُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ إِذْ رُحِمَتْ وَذَلِكَ الْقَوْلُ الْعُنَافُ } (الأنعام: ٦٠-٦١)

:" عذاب يوم عظيم : مفعول لأخاف ، وجملة إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي : شرطية ، وجوابها محذوف دل عليه أخاف ، وهي معترضة بين الفعل ، وهو أخاف ومصرله وهو عذاب .

قوله : من يصرف عنه ، من : اسم شرط ، ويصرف : فعل الشرط ، ونقوب القاطل . مستتر يعود على العذاب على القراءة الأولى .

والقاطع الله على القراءة الثانية ، وعنه جار ومجرور متعلق بـ يصرف .
وقوله : (فقد رحمة) ، جواب الشرط ، والمفعول محذوف تقديره : العذاب ، والمعنى : من يصرف الله العذاب عنه يوم القيلة فقد رحمة ، وفي ذلك تعرض بلى الكفار لا يرجعون ، لأنه لا يصرف عنهم العذاب " (٤)

(١) حاشية الصوري: (١٤/٣)

(٢) حاشية الصوري: (٥٢/٦)

(٣) حاشية الجاوي: (١٨٢/٣)

(٤) المرجع السابق: (٦٢)

واعتباره بطلعة لم يقتصر على الإعراب والنحو فقط ، بل ظهر أيضا في حديثه عن مباني الكلمات من الناحية الصرفية ، مثال ذلك في قوله تعالى : { فكلني واشربني وقلري عينا فإني ثرى من البشر أذا فكلني فإني ثرى ثرى صوما قلن لكلام قلوبهم إني } ١٦٦ .

يقول السطحي في هذه الآية : " قوله ثرى : حذفت منه لام الفعل وعينه ، ولبثت حركتها على الراء ، وكسرت ياء الضمير لإثناء الساكنين " .

يقول الصاوي موصفا : " قوله (حذفت منه لام الفعل) أي ، وأصله : ثرينين ، بهمزة هي عين الكلمة ، وياء مكسورة ، هي لائها ، ولغوى ساكنة ، هي ياء الضمير ، والقون علامة الرفع ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، فسقطت الهمزة ، فتمركبت الياء ، وفتح ما قبلها فثبت لها فالتقى ساكنان حذفت لإثنتاهما ، ثم أكد بالقون وحركه بالكسر ، فيه ستة إصلاات نقل الحركة ، وسكون الهمزة ، وقلب الياء ألفا ، وحذفها ، وتكديده بالقون ، وتحريكه بالكسر ، وإن نظرت لحذف مور الرفع للجزاء ، ككفت سبعة ، أفاد المعصر منها خمسا ، ولم يرتبها كما يعلم بالتأمل " (١)

هذا والملاحظ على هذه الحاشية كثرة ، وليس في هذا مدحاً من الاصراف بمكانتها العلمية ، من حيث اشتمالها على كثير من العلوم اللغوية ، التي هي المستند للصحيح في تفسير القرآن الكريم (٢)

وإذا كنت قد تناولت في هذا البحث - الذي أسأل الله الكريم أن يرفع به - جميع الملأخذ العقيدية التي انحازها التفسير ، وحرصت على مناقشتها في ضوء عقيدة أسلف الصالح ، فقد أدت أن فيه هذا على بعض تلك الملأخذ ، حتى يتكون لدى القاري تصور سليم ، وفكرة متكاملة ، عن هذا المؤلف المهم ، قبل الشروع في دراسة التفصيلية لهذه الملأخذ ، عبر مناقشة أوجه العقيدية في جميع كتبه .

فإن ما يؤخذ على الصاوي في هذه الحاشية من الملأخذ العقيدية له جانبان أحدهما لا ينفك عن الآخر ، جانب يتعلق بالمنهج ، وجانب آخر يتعلق بالنتيجة الصورية على سلوك هذا المنهج وهي المسائل الواردة فيه ، فمع أن الصاوي قد انتهج المنهج السديد في تفسير القرآن الكريم ، وهو التفسير بالمأثور في الغالب ، إلا أنه كل يروج عنه بين تلبية والآخرى ، فراء بعد في بعض الأحيان إلى تفسير القرآن بلأرائ المجرى منها مسلمة الصوفية في تفسير القرآن بالإشارة والمولود ، فمثلا يفسر قوله تعالى : { وكنوا مستغفرا على الطريقة لتستغفروا ماء خلكا } (٣١) .

ختلا : وفي الآية معنى إشاري للصوفية ، وهو أن العباد لو حصلت منهم الاستقامة على الطريقة بالإلهمك في مرضات الله تعالى لملا الله قلوبهم بالأسرار والمعارف والمحببة للتبوية بالماء في كونها حياة الأرواح كما أن الماء حياة الأجسام

١٦ المرجع السابق (٢١/٣) .

١٧ مباني الحديث من هذا في بحث القرآن الكريم باب ٢٧٥

، فيحصل لهم بذلك القاتنة فيه بأن يسكروا ويظربوا ويدهشوا ، ويحرجوا عن الأهل والأوطال ، فالاستقامة سبب للرزق ، الظاهري والباطني (١)

كما لا يخفى أن عقيدة الصوفي الأشعرية كثرت تصالها على تفسير آيات العقيدة وفق المذهب الأشعري ، فيقع بسبب ذلك في التؤول للمذوم ، خصوصاً في الآيات المتعلقة بالمصنفات الإلهية ، وقد عمد من أجل ذلك إلى استخدام عبارات المتكلمين المبتدعة ، والتي كان لها أثر خطير على التطوير المنهجي لتلقي العقيدة من التران والكريم ، كالقول بأن: "الأخذ بطواهر الكتاب والسنة كفر" (٢) ، وعبارات أسلقة تتي شمع عليها أئمة السلف من قبل (٣)

كما أنه أورد بعض الاتهامات الجائرة في أئمة السلف ، كانوا ممن حصى حتى التوحيد دهر ١ ، وكان لهم الفضل في الدعوة إليه أبداً ، رضي الله عنهم وأرضاهم وذلك مثل الإمام الثاني للفضل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، حيث وصمه بأنه خيال مصل (٤) ، ومثل دمنة التوحيد في أرض نجد ، والذين أطلق عليهم الاسم المعروف : بالوهلية.

هذا وقد اتهمهم بتهمة محاكاة الخوارج ، مما يوحي باحتراف منهجه عن المسلك القويم.

والحاشية ملينة بذكر حصى على كبار ملاحدة التصوف كإبن عربي ، وابن الفارض (٥)

وملينة بنقل كلامهم الضال المبتدع ، وملينة بالأولهم الصوفية المنافية للتوحيد من التشريع للتوصل بالصلحين بعد موتهم ، وغير ذلك ، ولعلني أنكر هذا طرقة من تلك الانحرافات وسأترك مناقشتها إلى مكانها في هذا البحث ، ومن ذلك ما نقله عن ابن الفارض في معرض كلامه عن مقاصد عباد الله الصالحين ، يقول: "بل بعض العبيد من أهل المحبة في الله لا ينتظر بعلة الجنة ، بل يقول عبيدك لذاتك لا شيء آخر . قال العارف ابن الفارض حين كشف له عن الجنة وما أعد الله له فيها في مرض موته :

إن كنت منزلاني في الحب عنكم ما قدر لي فقد صبحت لاهي" (٦)
والكثير من مثل هذه الأقوال التي فيها مخالفة صريحة لمذهب الرسل عليهم السلام والسلف الصالح رسول الله عليهم ، وقد أدى في مجروح هذه المواقف المبتدعة إلى رسم هذه الحاشية بسمة الابتذاع والفساد ، ومما لا شك فيه أن تحديد لاني صلى الله عليه وسلم جاء مصرحاً به في باب الابتذاع ، فقد صح عنه في الحديث عن جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب

٦ حاشية الصوري: (١١٦/٤)

٧ حاشية الصوري: (٥٣/١)

٨ سبيل الحديث في هذا مصلحاً بين الله في البحث الثاني

٩ حاشية الملائين: (١٠٠/١)

١٠ حاشية الملائين: (١٣٨/١)

١١ المرجع السابق: (٢٣٦/١)

الحسرت عريان ، وعلا صوته ، حتى كأنه منتر جيش ، يقول . مسبحكم ومصلبكم ، ويقول : بعثت أنا والساعة كهاتين . ويترن بين أصابعه : السبابة والوسطى ، ويقول : (أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة)^(١)

وسبكتي الكلام عن هذا متصلاً في موضعه بلأن الله من هذا البحث .

الحواشي العنقودية :

٢- شرح جوهره التوحيد للفتي^(٢) وجوهرة التوحيد هي منظومة شعرية ، احتوت خلاصة مذهب الأشاعرة في علم التوحيد والعقائد ، عند أبيات : (١٤٤) بيتاً ولما قسمت به هذه المنظومة من سهولة الألفاظ والبعد عن التعقيد الفلسفي ، فقد اعتنى بها جمع من علماء الأشاعرة افسلوا عليها الحواشي والشرح ، منها هذه الحاشية التي كتبها الصاوي ويحكى أنه قام بتراجمها في رمضان ، وألف عليها هذه الحاشية ، وقد تميزت عن غيرها من الحواشي في موافقة لتنظم من حيث احتكاك العبارات السهلة ومحاولة البعد عن التعقيد الفلسفي ، وقد سار فيها الصاوي على نهج الأشعري في تحرير المسائل العنقودية ، فلم يخرج عنه إلا في بعض المسائل القسرية . وقد طبعت هذه الحاشية عدة مرات في مصر وخرجت لطبعة فتلثة منها محققة على يد الدكتور: عبد الناح الحزم .

٣- حاشية الصاوي على الخريدة البهية ، للشوخ أحمد النرديري ، وهو كتاب بين العقيدة على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ويتسم باختصار العبارة ودفقة الألفاظ ، يتناسب في أسلوبه مع متن النردير ، له شهرة واسعة ، وقد طبع عدد من المرات ، كان آخرها طبعة مصطفى الباني الحلبي ولولاه .

٤- الأملار الربانية والفيضات قرحمانية على الصلوات النرديرية ، وهذا الكتاب يشرح فيه الصاوي مجموعة من الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم ، التي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب الجمعة . باب : مع الصلوات بعد الصلاة . رقم الحديث : ٢٠٠٢ .

(٢) هو الشيخ إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن هارون ، الملقب بـ «وهرل الدين الفتاني المالكي» ، كان له سعة إطلاع ونهر في علم الكلام ، وعلم الحديث بولفته ، له نظم من عدد من المشوخص مهم الشوخص محمد البكري السعدوني ، والشيخ علي بن عاتم القفصي ، كتب لأحد هذه النكادر من طلاب العلم ، «ور» في علم الكلام وألف كتابه المسمى بـ «جوهره التوحيد» والتي صارت هذه الأشاعرة الملتزمين في العقيدة ، وألف عليها عدد من الشروح ، ولا تزال مطبوعة ، اعتنى بهذه المنظومة عدد من علماء الأشاعرة الملتزمين افسلوا عليها شروحاً وحواشي ، ومن أشهرها : نسخة المريد علي جوهره التوحيد لإبراهيم البناوي ، وهو خا وقد بلغ عددها حوالي خمس عشرة حاشية ما بين كيرة الميم وموسعة وميسر لو كان معها حاشية الصاوي التي لمن يست الحديث عليها ، وأولى وهو «ذويع من الحج» سنة إحدى وأربعين وألف للبهرة الطر في ترجمته شهرة القور التركية في طبقات السلطنة ٦٩١ و«مقالة المرفان البهدي» (٣٠/١)

جمعها الشيخ القدير ، ورتبها على حروف المعجم ، وقد قام بشرحها الصلوي
وقد طبع عدة مرات في مصر .

والمثال في هذه الصلوات التي اعطى بشيئها الصلوي ، يجد أنها مجموعة من
الأوراد المبتدعة ، إذ ليس لها مسند من الشرع المطهر ، فليس ثمة صلاة منها
مسبوحة دل عليها الشارع الحكيم ؛ سوى الصلاة الإبراهيمية التي أوردها في بدء
حديثه عنها ، ولم تقف هذه الصلوات عند حد الابتداع قط ، فقد تجاوز الكثير منها
هذه المرحلة ، ودخل في ما هو أعظم خطراً على الدين وأجل ضرراً ، حيث لشرك
الذي هو أعظم الذنوب وأشدّها قبحاً في جناب التوحيد .

ونون أن يكون كلامي في هذا المقام مجرد دعوى تقتضي إلى التليل ، فبي
أبعد إلى إيراد بعض نصوص تلك الصلوات فأعرضه بحرفه ، حتى يتجلى الحقيقة
لكل من مجرد لا يلوي إلا على معرفتها ، لهذه صلاة عبد السلام بن بشيش ، التي يقول
فيها : " اللهم صل على من منه نشئت الأسرار ، وفلقت الأسرار ، وفيه ارتقت
الحقائق ، وتزلزل علوم آدم ، فأعوذ بجميع الخلق ، فم يدركه من سابق ولا لاحق ،
فرياض الملوكوت بر هر جماله موفقة ، وحياض الجبروت بعين قواره متنفقة ، ولا
شيء إلا وهو به منوط ، إذ لو لا الوسيلة لذهب كما قيل المتوسط ، صلاة تليق بك
ملك إليه كما هو أهله .

اللهم إنه سرور الجامع لئال عظيم ، وحجابك الأعظم ، واقدم لك بين يديك .
اللهم الحقني بنسبه وحقني بصبه ، وعرفني بإد معرفة أسم بها من موارد
الجهل ، وأكدر بها من موارد التفضل ، ولحملي على سبيله إلى حصرتك حملاً
محفوظاً بنصرتك ، واقلب بي على القابل فأنصفه ، ورج بي في بحر الأودية ،
واقتلني من أوحال التوحيد ، وأعرفني في عين بحر قوحه ، حتى لا أرى ولا أسمع
ولا أجد ولا أحس إلا بها " (١) .

إن هذه الصلاة هي إحدى الصلوات التي ابتلا بها تلك المؤلف الخطير ، والتي
نالت حيراً من اهتمام الصلوي فيه ، حيث قام بشرح ألفاظها كلمة كلمة .

ولعله من المفروض مخالفة هذا الجواز لحقيقة التوحيد الذي هو غاية العظمى
من خلق الملائكة والرسل والأنبياء ، ومع ذلك عند إرادة الحكم عليها فإنه
يحسن بيان حقيقة التوحيد أولاً ، حتى يفهم مدى مطابقة ما أورده ذلك المبتدع أم لا ،
إن معنى التوحيد هو الإيمان بأن الله هو الخلق الرازق المستحق لكل صفات الكمال
وبطلاني فهو المستحق للعبادة دون من سواه ، ولا يمكن لهذا التصور أن يتجلى في
قلب العبد ، إلا إذا استشعر الفرق بين الخالق والمخلوق ، فكما ازداد يقين العبد
بمظمة باريه وكمال صفاته ، واختلف ذاته سبحانه تمام الاختلاف عن ذات عبده ؛
كما تحققت عبوديته وصح توحيده ؛ هي من برهوبيته المستغرة لكل أوصاف الكمال ،

والصوف إرفاقه له فلا يبقى في إتيه مراد للعبادة مدواه ، والذي يؤكد حقيقة هذا المعنى ما كل يدعي إتيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد كان يذكر أتياعه يوما بهذه الحقيقة ، وهي أن كل ما سوى الله فهو عيب لا يخرج عن دائرة عبوديته ولا بحال ، حتى ولو كان رسولا من أنسرف الرسل وأرفعهم منزلة عند الله ، فقد قال حرصاً على صعاء عقيدة أصحابه من الزيف والفضائل : (لا تطروني كما أطرت القساري المسيح ابن مريم إنما أنا عبد فقولوا عبد الله ورسوله)^(١).

إن هذه الكلمات التي نطقت بها رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم ، أتود كل هذا البني الذي سطرته قلائم هؤلاء المبتدعة ، في عقيدة وحدة الوجود والظن في المصطفى صلى الله عليه وسلم ، مما يخرج به عن طور البشر ، والتي أطلقها عبارات هذه الصلاة المبتدعة .

وإذا كان من الواجب بيان حكم هذا الكلام فليست تخرج كلماته من دائرة الكفر بحال ، أما القول فمن غير الممكن في هذا المجال أن أحكم على شخصه .

هذا وكل ما تقدم هو في الكشف عن حقيقة هذه الصلوات المبتدعة ، والتي هي موضوع الكتاب ، أما عن تطبيقات الصلوي ، فقد تجلى لي بعد الفحص والتأمل والدعاء والتفكير فيها محاولات جادة في تأويل صريح ما أتت به هذه العبارات من تكفر الصراح ، وليس هذا هو مجال التوضيح والإسهاب ، وإنما أردت أن أعطي للقارئ نوع تصور عن هذا الكتاب الذي شغل حيرا كبيرا من هذا البحث خصوصا في مجال التصوف .

أما عن مكانة حديثة الصلوي على تلك الصلوات في كتب التصوف ، فمن المقرر عند تلك الطلعة أن هذا المؤلف له مكانة مهمة وذلك من جهتين ، الأولى أن هذه العاشية مع اختصار عباراتها قد اشتملت على ردة ما بهم أهل التصوف ، حيث بين فيها الأدب والشروط ، وأوضح فيها المقامات على جهة التتميل ، مؤكدا ذلك بكلام كبار المذهب ، كابن عربي وابن القيم .

أما الثانية : فلما بذله الصلوي من جهد في تأويل عبارات غلاة الصوافية ، التي تدل على صرامة على مناقضة المعتقد السليم ، مع محاولة تأصيلها بالتعليل الشرعي من الكتاب أو السنة ، فاستكمل في سبيل ذلك أسلوب الإنسرة لتقوم بتأويل تلك النصوص وفق ما يريد تأصيله من تلك الأقوال المبتدعة .

ولكل ما تقدم مع ما يشتمل به أسلوب المؤلف من سلامة التعبير ووضوح العبارة مع اختصاره ، فقد نال هذا المؤلف مكانة معروفة بين كتب الصوافية .

٣- شرح منظومة أسماء الله الحسنى : وهذا الكتاب يشرح فيه الصلوي قصيدة التزويد في شرح أسماء الله الحسنى ، المكونة من ثمان وستين بيتا ، حيث قام بنظمها على صورة دعاء يدعو الله به بكل اسم من أسمائه الحسنى ، وقد طبع عدة مرات في مصر .

^(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأيمان . باب قوله : (فقولوا عبد الله ورسوله) - رقم الحديث ٣٤٤٥

ويشكل هذا التشرح الحاشية التي قبله من حيث الموضوع ، فكلاهما يصيب في مجرى واحد وهو الكشف عن الموليد الصوفية ، المعبر عنه بمصطلحات محدثة ، ذات دلالة علمية عند أهل التصوف

كما أنه يقرب منه كثيراً من جهة الأسلوب ، وطريقة تحليله للأبيات حتى لا يكاد يفرق بينه وبين الذي قبله ، لذا كثيراً ما يقرن به ويطبع في مجلد واحد بترقيم واحد.

وهو لا يقل عن الذي قبله ؛ من حيث اتصافه على أنواع البدع والصلوات ، فتي ما أنزل الله بها من سلطان ، وعلى سبيل المثال فمن تلك المعالطات البديعية الخطيرة التي عجز بها هذا المؤلف ، قوله في خواص الإكثار من ذكر المولى باسمه : الله مجرباً^(١) من داوم على ذكره في حلوة مجردة ، بل يقول : لله الله حتى يطب عليه منه حال ؛ شاهد عجب الملتوت ، ويقول بلس الله الشيء . كن فيكون ، وهو ذكر الإكثار من المولودين وأرباب المقامات وأهل الكشف قائم ، قال الله تعالى لتبته صلى الله عليه وسلم (قُلْ لَّكَ تَمَّ ذَرْؤُكُمْ فِي خُرَاصِهِمْ يَكْفُورُونَ) (المز: ١١) .^(٢)

٦- حاشية الصلوي على تشرح التصغير لأقرب المصنف إلى مذهب الإمام مالك ، للشيخ أحمد الدردير ، ويقع في ست مجلدات من القطع المتوسط ، ويعد من المراجع المهمة في المذهب المالكي ، وقد اعتمد تدريس هذا الكتاب في الجامع الأزهر ، وقد طبع عدة طبعات في عدد من الدول العربية .

٧- بلغة المصنف لأقرب المصنف ، يقع في مجلدين كبيرين ، وهو من المراجع المهمة في اللغة المالكي ، وقد طبع عدد من المرات .

٨- حاشية الصلوي على رسالة تحفة الإخوان في علم البيان للشيخ الدردير ، وتقع في كتاب واحد ، وقد طبع عدد من المرات كما تذكر المصادر التي اعتنت بترجمته أن له تكليف آخر لها بقيت مخطوطة لم يكتب لها الطبع والنشر منها ؛ حاشية على مختصر البخاري .

- رسالة في الجهاد ، جمع فيها كل آية في القرآن تتعلق بالجهاد على ترتيب .

- رسالة في الرد على المعقد لوجود الأولياء وثبوت الكرامات ، وهي من أول تجميعه ، قرأها في مجلس شيخه الدردير .
- له شرح على دعاء سورة (يس) .
- حاشية على تفسير الفيضاني^(٣)

(١) نسخة ١١٠٠ ومبني لرت على هذا الكلام الخطير في عدد من فصول هذا البحث وأن الله

(٢) نظر في مؤلفاته مصادر ترجمته سلسلة الفكر ٢٨

الفصل الثالث

منهجه في تحرير مسائل الاعتقاد

وليه مبحثان :

الأول : مصادره في الحقيقة

الثاني : منهجه في الاستدلال

(المبحث الأول)

مصادره في العقيدة

أولاً : مكتبة العقل في الفلبي

الفلسفي كأحد كبار متكلمي عصره ، المتبعين للمذهب الأشعري ، يرى موافقة
الأشاعرة في أن للعقل دوراً أساسياً في تلقي أصول العقيدة ، إلى جانب الكتاب
والسنة ، مصدر الرعي المصنوع .

وكان ذلك بناء على التقسيم المشهور الذي عليه غالبهم ؛ حيث للتبوير بين ما
يدرك بالعقل عندهم ، وبين ما يمكن فيه الاعتماد على العقل والسمع ، وبين ما لا
يمكن إلا بصريق السمع ، وتبقى دلالة العقل عليه بالإمكان ، فمعرفة الله تعالى
والإنسان بصفاته عز وجل ، وتصديق الرسول بالمعجز مما لا يمكن إدراكه إلا
بالعقل ، وبني العقل في ذلك تبعاً لما تقرّر بدليل العقل

أما ما يجوز فيه العملكان ، فهو كل ما لا يتوقف التوحيد والنبوة على القطع به ،
كروية الهاري تعالى للمؤمنين ، وجواز الصفرة للمؤمنين .

أما ما يستقل السمع بالدلالة عليه ، فهو كل ما جور العقل وقوعه ، كاليوم
الأخر وما يقع فيه ، ومجل مسائل الشرع ، كفضاي التكليف ؛ من لوجوب والإباحة
والحظر والمنع^(١).

ويستند وجود الاستدلال العقلي عند المتكلمون في إثبات ما يجب في حق الله
تعالى من الوجود ، وغيره من مسائل الإلهيات ، إلى أسلين لا يكلف يخلف فيها أحد
منهم :

الأول : أن أصول الاعتقاد يتوقف على معرفتها العقل ، وما توقف عليه العقل لا
يمكن إثباته بدليل العقل ، أما يارم من الدور الباطل ، يقول الإيجي^(٢) عند حصره
للأقسام الدليل : " فثاني : ما يتوقف عليه العقل مثل وجود المصطف ونبوة محمد ،
فهذا لا يثبت إلا بالعقل إذ لو أثبت بالعقل لزم الدور " .^(٣)

الثاني : أن إقادة الدليل العقلي قطعية ، وإقادة الدليل السمعي ظنية ، ولا يمكن
أن يستقل على الأصول بدليل ظني ، لأنه لا يمنع وجود المعارض العقلي ، الذي
يستعمل معه تقديم الدليل السمعي ، لأنه الأصل الذي دل على ثبوت الشرع ، وينكر

(١) نظر الإزهد الشيرازي : ٢٥٨ .

(٢) هو عبد القوي بن أحمد بن عبد القوي ، أبو القليل الإيجي ، من كبار الأشاعرة و شيرازي مدعيهم ،
نظر كثر في الفلسفة وحلم الكلام . توفي سنة ٧٥٦ هـ . نظر - طبقات الشافعية السجكي : (١٠٨٩) .

(٣) المواقف : ٣٦ والإزهد الشيرازي : ٢٥٩، ٢٥٨ .

الترابي^(١) تلك من ضمن الشروط التي أوجب توفرها ، حتى تصبح قاعدة لنقل يقينية ، فيقول : " وعدم المعارض العقلي الذي لو كان لوجب ، إذ توجب النقل على النقل ، يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل ، لاقتضاه إليه ، وإذا كان المنتج ظاهراً ، فما ذلك بالنتيجة " (٢) .

فكانت القاعدة التي تأسست بناء على ما تقدم : أن الاستدلال للأصول لا يمكن إلا بطريق العقل ، لأنه أصل السمع ، فيجب استقلاله بالاستدلال عليها ، حتى ولو ترتب على ذلك لوازم فاسدة ، ونتائج يتسلخ الشرع بطلانها .

ومتابعة لما عليه المتكلمون من اعتقاد استقلال العقل في الدلالة على توحيد الرب ، يقول الصاوي مطلقاً مذهبه : " لأن ما توكلت المعجزة عليه وهي الوجود والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بنفسه والقدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه للتراث علماً وحياً دليلها عقلي ، والذي لوجبها هو الشرع ، بمعنى أنه إذا جاء رسول وقال لنا : أنا مرسل من عند الله ، وأية صدقي فتشاقق القمر مثلاً ، يحتاج إلى استقادة هذه الصفات من العقل أولاً ، وإلا يكن استقادته من الرسل ثم الدور ، لأن بهذه الصفات ثبتت المعجزة ، وبالمعجزة ثبتت هذه الصفات ، فصار كل متوقفاً على الآخر " (٣) .

ومقصوده من هذا أن الرسول إذا جاء بدليل ، يصدق كونه مرسلًا من عند الله ، فلا بد أولاً من الإيمان بوجود الرب تعالى ، والإيمان بكونه رباً خالقاً قادراً أولاً لرسالة هذا الرسول ، أي أنه مكشوف بصفاته الربوبية .

بمعنى أن الإيمان بصدق الرسل ، يستلزم الإيمان أولاً بوجود الرب المرسل ، وهذا مما لا يمكن استقادته على حد رآه من كلام الرسل ، لأنه يلزم أن يكون النقل هو المطلوب ، وهذا دور كما نقرر عنه .

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن البكري ، معروف باسم الخطيب ، يلقب بلقب فقيه الترابي ، من كبار المشايخ ، وقد خلف المذهب بالقيود لكشفه حيث ذكر بها كثيراً توفي سنة ٦٠٦ هـ . انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٥٠١، ٥٠٢) .

(٢) المصباح الترابي : ١١٢ وانظر المواقف : ١٠ .

(٣) حاشية جوهرة التوحيد : ١٦ ومباني المصباح مراد في مبحث الاستدلال على وجود الله تعالى .

ثانيا : حجية الإلهام .

لقد كان لهذا الانحراف التطوير ، الذي استقر عليه المنهج الأشعري ، في الاعتماد على العقل والإعلاء من شأنه ، أثر معاكس يمكن تسميته في جملة ردود الأفعال ، التي تنتج عن عدم الاعتدال والتهاج للوسط ، والقرار المحجة الواسعة ، لهؤلاء المتكلمون لما أخرجوا في اعتماد العقل ، وقصروا تقييم النصوص من حيث القبول أو الرد على ما تقرره بطريقة ، أدى بهم ذلك إلى إحداث مصدر آخر ، يكون في مقابل العقل ، وبنفس الأهمية من حيث المرجعية في تقرير الحقائق الدينية ، دون أن تحكمه تلك القوانين أو الأصول الوضعية ، التي أصحوا دلالتها في المسلك العقلي ، فكان ذلك هو مصدر الإلهام ، الذي استلهم له صوغية تحكيمه في أجواء فهيمته العقلية البقية ، التي كان يحشها المتكلمون ، ومن هنا نجد الغزالي بعد أن مر بالتهجيرية الصوافية ، يقول : " ولا تنكرون درجات الكشف ، فإن البصيرة القاطنة كالبحر الطاهر ، وفرق بين ما يتضح في وقت الإسفار ، وبين ما يتضح ضوأة فنهال " (١) .

وفي أصل الإلهام والكشف ، لاستنباط أصول الاعتقاد من الأئمة الشريعية ، عند معارضتها لأصول الكلاسية ، التي لا يتم التسليم بصحتها ، حيث خلقت صحوح الفسلفة والشريعة ، يقول الغزالي (٢) في تقرير مسكاة زيادة الإيمان ونقصه : " فإن قلت : فالإشكال قائم في أن التصديق كيف يريد وينقص ، وهو حصيلة واحدة ؟ فأقول : إذا تركنا الصداقة ، ولم نكثر بتشبيب من تشبيب ، وكشفنا الغطاء ، ارتفع الإشكال ، ... ، فلذلك ترى علوم المسكاة تتشلق كل ساعة على علوم المسكاة ، إلى أن تتكشف عنها بالتكليف ، فهذا وجه زيادة الإيمان بالطاعة " (٣) .

- ومبرأ على هذا المنوال الذي خطه الغزالي ، في الجمع بين مصدر العقل والإلهام في فهم النصوص الكتاب والفلسفة ، نجد الصوفي يقرر أصول الاعتقاد به ، ويلبي أشير مما إلى أبرز ما يلحظ فيه التأثير في الاستدلال لقضايا العقيدة والمنهج الصوفي :

أولاً : موافقه من معرفة الباري تعالى ، فالصوفي يرى أن معرفة الله تعالى قد تقع اضطراباً في تلك العبد ، بالإلهام أو الإشراف الصوفي ، وعليه فإنه يعد الإلهام مصدراً من مصادر التفكير في أصول العقائد ، وتلكها لهذا فإنه يرى أن حال العبد في هذه المعرفة الإلهامية الإشرافية ، أعظم قدرأ من صاحب المعرفة العقلية المبكدة

(١) القصد الأسفل: ٨٧.

(٢) هو محمد بن أحمد الطوسي المعروف بالغزالي وقد مدة . وقد تكلم على كبار أهل العلم في صورة منهم إمام الحرمين الجويني . ٥٠ نظيره أصولي متكامل صوفي يرجع إلى هذه العلوم حتى صلب فيها عدداً من المرافقات ، من أشهرها كتاب إبداء علوم الدين ، تولى الغزالي من كتابه ٥٠٠ نظير وفهات الأعيان (٢١٦/٤) وشذرات المعجم (١٠/٤) .

(٣) أواعد العقائد: ٦٦٥

بمناهج الاستدلال العقلي ، يقول : " لمعرفة تعيد ربه دور من الله يفتقه في قلبه فيترك أسرار ملكه ويشاهد غيب ملكوته ويلاحظ صفاته " (١)

ويقول : " وأعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة ، فالعامة معرفة الله بالذنوب ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود العقل وهي للأحرار ، وشهود أسماء وصفت ، وهي للأحرار ، وشهود دلت ، وهي لخير الخيال " (٢) (٣)

ولتستد المدخوب الأشعري في قسم معرفة الله تعالى على العقل ، فقد حاول الصاوي التوسط بين المسلكين ، حيث حكم على من ترك الاستدلال بالعقل مع القدرة عليه بالمعصية ، يقول : " ولحق الذي عليه القول ، أنه مؤمن خاص بترك النظر ، إن كان فيه أهلية " (٤) ، وقد يشعر هذا الموقف ، هذه بالتناقض ؛ إذ كيف يعلى من شأن أهل المعرفة الإيمانية على غيرهم من أهل الذنوب ، ويجعلهم من جملة الخواص ، ثم يحكم على من ترك الاستدلال بالمعصية ؟ وعلى كل فهذا هو حال كل من اعتمد العقل كمصدر يقدم على غيره من مصادر الفلبي المحير (٥)

تقياً : يرى الصاوي أن حجية الاستدلال بالإلهام عنده لا تقتصر على اعتقاده في مثل ما تقدم مما لا جدال في أحقيته ، بل إنه لينص على صحة الاستدلال إليه في تفسير الفصوص للشرعية ، بعدما عن قواعد المفسرين المعتمدة عند سلف الأمة ، ومن هنا ظهر تفسيره لبعض الآيات الكريمة بطريقة التفسير الإيماني ، ولتقرير منهجه في ذلك ، يقول في تأويل آلهي لورد بخصوص من تصدى للتفسير دون علم ، حيث رأى توجيهه للعوام دون خواص في اصطلاح الصوفية " فالمراد بالعوام علماء الظاهر ، ليس لهم حوص في الفطن إلا بالمنطوق ، وتكلمهم بالعلوم الإيمانية ، التي هي للخواص أصول منهم ؛ فالتكلم في الطوائف تغير الأولياء أصول منهم " (٦)

المنافضة :

أولاً : مصادر الفلبي

وبعد هذا البيان المجمل لمصادر العقيدة عند الصاوي ؛ سأبدأ بالمتد الموجه لمسلك الفلبي من العقل لتقريبه على النقل في معرفته تعالى بأساقه وصفاته المسمى ، إذ أسس هذا المسلك هو ما تدرج على الاحتجاج به المتكلمون ، من أن العقل هو

(١) المرجع السابق ١٦٠، ١٦١ ، بالعقبة على جورة التوحيد ١١

(٢) انظر مناقشة آله في وحدة الشهود ٢٦١

(٣) العقبة على الصلوات العزوبية ٦٩

(٤) عقبة جورة التوحيد ١٦

(٥) انظر مبحث المعرفة ٨٩

(٦) نقل : مبحث آله في الفطن ٢٧٥

الوسيلة الأولى التي يترك بها صدق الرسول بمعرفة المحبذ ، وما كان بهذه الطريقة من المحبة فلا يمكن بحال تجاهله وإغفال مكلفته ، وعليه فإن أي مخالفة لما تقرر بطريقة إلقائه وتعين رده بالتأويل أو التفسير .

ومن هنا فليس يقتصر الأمر عند الصاري وس تقدمه من المتكلمين ، على حد الفعل أحد مصادر ثقافتنا الإنسانية في العقيدة ، بل في حجة الاستدلال به تقضي بتوجيهه على غيره من مسالك الاستدلال ، في المسائل التي يحجر الاستدلال به عليها .

وعليه فإن ثمة انحراف ظاهر في المذهب الأشعري؛ لنشج عن هذا المعتقد الخطير ، يتلخص بعدم اعتباره من المسالك الشرعية الشرعية ، ويوجب رد كثير مما تنكس بطريقته ، لكونه من البدع التي أحدثها المهتدون بغير هدي السلف الصالح ، من السلفية والفتن ، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين .

وفي بيان بطلان هذه الفبهة وردنا ؛ تنكي الإشارة إلى كمال الدين ، وأنه كقبح في الدلالة على أصوله وفروعه ، في اعتقاد عدم تشميل الدين على ألفة هذه المسائل العظام ، بعد طعنا في كماله وتسام بيانه ، قال تعالى : { الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِصْتي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا } (سورة ٣).

ويرجع ذلك إلى أن الأصل في تلقي أصول الدين ، والاستدلال عليها الكتاب والسنة ، فهما تحصل الهداية والكفاية .

وألفة هذا الباب صليمة وكثيرة ، كلها تؤكد وحدة مصدر ثقافتنا ، وأنه السند في الأخذ والرد ، حيث نبي الأصول ، وتقدم القواعد بناء عليه ، ويورد النزاع الحاصل والفتنة المارسة إليه ، قال تعالى : { قُلْ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُخْرُجُوا فَمَا شَرُّ يَوْمَهُمْ ثُمَّ لَا يَظُنُّوا فِي أَنْفُسِهِمْ خُرْجًا مِمَّا فَضَّلْتُمْ وَتَمَكَّنُوا مِنْكُمْ } (سورة ٦٥).

وكان هذا هو هدي صحيفة رسول الله صلى الله عليه ورضي عنهم لهم أصحاب القولة الفاجية الذين " لا ينصرون مقلدة و يعطونها من أصول دينهم ، وجعل كلامهم ، إن لم تكن ثقة فيما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل يعطون ما يفترونه و يعتقدونه ، وما تتأرجح فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. يرفونه إلى الله ورسوله " (١).

وبهذا يظهر ضلال من اعتقد أن ثمة حق وشراف لم يرد دليله في الكتاب والسنة ؛ لأن ذلك يلزم الطعن في مصدر الوحي ، والبلغ عنه ، وفي حجة هذا الدين من بعده ، وبطلان الالتزام دليل على بطلان ما رومنه .

لما عن المصدر ، فقد قال المولى عز وجل : { أَلَمْ يَكُنْ لَكُمُ الْكِتَابُ وَفُرْقَانِ

مبين } (سورة ١).

واعتقد بهلكه بطي حصول أسباب الهدى والفلاح لمن تسلك به فلا يحتاج بعده لحدا .

وقال عن المباح { ولزكنا إليه الفكر للذين للناس ما أترك إليهم } (الحد: ٤١)
 ويبارك الرسول صلى الله عليه وسلم للقرآن ، يقتضي أن يكون كلامه دالاً على
 أصول الشريعة كالدلالة على مروعها ، وأن يكون مشتملاً على الأدلة العقلية التي بها
 يحصل ببرد اليقين ، فما سكنت عنه لا يمكن الحاجة إليه ، ولو مع موافقتهما بين ،
 فكيف يكون الحال مع ما يقتضي معارضة بعض ما جاء به ، بل ورده تأويلًا أو
 تأويلاً ، كما هو حال هؤلاء المتكلمين مع أصولهم الفاسدة ، يقول شيخ الإسلام :
 " وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الأدلة العقلية والسجعة التي يهتدي بها الناس إلى
 دينهم ، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة ، ولي الذين ابتدعوا أصولاً
 تعارض بعض ما جاء به هي أصول دينهم ، لا أصول دينه ، وهي بطلان عقل
 وسعاً " (١)

وقال عن جملة هذا الدين : { كنتم خير أمة أخرجت للناس لتؤمنوا بالقصود
 ولتؤمنون بالله } (آل عمران : ١١٠)
 فقد وصيهم الله تعالى بالخيرية ، وبين أنها تقتضي القيام بشرف مهمة ميزها
 الله بها ، وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولما أن التساؤل هل هناك
 معروف يؤمر به أعظم في الدين من الأمر بأصوله ؟
 سكوت الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم - عن الأدلة التي ابتدعها هؤلاء
 يعني عدم الحاجة إليها فضلاً عن اعتقاد تأصيلها لمسائل الدين (٢)

ثانياً : نقض دعواهم في تكليم العقل

لما ما ادعوا من أن العقل أصل في معرفة الشرع ، فلا بد من تقديمه في الدلالة
 على ما علم بطريقه ، وأن ادعاء كنفية الشرع في الدلالة على أصوله يؤدي إلى
 الدور ، الذي يعني توقف معرفة الأدلة على صحة السمع بالسمع نفسه ، هو باطل
 لوجود منها :

الأول : أن معرفة الله تعالى رتبة مستحقة للكمال ، أهلاً للعبادة ، أمر قد اطر
 للناس عليه ، وألئك قد سبقوا الإشارة إليها ، ويحصل ذلك بالظاهرة كما يحصل أيضاً
 بالإلهام ، قال تعالى : { وَلَا تُوحِيهِ إِلَى الْحَوَاسِّ أَنْ لِيُثْبِتَ وَيُرْسِلَ فَأَقُولَ أَلَكُمَا
 وَكَفَيْتَا بَلَاءً مَسْئُولُونَ } (الحد: ١١١)
 فينتهي بذلك القول بأن أصل السمع هو العقل .

الثاني : أن ادعاء حصول الدور ، يعني نفي اشتمال السمع على قيراهين
 عقلية ، التي تصل الذهن للوصول إلى الحقائق الشرعية ، بمعنى أنهم يحيطون بدلالة
 السمع خبرية محضة ، يجب تصديقها لأن العقل دل على صحتها ، ولا ينفي ما في

(١) مجموع الفتاوى (١٦٦/١٦٦)

(٢) نرى من التوسع خسر بحيث المائلة بين العقل والعقل في كتاب المعرفة في الإسلام ، د. عبد الله
 القرني ١٧٥

هذه المقولة من صلال : **« فإن الله تعالى قد بين اشتغال الكتاب على البرهاني ، قال تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِزْبَكُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ »** ، وكثير من أهل الكتاب يظن أن الأئمة الشرعية محصورة في حيز تضيق فقط ، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين ، العقليات والسمعيات ، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة .

وهذا غلط منهم ، بل قدر أن دل على الأئمة العقلي ، وبينها وبينه عليها ، وإن كان من الأئمة العقلية ما يعلم بالبرهان ولو أزمه ، كما قال تعالى : **(سَتَرْنَاهُ لِقَاتَا فِي الثَّقَاتِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمُ الْآيَةُ الْحَقِّ)** (سورة هود : ٥٣) .^(١)

وبذلك يعلم الخطأ في مقابلة الدليل الشرعي بالعقلي ؛ لأن الدليل العقلي قد يكون شرعياً إذا دل عليه الشرع ولبنته أو لابعه وسكت عنه ، مع عدم وجود ما يعرضه بطريقه " وهذا كالأئمة التي ربه الله تعالى عليها في كتابه العزيز ، من الأمثلة المضروبة وغيرها ، الدقة على توحيد وصدق رساله " .^(٢)

وبهذا يعلم أن ما قيل فليل الشرعي هو البديعي وليس العقلي ؛ لأن في ذلك تعميماً لا يصدق ، والبدعة مردها إلى الهوى ، سواء توصل إليها بالعقل أم بهوى من أفت بنفس بعيداً عن الشرع " وإذا ثبت هذا ، وأن الأمور دلت بين الشرع والهوى ؛ فزولت قاعدة حكم العقل المجرد ، فكأنه ليس للعقل في هذا الميدان مجال ، إلا من تحت نظر الهوى ، فهو إذا اقتبح الهوى بعينه " .^(٣)

يقول الإمام ابن القيم :

« لا يستقل العقل دون هدية بالوحي تضيلاً ولا تفصيلاً » .^(٤)

ومن أظهر الأئمة التي يتبين بها بطلان هذا الممك ؛ ما نتج عنه من رد لنصوص الكتاب والسنة ، وذلك بطريق التويل الذي يعني صرف اللفظ عن معناه الظاهر لقرينة ، أو لتأويل من الذي يعني رد المعنى الظاهر ، دون إلتفات معنى مقابل له ، وسبباً للحديث عنه .

ثالثاً : فتتخلص لازم لهذا الممك

لقد وقع التصوي كثيره في عدد من الفتاوى ، التي تدل صراحة على بديعية هذا الممك ، وعدم حججه في الاستدلال ، ومن ذلك :

يرى الصاوي أن الاستدلال على صحة السمع والبصر والكلام ، إنما يحصل بطريق السمع ، يؤكد هذا باعتراضه على الممك العقلي بالاستدلال لها بدليل التقليل بين لعدم والممكة أو طريق التكمال^(٥) ، حيث اعتقد أن في اقتناعه ما يؤدي

^(١) شرح (١٧٤/٥)

^(٢) المرجع السابق (١٧٤/١)

^(٣) الاختصاص للشافعي (١٧٧/١)

^(٤) السوانق لمريضة (١٧٨/٣)

^(٥) غير سائغة في هذا المسألة في السمت الفاتحة [المعنى] ١٦٨

إلى جوار وصف التولي بكل صفة كمال في حق المخلوق ، مع أنها قد تكون صفة نقص في حقيقتها ، كصفة الولد مثلا ، ومع ذلك فإنه يثبت هذه الصفات على حقيقتها ، ولا يعتقد أن في إثباتها ما يوجب مسئلة للحوادث

قول : إذا صح الاستدلال بالسمع والاكتفاء به على هذه الصفات ، فلم لا يعم هذا على سائر الصفات التي ثبتت بطريق السمع ، دون أن يكون في إثباتها مسئلة للحوادث ؟ وهذا سؤال يرد عليه في كل ما تكلمه فيها ، ولازم يوجب عليه الرجوع إلى منهج واحد ، في كل ما يجب في حق الله تعالى .

- ومنها موقفه من تصدقه عز وجل بصفة الحكمة ، يرى الأشاعرة تأويل جميع النصوص التي ورد فيها إثبات الحكمة لله تعالى ، بأن المراد بها الإقتان والأحكام في الخلق ، وذلك بحجة بني الأغراض عن الله تعالى ، ويتبع الصاوي أسلافه في هذا بلص الحجة ، ولكنه في المقابل كثيرا ما يفسر صفة الحكمة بالمعنى الصحيح ، فيقول : الحكمة هي وضع الشيء في محله ، بل ويقول سبحانه ما خلقت هذا عبثا ، وحتى يخرج من هذا التقتص : فإنه يفرق بين طاعة التباعة وبين العقوبة ، ويرى أن العقوبة هي التي يصح وصفه تعالى بها ، أما التباعة فهي مراد الأشاعرة ، ومعلوم ببداية القول أن هذا تقسيم باطل لا أساس له ، إذ طاعة العقوبة هي طاعة ولا فرق ، ولكنه كالمودج لما يقع فيه أهل الابتذاع من الاصطراف والتقتص^(١).

رابعا : حجية الإلهام

إن من أبرز أنواع التقتص التي ظهرت في مسلك الاستدلال بالمثل عند الصاوي ، تقديم حجية الإلهام على حجية العقل ، كما قرر ذلك في طرق معرفة القياري تعالى ، ولا يخفى أن هذا كل منه نتيجة لامتداحة الأسلاف دون اقتناع كاف فيما تقرر لديهم ، تكويه مجابا للحقيقة الإلهي الفلسفي ، الذي جعلت عليه النصوص

ولا بد هنا من بيان أن اعتقاد حصول البيان التام بالشرع ، لا يمنع الاستئناس بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف ، وإنما يقع المخطور في اعتقاد أن شمة هدى ونور ، يستقل ببقائه دليل سوى دليل الشرع^(٢)

وإذا تقرر هذا الأصل العظيم في معرفة ما يلخذ بطريق الإلهام وما يرد عليه يظهر الجبال الذي وقع فيه الصاوي ، عندما اعتمد الإلهام في الكشف عن معاني الآيات الكريمه ، دون أن يكون لذلك تفسير مستقدا من الأصول التي سار عليها السلف ، في فهمهم للنصوص الكتاب الكريم ، ومباني في ذلك مزيد بيان ببيان الله^(٣)

(١) انظر موجز الحكمة والعقل ٢١٧

(٢) انظر موجز المعرفة ٨٩

(٣) انظر موجز القرآن الكريم - ٢٢٥

(البحث الثاني) منهجه في الاستدلال

منهجه في الاستدلال بالعقل :

لقد تابع الصوري أسلأله من المتكلمين ، في استخدام عدد من الأوجه الاستدلالية؛ حتى يتم بها تقرير مبدئه في اعتماد العقل كمسلك مستقل في الدلالة على مسائل الإلهيات ، ويمكن عدها فيما يلي :

١- الاستدلال بقياس العقاب على الشاهد.

٢- الاستدلال بالسير والتعظيم .

٣ - الاستدلال بقياس المنطقي.^(١)

أولاً : الاستدلال بقياس العقاب على الشاهد

ويراد به معرفة ما غلب عن الحس ، بطريقة إلقاء على المشاهد .^(٢)

لما عن مكانته في الاستدلال ، فكثيراً ما يعول المتكلمون لتطوير أصولهم العقلية في تقرير القضايا الإلهية عليه ، حتى قطع شيخ الإسلام بأن هذا معتمد في تقرير ما ذهبوا إليه فيها ، يقول رحمه الله : " إن مبنى كلامهم في الإلهيات ، إنما هو قياس على ما وجدوه في المَشْهُودَات ، لا طريق لهم غير ذلك أصلاً " .^(٣)

وقد استدل به المتكلمون لإثبات ما كثروه من الصفات ، كما استكوا به أيضاً في نفي ما نفوه منها ؛ فالرؤى أو فهموا معناه ، ويلزم لصحة هذا المسلك وجود الجاهل العقلي ، الذي يمجبه يصح القياس ، وقد يكون علة أو شرطاً ، مثال ذلك ما أورده شارح المواقف في بيان أن العلم هو من قلنت به صفة العلم ، فقد اعتمد ما عليه التعماء من الإشاعة وهو قياس العقاب على الشاهد ؛ فإن العلة واحدة والشرط لا يختلف غاتها وشاهداً ؛ ولا شك أن علة كون شيء عالماً في الشاهد هو العلم ، فكذا في العقاب، وحد العلم بهذا من قام به العلم ، فكذا حده هناك، وقص على تلك سائر الصفات .^(٤)

ويتابع الصوري أسلأله في ذلك ، حيث استخدم هذا النوع من مسالك الاستدلال العقلي ، في إثبات صفات المعاني ، وهي الصفات السبع التي يثبتها الإشاعة ،

^(١) انظر مسلك المتكلمين في الاستدلال بالعقل كتاب : موجز إمام الحرمين ، شيخنا الفقيه : د/محمد آل عبد القادر : ١٣١

^(٢) انظر المحيد بالكتاب ، الثاني : عبد الجبار : ١٦٧

^(٣) بيان طهين الوهبية : (١٤٧٩) .

^(٤) المواقف : الثاني : (١٦٣) .

فيقول على سبيل المثال في دليل صفة الحياة : " أن تقول : الله تعالى منصف بالضرورة والإرادة والعلم ؛ وكل من كل كذلك يجب له الحياة ، فينتج الله يجب له الحياة " .

كما يتوهم في نفي ما سألنا بالتأويل أو التفويض ، فيقول في صفة الحياة ، مستهجاً نفس المسجع السابق : " الحياة في حق الحوائث تغيير و انعكاس ، يعزى الإنسان من فعل ما يجب ، ولازمه تفرك ، فإلحاق في حق الله ، وأريد لازمه وهو التفرك " ^(١) .

منقشة :

يعترض على هذا النوع من الاستدلال ، بأنه لا يصح طرده في جميع الوجوه ، وذلك لعدم استواء طبيعة الشاهد والغائب ، وهذا ما أفكره بن رشد على المتكلمين في استخدامهم هذا النوع من الاستدلال ، في الحكم على جميع الأعراض بالحدوث ، يقول : " فتقول أنلثهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس الشاهد على الغائب ، وهو دليل خطائي إلا من حيث التثنية مستقلة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة الشاهد على الغائب " ^(٢) .

وقد لمحل الشيوخ أبو الحسن الأشعري ^(٣) مقولتهم في نفي الينين ، وتوابعها بالصفة استدلالاتاً يقول الغائب على الشاهد بين أنه لا يصح اعتداده في صفات الله لما يزول إليه من نفي الكثور منها بلزعم من تسليمهم بقصدائه عز وجل بها ، يقول " ويقال لهم : لم أفكرتم أن يكون الله تعالى عبي بقوله يدي يدين ليستا نعمتين ؟ فإن قالوا : لأن اليد إذا لم تكن معة لم تكن إلا جراحة . قيل لهم : ولم قضيتم أن اليد إذا لم تكن معة لم تكن إلا جراحة وإلى رجونا إلى شاهدا أو إلى ما نجده فيما بيننا من الخلق ، فقالوا : اليد إذا لم تكن معة في الشاهد لم تكن إلا جراحة .

قيل لهم : إن عملتم على شاهد وقضيتم به على الله تعالى ، فكذلك لم نجد حياً من الخلق إلا جسماً لحماً ونمناً فقصوا بذلك على الله . تعالى عن ذلك . ، وإلا فتم لقولكم تاركين ، ولا احتلاككم نقصين ، وإن أئتمت حياً لا كالأحياء منا ، فلم أفكرتم أن تكون الودي الكتان أخبر الله تعالى عنهما يدين ليستا نعمتين ، ولا جرحتين ، ولا كالأيدي " ^(٤) .

^(١) افكر دبحث الأسماء والصفات - ١٨٤

^(٢) لكشف عن ملاحع الألفاظ - ١٠٩٠

^(٣) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن كريب الأشعري القهلي ، نسب إليه الطائفة الأشعرية ولد بالمصرة سنة ٢٧٠ هـ ، كان على مذهب الاعتزال نشط على يد أبي علي الجبلي وبعد ذلك فرقه إلى الأشعرية ومنه إلى مذهب السلف وله مؤلفات كثيرة أورد فيها على المعتزلة والجوارج بدعت الفصم : (٣٠٦) وعدم الموقنين (٣٠٧)

[٣٥]

" الإلهية - ١٣٦

وفيه الإسلام رحمه الله أيان ضلال هؤلاء المتكلمين في استدلالهم بهذا القول ينكر ما وقعوا فيه من تخلص واستطراب نتيجة لاتباعهم ممالك الابتداع ، يقول : " المتكلمون والفاصلة كلهم على اختلاف مقالاتهم هم في قياس الغائب على الشاهد مضطربون ، كل منهم يستعمل فيما يتيقن ويرد على منزهة ما يستعمله في ذلك ، وإن كان قد استعمل هو في موضع آخر ما هو نوره ، وسبب ذلك أنهم لم يمشوا على صراط مستقيم ، بل صار قبوله ورده هو بحسب القول ، لا بحسب ما يستحقه القياس العقلي ^(١) " .

وبهذا فهو يظهر أن أساس ما وقع فيه المتكلمون من الاضطراب والتخلص ، حيث قبح المذهب هو الأساس الذي جعلهم على الاستدلال به في الإثبات أو النفي لا حجة لهم في ذلك ، يقول رحمه الله : " فإن قيل : هذه الحجة مبناها على قياس الغائب على الشاهد وهو باطل ، قيل : قياس الغائب على الشاهد بطلاق الاسم ينقسم إلى حق وبطلان فإن لم يتبين في هذا من البطلان لم يصلح رده بمجرد ذلك ^(٢) .

والمعلوم أن القياس المستعمل في حق الباري تعالى هو قياس الأولي الذي دل عليه الكتاب العزيز ، حيث قال المولى تعالى : { وَلِلَّهِ الشَّكُّ الْعَاقِلُ } (البقرة: ٢٥٠) .

ثانيا : الاستدلال بالسبب والتقسيم

فسير في اللغة : التجربة والاختبار ، يقال سبر الشيء سبرا جزوا وخبره ، والسبر استخراجه كنه الأمر ^(٣) .

والتقسيم : حصر الأوصاف الممكنة للمحل ^(٤) .

فالسبر والتقسيم في الاصطلاح : حصر الأوصاف في الأصل وإبطال ما لا يصلح ليتبين ما بقي ، وهو يراد لأوصاف الأصل أي المتبين عليه ، وإبطال بعضها ليتبين الباقي للخطبة ^(٥) .

والد استخدم هذا النوع من الاستدلال العقلي في كثير من قضايا الفقه والأصول وبذلك لمعرفة الحق الصحيحة التي تورث عليها الحكم .

(١) بيان تبيين المدينة : (٣١٦/١) .

(٢) المرجع السابق : (١٩٥/٢) .

(٣) لسان العرب : (١٩١٢/١) .

(٤) التلويح : (١٩٨) ، وقفاط الصريح : ١٠٥ .

(٥) المرجع السابق : (١٩٨) .

كما استخدمه المنكلمون أيضا في إثبات مسائل الاعتقاد ، يقول الإجمعي *
وتقديها أي ثبتي الأمور التي هي أشهر الطرق المثبتة للعلة المشتركة السبر ، كقيل
يقال مثلا علة كون السود مرئيا : إما وجوده أو كونه عرضا ، أو محدثا ، أو لوينا ،
أو كونه سودا ، والكل باطل سوى فوجود ، والله سبحانه موجود فيصح رؤيته " .^(١)

وقد تعدد العلية من استعمال السبر والتقسيم في الحكم ، فقد يراد به بطل
جميع الأقسام الواردة ، وقد يراد به بطل بعضها أو تصحيح الجميع^(٢).

والصولي متبعة لمنهج المنكلمين إزاء استخدام هذا النوع من الاستدلال العقلي
للتوصل إلى ما يرمي تقريره من المسائل العقدية ، ومن ذلك تقريره لنفي التمتع في
إثبات الوحدة ، يقول : " لو فرض إلهان وأرادا معا إيجاد شيء والآخر إعدله ،
فإما أن يتم مردهما معا وهو باطل ، لزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مردهما معا
وهو باطل أيضا للزوم عجز من لا يتم مراده ، وعجز من يتم مراده أيضا لوجود
للمسألة بينهما ، فبطل التعدد وثبتت الوحدة " .

وإذا فرض تنافلهما فهو باطل أيضا لوجود التوارد ، وتقريره أيضا أن يقال : لو
فرض إلهان ، وأرادا معا إيجاد شيء ، فإما أن يحصل بؤا اتدهما معا ، وذلك باطل لأنه
يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق إلى إيجاده ويلزم عليه عجز
الأخر ، أو تحصيل الحاصل ، ويلزم عجز الأول لوجود المسئلة بينهما^(٣) .
فبطل جميع الاحتمالات المسئلة من وجود إلهين قارين .

هذا وليس في استخدام هذا الضرب من الاستدلال ما يخلف الحق فقد وجد في
القرآن الكريم بعض صور منه ، وذلك في قوله تعالى : { لَمْ يَخْلُقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ
لَمْ يَخْلُقُوا } (النور: ٢٥)

فقد بينت الآية الكريمة أن جميع الأقسام المسئلة من التسبب في الخلق سوى
الله تعالى باطلة ، فإما أن لا يكون شيء خالق لهم ، وهذا باطل وإما أن يكون الخلق
هو نفس المخلوق وهذا باطل ، فتبين أن يكون الخلق هو الرب تعالى ، وقد حنف
هذا القسم لظهوره^(٤).

وقد درج العلماء على استخدام هذا النوع من الاستدلال لتقرير الحق وهذا كثير
في كلام شيخ الإسلام رحمه الله ، ومن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام في بيان دليل
القدرة ، يقول : " والدليل على قدرته إيجاد الأشياء وهي إما بالذات وهو محال وإلا

(١) المواقف: ١٩٢

(٢) فخر شرح الأصول الفسفة القلبي: عد الجواب ٩٩.

(٣) حاشية الجليلين: (٢٩١/٢) ، والفخر - حاشية المريدة فيهيبة : ٦٣ ، وحاشية جوهرة التوحيد : ٢١.

(٤) أنوار البين ، القلبي: (٢٩٩/٤)

لكان العالم وكل واحد من مخلوقاته قديماً وهو باطل القين أن يكون فاعلاً بالاختيار وهو المطلوب»^(١).

ومع صحة الدليل إلا أن خطأ الإشاعة هنا يتجه إلى استبعادهم الدليل ، ويتضح هذا من خلال الدليل الذي ذكره الإيجي ، فإنه جعل العلة المصححة للزوجة هي الوجود ، ولا شك أن في هذا الاختيار ضعف ، لأنه إذا صح وجب سحب الحكم بصحة الزوجة لكل موجود وهذا مما لا يعلم لهم ، إذ لا يمكن رؤية الفرواق والأصوات لكونها موجودة ، وقد علم بطلان هذا بالضرورة ، وكان السبب في اختيارهم هذا المصحح هو محاولة التفلت من إزامهم بإثبات الجهة لله تعالى ، وهذا ما أكرههم به شيخ الإسلام رحمه الله وأبأن به بسبب مذهبهم في نفي الجهة عن الله تعالى ، والمصحح أن الزوجة تثبت عند سلامة البصر ، وكون المرئي في جهة ، وقيل به بالفرض^(٢).

ثالثاً : الاستدلال بالقياس المنطقي

" قتيان قول مؤلف من قضائنا إذا سلمت لزم عليها لذاتها قول آخر ، كقولنا العلم متغير وكل متغير حادث ، فإنه قول مركب من قسمين ، إذا سلمنا لزم عنهما لذاتها العلم حادث " ^(٣).

ويعد هذا المسلك من المسالك العقلية الخيلة على الفكر الإسلامي ، فلم يكن استعماله في إثبات الحقائق مما قلناه الإشاعة وغيرهم من المتكلمين ، بل كان من الطوم المردودة التي كثر دم أهل العلم لها ، ولكن مع تكرر الغزالي به وانتشار تعديده لطم الأصول بالأسس التي بني عليها صار له تعلق كبير بإثبات الحقائق الإلهية عند المتكلمين من بعده ^(٤) . يقول الغزالي رحمه الله : " فكل قيس لم يكن ينظم مقدمات ضرورية ، أو ينظم مقدمات مستنتجة من ضرورية ، فلا حجة فيه فهذا هو القياس المنقول ، وإنما ينظم أبدأ من مقدمات إما مطلقة^(٥) ، وإما تقسيمية^(٦) ، وقد تسمى حتمية وشرطية^(٧) ، أما المطلقة ، فنقولنا : العلم حادث ، وكل حادث لله سبب ، فهاتان مقدمات : الأولى حتمية ^(٨) ، والثانية ضرورية عقلية ، ونتيجة أن لحوادث العلم إذا سبباً " ^(٩) . ويطبق الإيجي^(١٠) قياسي المنطقي بصورته الافتراضية^(١١) لم يستخرج نفع القضية

(١) شرح العقيدة الأسعادية: ٥٤

(٢) قطر شرعي: (١٩٧/١) ، ومجموع الفتاوى: (٤١٧/٢) ، وانظر سوانح ابن خبابة من الشنعة: (٣٧٨/٣).

(٣) القريبات المورجاني: ٢٣١

(٤) قطر آرد على المتكلمين ، لشيخ الإسلام: ٣٣٧

(٥) يعني بها العملية وسبوت ذلك لأن الحكم فيها لنقل بلا شرط أو قيد.

(٦) يعني بها القضية الشرطية التي قد تكون مطلقة وقد تكون مقيدة بحسب الدلائل التي تربط بين جرمها

قطر المعجم الفلسفي: (١٩٥/٢).

(٧) القضية الحتمية هي الحكومة من معلول وموخر أو سبب وسبب إليه كقول القائل : سمعت سجعاً ، فسمعت هذا هو الموخر أو سبب وهو المعلوم ، وتعرف بالبدأ التي يحكم فيها باليات شيء بشيء أو نفي شيء عن شيء ، أما الشرطية فهي التي تكون من اثنين حتميين يريد بينهما أنما شرطية تسمى القضية الأولى مقيدة والثانية تنفي ، كقول القائل : إذا كانت الشمس طالعة فالقمر موجود فشر دليل المنطق ، هو القويم : ٢٢٧.

(٨) المقرب الحتمية هي التي يكون سبب التصدق بها أحد الجوانب الخمس كالتصريح أو البصر ، فلفظ بها

بأن في سبب ما قاله القويم.

(٩) المنهاج الفلسفية: ٨٥.

فيقول " قد علمت أن العلم إما جوهر أو عرض ، وقد يستل كل واحد منهما إما بإمكانه أو بحدوثه ، فهذه وجوه أربعة :

الأول : الاستدلال بحدوث الجواهر ، وهو أن العلم حادث ، وكل حادث فله محدث .

الثاني : بإمكانها وهو أن العلم ممكن ، لأنه مركب وكثير ، وكل ممكن فله حادثة مؤثرة " (١) .

ومن هنا نجد تكرر الصاوي به وانحصار ، وذلك في تعليقه لبعض حوراء عند إثبات عدد من قضايا الإلهية ، استللا لإثبات وجود الله تعالى ، يرى الصاوي أن دليل حدوث أو الإمكان الذي لزمه المتكلمون على طريقته من أهم الأدلة التي يصحح بها إثبات وجود الباقي تعالى ، فيقول مستدلا به على هيئة القياس الكبري : " العلم ممكن ، وكل ممكن له صانع ، فالعلم له صانع . وكل حادث له صانع ، فالعلم له صانع " .

ويذكر موضحاً طريقة الاستدلال للقضية الصغرى وهي العلم حادث مستخدماً نفس الدلول ولكن بكثير من مقدماته ، فيقول . " العلم لحادث ، أما المقدمة الأولى التي يبنى عليها دليل حدوث العلم : إثبات أن العلم متغير ، حيث علمت بمشاهدة .

أما المقدمة الثانية : كل متغير حادث ، فإن كان موجوداً بعد عدم فحدوثه ظاهر ، وإن كان معدوماً بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العلم قطعاً يستحيل عليه القدم . ثم يبين وجه التزام بين التغير والحدوث بتقسيم العلم إلى أحرار وأعراض " فحدوث الأعراض بمشاهدة التغير و الأحرار لملأزمتها لها ، و ملازمة الحادث بالضرورة " .

فيحصل بذلك إلى صحة المقدمة الأولى : " فينتج العلم حادث " (٢) .

و أما دليل القضية الكبري : " كل حادث له محدث " فيستدل إلى وجوب إثبات المرجح الذي كان به ترجيح الوجود على عدمه ، يقول : " وإلا لزم التزجيج من غير مرجح وهو محال ، فينتج العلم لايد له من محدث " (٣) .

١٥٠ جند الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الطير الإيجي القديري القاهلي ، فقيه لسواني نقوي ، من مؤلفاته رسالة الصمدية في توضيح شرح مشاهير الأصول والأهل في طي الأصول والجل ، المؤلف في علم الكلام ، تولى سنة ٧٤٣ نظر ثورات الفقه (١٧٤/٦) ، ومعهام فيقول ١٦٩ .

(١) قياس الكبري مسمى بذلك لأن عناصره فيها كثر من نتائجها في مقدمته بقوة لا يقبل ، وهي بالصفة لا بالصورة والهيئة . يقول الجرجاني " هو ما لا يكون عين القهجة ولا يقصود ، مكتوراً فيه بالجل ، يتولد الجسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث ، ينتج الجسم محدث ليس هو ولا مقدمه مكتوراً في قياس بالجل الترتيبات " ٢٣١ .

(٢) المؤلفات (٧/٣) .

(٣) حاشية الجوهرة : ١٥ .

(٤) حاشية جوهرة القواعد : ١٦٠ ، الفخر بحاشية القواعد النبوية : ١١٠٤٨ .

المنافسة :

لقد وجه شيخ الإسلام عدداً من النقود لمسلك الاستدلال الأسطلي كشمب فيها عن الكثير من ضلالات معتقدتهم في الإلهيات ، وفتى بني على أسسها قواعد للمنطق وبطريقته ، ولعلني أثير إلى أنسها على ما يسمح به الحال مع التأكيد أنني هنا لست بصدد مناقشة هذه القضية بذاتها لأن النقاش سيكني بها لاحقاً بين الله ^(١) ، وإنما يهمني إعطاء فكرة نقدية لهذا المدهج الذي تكثر بها المتكلمون كثيراً في المسائل الأصولية.

لقد كن من أهم النقود التي وجهها شيخ الإسلام رحمه الله للمنطق الأسطلي ، ما استندوا إلى القوانين المنطقي من مصداقية في تقرير الحقائق ، حتى جزموا بأنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس ، إذ لا مستند لهم في هذا الحصر إلا ادعاء لا يبره لهم عليه ، ومع عدم موافقة المتكلمين لهم على هذا الادعاء بالكلية ، إلا أن اعتمادهم عليه في تقرير أصول الدين يعد ذليلاً على موافقتهم في كونه ذليلاً يتوصل به إلى تقرير الحقائق ، وهذا ما يرد عليهم

يبين ذلك في الأساس في القوانين وجود القضية الكلية كقول المتكلمين كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، فإن استنادهم في هذا التقسيم إنما يتحقق بالاستقراء الذي لا تكون نتيجته قطعية الدلالة لشلوط الاستثناء إليها ، بسبب قصصه وعدم الجرم بشموله مما يقتضي بطلانية تقسيمه على المجموع ، ومن هنا فإن الأسس الذي أقاموا عليه برهان قوانين المنطقي مهتد بالنقض من أساسه عدد وجود المعارض المنقضي لذلك.

إذ الاستقراء ينقسم إلى نوعين بحسب ما يستند إليه من مرجعية الحكم ، فقد يكون استقراء تاماً بحيث تصدق لفظة (كل) على جميع أفراد الموضوع : المحكوم عليه ، كقول النبي صلى الله عليه وسلم : (كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام) ^(٢) ، وقد حكم عليه بأنه استقراء تام لأنه وحي معصوم ، فتصديقه من تصديق المرسل سبحانه وتعالى .

أما الاستقراء الناقص فهو كل حكم على الموضوع كان أساسه التجربة ، ومن المعلوم أن التجربة القضية دلالة تعميمها ظنية ، إذ الحكم على الأفراد إنما يتحقق منه على من وقعت عليه التجربة حقاً ، أما ما خلا ذلك فهو قياس ذهني قد يتعرض لنقض من فرد واحد ، فقول أفلان : كل نور محرق ، إنما توصل إليه بما شاهده من قديراً أن التي جربها بحراسه ، أما ما خلا ذلك فهو قياس توصل إليه بالأفراد الذين تحقق من صدق الحكم عليهم ، لذا فإن هذا الحكم قد يتطرق إليه النقصان بمخالفة فرد من أفراد الذين لهذا التقسيم ، كالتائر التي تقي بها إرهاب عليه السلام فإنه تخلف إحدائها بأمر الله تعالى ، والذي لو رد لي أن توصل إليه هنا أن كل تقسيم بني على

^(١) انظر مبحث الاستدلال على وجود الله : ١٠٤

^(٢) أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب الأشربة - باب بين في كل مسكر خمر ، رقم الحديث : ٥١٨٩

الاستقراء التجريبي فهو استقراء بالخاص ، إذ أساس تحكمه أصال قبله الخلق على
القواعد وقد علم إمكان تملق المنع إليه والذي يقتضي بانتفاضه من أصله

- ومن جهة أخرى فإذا كان العلم يستند هذه القضية الكلية ضرورياً أو كما
يعبر عنه باليدعي استلغ وجود الحلجة إليها ، ومثل ذلك قول المتكلمين كل حدث له
محدث في هذه القضية الكبرى التي هي مقدمة البرهان يمكن الاستغناء عنها ليدانها
، فلا يكون هناك حلجة لتكررها ويكتفى بالنتيجة لظهور هذه المقدمات وبيانها وهي
· العلم له محدث ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بيان هذا : " فما من قضية من
هذه القضايا الكلية التي تجعل مقدمة في البرهان ، إلا وأعلم بالنتيجة ممكن بدون
توسط تلك البرهان ، بل هو الواقع كثيراً .

فإذا علم أن كل واحد فهو نصف كل اثنين ، وأن كل اثنين نصفهم واحد فإنه
يعلم أن هذا الواحد نصف اثنين الاثنين ، وهم جراً في سائر القضايا المعينة من غير
استدلال على ذلك بالقضية الكلية ...

وكذلك إذا قيل : هذا محدث ، فلابد له من محدث ، فذلك القضية الكلية وهي
قولنا : كل محدث لابد له من محدث ، وكل ممكن لابد له من مرجح يمكن العلم
بالبراهمة المطلوبة بالقياس البرهاني عندهم ، بدون العلم بالقضية الكلية التي لا يتم
برهان عندهم إلا بها ، فيعلم أن هذا المحدث لابد له من محدث ، وهذا الممكن لابد له
من مرجح ^(١)

- ثم إن ما اشترطوه لصفة القياس من وجود مقدمات ، وإذا زاد الأمر لحاجة
الاستدلال سموه مركباً ورتبه مع تعدد لبيان المقدمات ، لحصول النتيجة المطلوبة
لا يصح لهم ، وذلك لأن " القليل قد يكون مقدمة واحدة ، وقد يكون مقدمات ، وقد
يكون مقدمات بحسب حاجة الناظر المستدل ، إذ حاجة الناس تختلف ، فقد يصل
المستدل إلى المطلوب بمقدمة واحدة وقد يحتاج لأكثر ، إذ المقصود هنا أن وجه
القول : العلم يلزم المنطوق له - أي العلم بوجه دلالة الدليل على ما يدل عليه ، سواء
سمي استحضاراً أو تظاناً أو غير ذلك ، انتهى استحضار في ذهنه لزوم المنطوق له
علم أنه دل عليه وهذا لزوم أن كان بيئاً له ، وإلا فقد يحتاج في بيانه إلى مقدمة أو
ثلاثين أو ثلاثة أو أكثر ^(٢)

دل على ذلك نهج من وجب اقتناعهم والتزام سبيلهم من المهلجيين والأكسفر
والفكرين لهم بلحسان ، فله لم يكن أحد منهم يلتزم هذا النوع من الاستدلال وبما
يكون بحسب ما يقتضيه المقام من المقال ^(٣)

لذا فإن الكثير من " نظائر المسائل " يبرهن طريقة أهل المنطق ، ويبرهنون ما
فيها من الصمي والكنة وقصور العقل وعجز المنطق . ويبرهنونها إلى إفساد المنطق

^(١) فرد على المنطوقين : (١٢١/٦)

^(٢) فرد على المنطوقين : (١٢٢/٦)

^(٣) المرجع السابق : (١٢٥، ١٢٤، ١٢٣)

الحقلي والسلفي أقرب منها إلى تفهيم ذلك . ولا يرحسون أن يستكوهوا في نظرهم ومناظرتهم ، لأمع من يوقوله ولا مع من يعاونه ^(١٠٨) .

ثالثاً : منهجه في الاستدلال بالقرآن والسنة

لقد واجه المتكلمون في تثليث أصولهم الفقلمة على اعتماد العقل أساساً في العقائد الأصولية لكثير من المعاصرات الشرعية ، إذ تقتضي حقيقة الإيمان المسي الإقرار بها بل والتصديق بها جزأً ، فحين يلى المتكلمون أصل اعتقادهم في إثبات وجود الله تعالى على دليل الحثوث المعروف ، التزموا للإبقاء على سلامته من المعارضة عدداً من الفرائط العقلية - عندهم - اعتقدوا أنها من اليقويات ، ومع ذلك فقد كان في هذه الأصول العقلية المبتدعة ما يخالف لكثير من الأدلة الشرعية التي مبنى التصديق بها الإيمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة .

وتلمذا في التمسك بهذه الأصول المبتدعة ، وإلحاحاً في التماسيل لها ، فقد قام المتكلمون بالطن في الأدلة الشرعية التي تعالف ما ظنوا قولطع عقلية ، ولكن على هيئة يقي بها الإيمان على ظاهره ، من التصديق الشامل لك ما جاء به الكتاب والسنة ، وكان لهم في ذلك سيلا ، الطعن في الثبوت وقطن في الدلالة ، أما الطعن في الثبوت فقد رسوا به إبطال المعارض الشرعي الذي لم يثبت بالطريق المتواتر ، فكان حجنتهم في عدم اعتماده في رد مسلماتهم العقلية كونه ظني الثبوت ، فحكروا بعدم جواز الأخذ به في المعتقد .

ولما الطعن في الدلالة ، فقد اعتقدوا أن دلالة النصوص الشرعية ظنية حتى يردوا منها بالقول أو القتويض ما عارض منها مسلماتهم العقلية ، إذ لا مجال لهم إلى الطعن في ثبوتها لظما ، وكان حجنتهم في ذلك ما اعتقدوه أساساً في تقرير القاطن من قطع دلالة العقل وتقديمه على دلالة العقل ، وإمعاناً في إصعال هذا الأصل المبتدع ، فقد طعنوا حتى في مسلك البعض منهم حين استهجوا مسلك الاستدلال بالشرع في تقرير بعض ما قد فترا يوجوبه بطريق العقل من المسائل العقلية كوجوب قنطر مثلاً ، يقول الإيجي : " أما أصحاحنا فلهم في إثبات وجوب النظر المزددي إلى المعرفة مسلكان : الأول : الاستدلال بالظواهر من الآيات والأحاديث دلالة على وجوب النظر في المعرفة ، لقوله تعالى : **إِنَّمَا تَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** { (سورة النور: ١٠١) } .

وقوله تعالى : **فَلْيَنْظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُخَيِّ الرِّضَى بِحَدِّ**

مَوَكِّهَا { (سورة الروم: ٢٠) } .

لقد أصر بالنظر في دليل الصانع وصفاته والأمر الوجوب كما هو الظاهر المتبادر منه .

^(١٠٨) المرجع السابق: (١٩٦/١) وقد كثر ذلك نوع الإسلام إلى حال المتكلمين قبل زمن الفري الذي كفل هذا الفن الدليل في تفهيم الأصول .

ولما دزل . (إن في خلق السموات والأرض والاختلاف الليل والنهار للبرهان
(أولي القلوب) (ول سرور) ١٩٠)

قال عليه الصلاة والسلام: (ويل لمن لا كتابا أي مصفيا بين محبوبه أي جاني فيه
ولم يتفكر فيها) (١) فقد أودع بترك التفكير في دليل المعرفة فهو واجب، إذ لا وعيد
على ترك غير الواجب، وهذا المصك لا يخرج عن كونه ظاهرا غير قطعي الدلالة،
لاحتسائ الأمر غير الواجب، وكفى التحيز المنقول من قول الأعداء: (٢)

بل قد أدى بهم هذا الزعم إلى الجرم بأن جميع المسائل التي يرجع فيها إلى
النقل عديم - لعدم إمكان الاستدلال عليها بالعقل - دلالتها ظنية، حيث يستقل النقل
بالدلالة عليها دون العقل، يقول الإيجي: "وأعلم أن مسألة الأفصلية لا مطمع فيها
في الجرم واليقين، إذ لا دلالة للعقل بطريق الاستقلال على الأفصلية بمعنى الأكثرية
في الثواب، بل مستندتها النقل، وليست هذه المسألة مسألة يتحقق بها عمل فركاني
فيها بطلان لذي هو كافي في الأحكام الفعلية، بل هي مسألة ظنية يطلب فيها
اليقين، والمقصود المذكور من الطرفين بعد تعارضها لا تقيد القطع على ما لا
يخص على مذهب، لأنها بأسرها إما أحاد، أو ظنية للدلالة مع كونها متعارضة
لها" (٣)

ومن هذا النص المتقدم يتبين أنه لا سبيل عند المتكلمين إلى اعتقاد اليقين في
المسائل الشرعية إلا بما يستدل به بطريق العقل، إما بالأصالة كسموعة الله تعالى
بصعته، أو بالاعتناء كالجواب اليوم الآخر، حيث علم بالعقل إمكانها، أما خلا ذلك
فتبقى دلالتها ظنية، إذ لا سبيل إلى العقل في إثباتها أو ردها.
وببيان هذا الأصل القلبي الذي اعتمدته المتكلمون في الاستدلال بالأدلة
الشرعية يمكن فهم موقفهم من الألفاظ الشرعية من حيث دلالتها على المعنى
الحقيقية:

أولاً: الاستدلال بالنص

النص في اللغة مأخوذ من الارتفاع، يقال: نص الحديث نصه نصاً رفعة،
وكل ما أظهر فقد نص، ونصت الظنية حينها رفعة، والمنصه ما تظهر عليه
العروس للزى. (٤)

وفي الاصطلاح ما قُرد وضوحاً على الظاهر المعنى في المتكلم، وهو سوق
الكلام لأجل ذلك المعنى، فهو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً، وبالتالي فهو مما لا
يحتمل التوويل. (٥)

(١) لمرجه ابن حبان بنحوه في صحيحه عن عائشة، وفي: (ويل لمن لا كتابا ولم يتفكر فيها) كتاب الفرق - باب القوة، رقم الحديث: ٢٢٠/٢٨٦٧.

(٢) الموهب: (١٤٨/١).

(٣) الموهب: (١٣٦/٣) أو: (١٣٦/٣) ما انتهى عليه في امر الأفصلية فخر مبعث الإمامة ١٦٦.

(٤) لسان العرب، (٤٤١/٣).

(٥) التوسلات، ٢٦٦، وفقر الشريف ٢٦٦.

كما يعرف بأنه " ما لا يتطرق إليه لخصال بعنده دليل ، فإن تطرق إليه لخصال لا دليل عليه ، فلا يخرج عن كونه بصاً " (١) .

ولما كثر القول عند المتكلمين بما يعم جميع النصوص الشرعية التي تدل على مخالفة ما ذهب إليه المتكلمون في القضايا الإلهية ، إذ لم يعمل عليه في ذلك المستقل هو العقل وليس النقل ، فإن أي شيء من القرآن الكريم أو الحديث النبوي لا يستدل به على جهة القطع في الدلالة على مقتضى إصله ، أما لم يدل على مقتضاه بدليل العقل .

ومن هذا فإن الصوري كاستلزامه من المتكلمين لم يعملوا الدلالة النصية للكتاب الكريم ، والحديث الشريف على الأحكام العقلية إلا في المسجعات فقط ، أو أجزائه فيه ، فليس للتفريق أساس بين الظاهر والنص من الأدلة الشرعية إلا ذلك التقسيم الآنف الذكر ، ومع ما يتشبه به المتكلمون من وجود فرق وتفاوت في ترجيحها إلى قطعية الدلالة العقلية فإن الصحيح فيها أنها ليست بدليل يمكن بها رد النص وتقدمه عليه ، وهذا يرجع إلى ما تقدم إجمال القول فيه من العلاقة بين النص الصحيح والعقل الصحيح ، ونظي فذكر بعضاً من الأمثلة التي تدل على استدلال الأشاعرة بقطعية الدلالة عند عدم وجود المعار من العقلي على مذهبيهم ، يقول القائل (٢) في حكم مرتكب الكبيرة في الآخر : " فإن قال : فما تقولون في منتهى أهل ملة الإسلام ، هل يجوز الحفو عنهم حتى لا يعاقب الفاسق بما كان من ظلمه نفسه أو غيره ، قيل له : نعم ، فإن قال : فما الدليل على ذلك ؟ قيل له : ما تضمنه من حسن العفو من الله ومن غيره ، ومع أن الله تعالى قد بين ذلك في نص كتابه فقال : " (وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (هـ: ١٨) .

فاستلزم من المعصية التي يجوز أن يغفرها الشرك . فالحقت الأمة به ما كان يعتقده من ضروب الكفر والشرك " (٣) .

وبذلك سار مسائل الاعتناء التي يستدل بها بخصوص الكتاب أو السنة كالإيمان باليوم الآخر والجنة والنار ، وغير ذلك .

ومن هذا كانت متابعة الصوري للمتكلمين من قبله في الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة ، فيما يرى صحة الاكتفاء بدالتهما ، ومن ذلك استدلاله على عدم خلود مرتكب الكبيرة في النار بالأدلة السابقة كغيره من الأشاعرة ، ويقول : " أما المعصية فلا تبطل ثواب الأعمال المسلحة خلافاً للمعتزلة فقالين بأن الكفار تحبط الأعمال كالردة ، ورد كلامهم بقوله تعالى (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) (هـ: ١٨) " (٤) .

(١) روضة القادر وجه المنظر (٥٦٦/٣) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر المصري المالكي الأصولي المتكلم ، صنف القائل في المسالك واسمها في الرد على الفرق المختلفة توفي سنة ١٠٠٢ هـ ، انظر في ترجمته : وفيات الأعيان (٦٩٩/١) .

(٣) (٦٤٣/١) .

(٤) المسبب ٤٠٢ .

(٥) وانظر بحث الأسماء والأحكام ٢١٨ .

ويقول مستدلاً بوزن الأفعال : " يجب الإيمان بأن العباد توزن أفعالهم حياً كانت أو شراً ، وبالميزان أي الآلة الحسبية التي يوزن بها ، قال تعالى : (وَنُصِصُ التَّوْرِينَ الْقِسْمَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُخْلَمُ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ كَانَ مُتَقَالاً حَتَّى مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِهَا حَاسِبِينَ) (الأنبياء: ٤٧) " (١)

وكما ظهر استدلال الصلوي جلياً في هذه المسائل الحسبية بنص الكتاب فقد ظهر أيضاً في السنة المباركة ، إلا أن تجوز ملحوظاً في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والمروسوعة والإسرائيليات هي قضايا العقيدة ، وهذا مما يرد عليه ، مع أن موقفه من قبول حديث الأحكام وعدم الطعن في ثبوته مما يحمده له .

ومن استدلاله بالصحيح منها الإيمان بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ، من أسرار الآخرة ، يقول : " يجب علينا الإيمان بحوض نبينا صلى الله عليه وسلم ، من فكره فسق ويدع ، وهو كبير متسع طوله شهر وزواياه سواء مائة أبيض من اللبن وريحه لطيب من المسك ... " (٢) أما الاستدلال بالحديث الصحيح ، أو ما لا يعلم عدده الكثير ، ومن ذلك : إخباره عن تفاصيل الدنيا ، ويأجوج ومأجوج وغير ذلك ، فقد استدل بأحاديث بعضها منقطع ، والبعض الآخر غير معروف السند (٣)

ثانياً : الاستدلال بظواهر

" ظاهراً هو اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة ويكون محتملاً للتأويل والتفسير ، وما ظهر المراد منه للسامع بنفس الكلام ، كقوله تعالى : (وَلَقَدْ قُلْنَا لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ إِنِ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْبَاطِلَ عَلَيْهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (الأنبياء: ٥٧) " (٤)

وقوله تعالى : (فَاتَّخِذُوا مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ) (النساء: ٣) . (٥) ويرى الأئمة بناء على ما تقدم أن كل دليل احتمل التأويل لوجود القرينة العقلية التي تنص بمعارضة الأخذ بظواهر عدهم وجب تأويله بما ينفع ذلك المتأخر ، مع محاولة عدم الخروج عن قلعة القرينة التي ترك بها القرآن الكريم .

ويظهر هذا جلياً في تأويلهم لظواهر الكتاب والسنة التي دلت على تصاص المولى تعالى بالصفت سوى ما كتبت منها بتأويل العقل ، وهي الصفات سبع المعروفة ، وكنت القرينة العقلية التي اعتمدوها لصرف الدليل عن ظاهره ، هي اعتقاد أن في الأخذ بظواهر هذه الأدلة ما يتدح في أصل تنزيه المولى تعالى عن مشابهة المخلوقات .

(١) انظر مبحث حقائق يوم القيامة ٢٨٠

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه : كتاب الفضائل . باب : إلهام حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصحته ، رقم الحديث : ٥٩١٨ .

(٣) انظر مبحث أصول الفقه الصافية : ٣٦٠ .

(٤) الصافي : ١٨٩ .

وقد أدى هذا الاعتقاد الخلقى في تقديم العقل على أدلة الشرع في معرفة الحقائق على جهة القطع ؛ إلى أن حكم بعض المتكلمين على عموم أدلة الكتاب والسنة بأنها ظواهر ، وليس فيهاصوص تفيد اليقين ، كل ذلك لإمكان معارضتها بالدليل العقلي الذي اعتقدوا فيه ليقرن ، يقول الأندلسي^(١) : " وعلى الجملة فلعلنا نعتد في هذه المسألة على غير المسلك العقلي الذي أوضحناه ، إذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية ، والاستصحابات العقلية ، وهي مما يقتصر عن إفادة القطع واليقين ، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب ، واستدراج قانع بها إلى الاعتقاد الحقوقي " (٢)

ومن هنا فقد وقف الصلوي من ظواهرصوص الكتاب والسنة موقفا متحصفا العقلية ، حيث رمى من أخذ بظواهرها بالكفر ؛ وكان هذا نتيجة لما تقرر حده من إمكان وجود المعارض العقلي الذي يقضي بتكديمه على النقل في مسائل المعرفة والتوحيد ، وأن في عدم تأويل الدليل بما يدفع ذلك المعارض العقلي ما يؤدي إلى اعتقاد معقولة قرب تعالى للحوادث .

يقول في عد أصول الكفر : " ولنتسك في عقائد الإيمان بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير حرصها على الزايف العقلية ، وقواطع الشرعية ، فنتسك بظواهر الكتاب والسنة لأصل خصال المشوية ، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة ، صلا بظواهر . { الرُّحْنُ عَلَى الْخَرَسِ اسْتَوَى } (ب.٥) ، { أَلَيْسَ مِنْ لِي السَّمَاءُ } (ف.١٦) { " (٣)

المناقشة :

وحتى يتم بيان أصل الخصال الذي حمل الصلوي رسالته من المتكلمين على عد الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من كفر لابد من الكشف عن أمرين :

الأول : حكم الأخذ بظواهر الكتاب والسنة
الثاني : متى يصار إلى التأويل.

لما عن حكم الأخذ بالظواهر إليه مما تقرر عند علماء الأصول وجوب الأخذ به فإنه لا يسمى بذلك إلا لكون ظاهره مما يتبادر إلى ذهن في الدلالة على المعنى المراد حتى ظهر معناه للمخاطب ، ولا يصار إلى ما يمكن أن يحمله التأويل من المعنى المرجوح إلا لتربية.

(١) هو سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الحلبي الشافعي المتكلم بوزع في فقه وعلم الكلام والمناظرة قال عنه سبط ابن الجوزي: لم يكن في رسله من يجازيه في الأساليب وعلم الكلام توفي سنة ١٢١١ هـ بدمشق القاه: (١١٤/٢).

(٢) غاية الحرام في علم الكلام ، الأندلسي: ١٧٤.

(٣) حاشية الجوزية ٢٥٠٤ وقطر حاشية الحلبي: (١٢١/١).

رسول الله صلى الله عليه وسلم في حال من الأحوال بوجه من الوجوه ، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح .

والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الفكر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يصدر عن لا علم له بالكتاب والسنة أصلاً ، لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهراً ما كُفراً ، والواقع في نفس الأمر أن ظاهراً عما بعيد مما ظنه لئد من بعد الشمس من الشمس " إلى آخر ما ذكر رحمه الله (١) .

والصاري لدفع هذا التعارض الذي يراء بين ظاهر النص وما يجب أن يفسر بها اقتباً لأجل إتيه بقر مذهب التأويل أو التفويض ، فمرة يجب تأويل النص بما يوافق مذهبه الأشعري ، ومرة يجب التفويض بحيث يمتنع تعيين المعنى لمعارضته لأجل المحكم في فهم النصوص المتعلقة بترجيد الرب تعالى هذه . وإبيان هذا فإنه يتعين الحديث عن:

مسألة التأويل والتفويض :

وأصله المعتمد في اقتراح مسألة التأويل أو التفويض - كما سبق الإثارة إليه - هو الوصول إلى معنى لا يعارض الأسان العقلي الذي تم به معرفة الله تعالى وهو تنزيهه عن مشابهة الحوادث الذي هو محصلة أصلهم المبتدع الذي اعتمدوه في إثبات وجوده الفاري تعالى وهو قولهم بأن: كل ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث .

وعليه فإنه ما من دليل من كتاب أو سنة يفيد إثبات صفة لله تعالى فيها ما يوهم - عنه - مخالفة لهذا الأصل المبتدع إلا ورام إبطالها وتزويه التوحي عما .
وقول شارحاً قول الفقائي :

وكل نص لوهم التنزيهاً أوله لوهمش ورم تنزيهاً

" وحاصل ما في هذا المقام أنه لما قدم - أي: الفقائي - أنه سبحانه وجبت له المشافهة للحوادث عقلاً وسمعاً ، وورد في القرآن والسنة الصحيحة والسنة ما يوهم إثبات جهة والجسمية ، وكان مذهب أهل الحق من السلف والخلف تأويل أظواهر لوجوب تنزيهه تعالى عنه ، أشار إلى ذلك مقاماً طريق الخلاف لأرجحيته لقول أهل الفن : طريق الخلاف أظلم وأحكم ، لما فيه من مزيد الإيضاح وفرد على الخصوم ، وطريقة السلف ومنهم الأئمة الأربعة أسلم للسلامة من تعيين معنى يكون غير مراد له تعالى ، والخلاف إما هو في الأولوية وإلا فارتكاب كل كلف " (٢) .

(١) انظر الإقراء للأشياء والصفات والأجتهاد والتقليد ، مسند الأمين المعتبر الشافعي ، ٢٥ ، وانظر أسواء لحيان (١٣٨٧) .

(٢) حاشية جوهرة الفوائد ، ٣١ .

" فظهر مما قررنا فتقضى السلف والخلف على تكويبه تعالى عن المعنى المحال، وعلى الإيمان بأنه من عند الله جاء به رسول الله ، لكنهم اختلوا في تعيين معنى صحيح و عدم تعيينه بناء على أن الوقوف على قوله تعالى : {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} لو على قوله : {وَمَا يَتَّبِعُ ثَابِتُهُ إِلَّا الْفَلَا} (السر: ٧) .^(١) وهذه هي طريقة السلف ، وأما طريقة الخلف فهي أحكم ، فالوقوف على أولى الأدباء ، فالراسخون مطلوب على لفظ الجلالة " .^(٢)

ومما تقدم تبين أنه جعل تكزيه المولى عن ظاهر النص مجمعا عليه بين السلف والخلف ولكن اختلفت طريقتهم في ذلك ، يقول مقرروا هذا المبدأ : " فإن العلماء تكروا أن من أصول الفكر الأخذ بظواهر الكتاب والسنة " .^(٣) ولكنه في تطويله السابق لمنهج السلف لم يصب الحقيقة ، لأنه جعل مذهبهم - ومنهم الأئمة الأربعة - قسما على اعتقاد أن ظاهر النصوص يجب تكزيه المولى تعالى عنه لأن فيه مسألة للحواش - وهو ما عبر عنه بالمعنى المحال - وما كان كذلك وجب تكويبه للسلمة من تعيين ما لا يليق به سبحانه .

وهذا الذي توصل إلى فهمه من مذهب السلف لا يسلم له ، فلم يؤثر عنهم اعتقاد كون النصوص يقتضي ظاهرها ما يخالف لتمثيل الذي توسه ، كما تقدم بيته ، إذ هو مخالف لما هو معلوم من التين بالضرورة من التسليم لدلالة النصوص و اعتقاد ظاهرها دون ميل عن المتوسط والاعتدال ، وهذا الأصل دل عليه قول المولى تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وهو {تفسير قصير} (تفسير: ١١) فهذا إثبات للظاهر المعلوم من القط ، مع التحذير من التسرع الذي يؤدي إلى التكيف وتمثيل ، يقول شيخ الإسلام : " ولكن السلف والأئمة لم يكتروا يسمون هذا ظاهرا ولا يرضون أن يكون ظاهر القرآن كرا وإطلاا والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كثر و سلا " .^(٤)

والحق أن السلف - رضوان الله تعالى عليهم - إنما كفوا بفوضون في التكيف فقط ، والعمدة في ذلك قول الإمام مالك رحمه الله : " الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة " .^(٥)

والتفويض في التكيف كما هو صريح في كلام الإمام مالك لا يعني تفويض المعنى ، بل المعنى مفهوم كما أثر به رضي الله عنه ، ولكن التكيف هو الذي تروض حقيقته له تعالى ، لأنه سبحانه كما أن له ذاتا لا تماثل حقيقته فدوات كذلك له صفات لا تماثلها الصفات .^(٦)

١٧ وفقر بالرجوع السابق

١٨ حاشية الجليلين : (١/١٢١)

١٩ حاشية الجليلين : (١/١٢١)

٢٠ تفسيره : ٦٦

٢١ لوجه التاكيد في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ج ١ : ٦٦٤ (٣٩٨/٣)

٢٢ (تفسيره : ١٢)

وقد تطرق الصلوي أثناء عرضه للتصوية إلى مسألة هامة وهي بيان العجب الذي دعا إلى اختلاف المنهج بين المعتزليين والمتأخرين وجعل محل النزاع فيها مرتبطاً بالوقف في الآية الكريمة : { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ } .

ومناقشته نرجع :

أولاً : إلى بيان المراد بالمتشابه المذكور في الآية الكريمة ، وهل يدخل فيه أيات فصلت كما ذكر ؟

ثانياً : بيان المراد بالتأويل الذي ورد فيها ، وهل كل الوقف هو سبب لتشوء اختلاف ؟

ثالثاً : ما مدى سلامة ما توصل إليه الصلوي من أنه على القول بجواز الوقف على : { وَأَوْرَثْنَاهُ فِي قِيلَمٍ } يسمح ما ذهب إليه المعتكفون من تعيين المعنى المراد بمثل ما ذهبوا إليه ؟

فأقول مستعينة بالله تعالى :

- أولاً المراد بالمتشابه

المتشابه في اللغة ^(١) أن يشبه الشيء لفظاً في الظاهر ، والمعنيان مختلفان كتأويله تعالى : { وَأَوْرَثَاهُ مَتَابِهَا } (نور) ^(٢) .
السلف الصالح أقول في بيان المراد بالمتشابه في هذه الآية الكريمة وكلها لا تخرج عن هذين القولين :

الأول : تحديد أمور محيية مما ورد في الفروع قصر السلف وفروع التشابه عليها ، لكثرة الاختلاف الواقع بين الناس في المراد بها . وضربوا لذلك أمثلة منها الحروف المقطعة في أوائل السور ^(٣) وحقيقة ما أخبر الله تعالى به من أمور الغيب كالجنة والنار والميزان وما تصف به من صفات ، يشهد لهذا قول الإمام مالك - رحمه الله - : [فكيف مجهول] .

وهذا ما تلقى السلف على أنه من المتشابه ^(٤) .

الثاني : القول بنسبية التشابه ، بمعنى أنه قد يشبه أمر على شخص دون آخر فكل من وقع في أمر لنفس عليه فهو متشابه بالنسبة له ، وبهذا المعنى تكون أيات القرآن كلها من المحكم وإما يقع للناس في الاشتباه نتيجة لاختلاف قدراتهم وما وصل إليهم من بيان المعنى المراد بالآيات الكريمة ، من ذلك قول المصطفى عليه

^(١) انظر تأويل مشايخ القرآن ، ابن تيمية ١٠٠٢ .

^(٢) انظر ، تفسير القرآن العظيم لأبي حامد ابن كثير (١٠٠/١) .

^(٣) مجموع الفتاوى (٣٧١/١٧) .

المسألة و السلام : (الحلال بين و الحرام بين و بينهما مشبهات لا يحل بين كثير من الناس) .^(١) حيث لم يقطع بامتناع علمها لكل الناس فتحصل من ذلك أنها عدت من المشبهة لكونها مما لا يتكفى علمه لكل الناس .^(٢)

وبناء على ما تقدم اختلفت مواقف السلف في مكل الوقت في الأية الكريمة . فمن اعتقد أن التشبيه أمر نسبي و لا يلزم من وقوعه لبعض الناس أن يصح حكمه فلا يعلم لأحد ، قالوا يجوز الوقت على (وراعيهون في الجرم) وكان هذا قول لابن عباس و مجاهد و الزبيدي بن أنس رضي الله عنهم أجمعين . ومن قال بتعيينه : أوجب الوقت على لفظ الجلالة : (الله) وقد قال به ابن عباس . في أحد قوليه . و علقشة وابن مسعود و أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهم .^(٣) وعند تحليل الموقفين السابقين نصل إلى أن من أوجب الوقت على لفظ الجلالة فصح بذلك علم المشبهة لأحد إلا الله تعالى حصل التشبيه المذكور إلى المعين على جهة بيان حقيقة كأخبار الغيب من الجنة و النار و غير ذلك .

أما من رأى الوقت على الرايين في العلم فذهب بذلك العلم بالمشبهة إليهم ، فإنه قصد به المشبهة للنسبي الذي يتكفى فهمه على بعض الناس دون البعض . وبهذا يتضح موقف حبر الأمة في كلا القولين .^(٤)

وبهذا يعلم أن أيات الصفات لا تدخل في المشبهة . كما اعتقد الصاوي و بنى عليه مذهبه في التكوين . إلا من حيث الكيفية و الحقيقة أما من حيث الماهوم و المعنى فهي من المحكم الذي لا يلتبس فهمه على الرايين في العلم و هذا ما قرره الإمام مالك . رحمه الله . حيث قال [الاستواء مطوم] و لا يمكن بحال حمل الصفات على المشبهة المطلق الذي ذهب البعض إلى اشتراك القرآن عليه كالمرور المقطعة في أوائل السور .

يقول شيخ الإسلام مؤيداً ما سبق حاكياً : " لفتق الأئمة على أنهم يعلمون معنى هذا المشبهة و أنه لا يسكت عن بوقه و تفسيره بل يبين و يفسر بفتق الأئمة من غير تحريف له عن مواضعه أو إجماع في اسمائه و ألقابه " .^(٥)

دل على هذه الحقيقة أمر الله تعالى عباده بتكرير أياته حيث قال : (قللا و تكثروا)
القرآن و لو كان من عبث هوى قلنا لو جئوا غير متطابقا كثيراً) (النساء ٨٢)

^(١) أخرجه البخاري في الصحيح . كتاب الإيمان . باب فصل من استبرأ إليه ، برقم : ٥٢ و رواه مسلم . كتاب المسألة . باب أخذ الحلال و ترك الشهوات ، برقم : ١٥٩٩

^(٢) انظر : فتاوى شيخ الإسلام : (٢٨٠ / ١٧٧) .

^(٣) جامع البيان في تفسير القرآن ، البخاري : (١٨٥ / ٢) .

^(٤) انظر مجموع الفتاوى : (٣٤٧ / ٥) .

^(٥) مجموع الفتاوى . (٢٩٦ / ١٢) .

ومتضمني الأمر من التشريع لحكيم - كما هو معلوم - أن يكون الاعتقال في مقدور المكلف ، وعليه فإنه لا يمكن القول بأن صفة تعالي مما لا يفهم له معنى وهذا ما كفى عليه سلف الأمة الذين فسروا القرآن كله ولم يتوقفوا عند خير من اختياره ^(١)

- ثانياً : المراد بالتكويل

يرجع التكويل في اللغة إلى : التفسير والبيان ، والمرجع والمآل والحقيقة ، والسياسة والإصلاح ^(٢)

يرجع معنى التكويل في هذه الآية للكرامة إلى ما سبق بيانه من المراد بالمشابهة ، على القول بأن المراد به هو التشابه النسبي يكون معنى التكويل هنا هو : تفسير والبيان .

لما على القول بأن التشابه المذكور في الآية هو ما يرجع إليه الأمر في حقيقته و مله فلوكون المراد بالتكويل هنا : الحقيقة والمآل ^(٣)

ومن هذا العرض المختصر لمعتقد أهل السنة والجماعة في قضية الوقف في الآية للكرامة يتبين لنا ما هو أساس الخطأ في تصور الصلوي للقضية والذي كان دافعاً له لتبرير ما ذهب إليه سابعه من المتكلمون ، حيث أعاد اختلاف المنهج بين السلف والخلف من المتكلمين إلى مسألة الوقف ، فجعل طريقة السلف هي الوقف على لفظ الجلالة ، مع أن هذه المسألة قد اختلف فيها منذ عهد الصحابة للكرام - رضوان الله تعالى عليهم - وكان منهم من رأى الحلف - كما سبق بيانه - ومع ذلك لم يحصل هذا القول على انتهاء مسلك التكويل وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون .

ومن جهة أخرى فإنه جعل علم الفراسين منطقاً على ما ذهب إليه المتكلمون ، فغالب بذلك الحقيقة الشرعية واللغوية للتكويل الذي ثبت حصوله لأهل العلم ، إذ ينحصر مفهومه - عند السلف - في معرفة معنى النصوص الشرعية ، لأنه قد أجمع - كما تقدم - على أن الحقيقة والمآل مما استأنز الله تعالى بعلمه فلا يدخل في علم الفراسين بمآل .

ويكون بهذا قد حمل التكويل المذكور في الآية للكرامة على ما هو معهود عند المتأخرين وهو : صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله لتقريبه ^(٤)

ومعلوم أن هذا المعلوم مستحدث ، ليس بعمدة في المسائل المتعلقة بأصل الاعتقاد ، بل الواجب في مثل هذه المسئلة هو الرجوع إلى أقوال الأئمة من السلف - رضوان الله تعالى عليهم - والاكفاء بما ذهبوا إليه ، وذلك لاعتمادهم على ما أنز الله تعالى على قلبه و نظم ، وأقوال الصحابة والتابعين ، واللغة العربية ، فلا يجوز الخروج عن أقوالهم قدر كلمة في هذه المسائل ؛ لأنها مبنية على الإجماع ، فلا اجتihad

(١) المرجع السابق : (١٤/٢١٥)

(٢) انظر : تاج القروس الزيداني : (٢١٤/٢) ، والمعارف للأصمعي : ٢١

(٣) انظر جامع البيان في تفسير القرآن ، الطبري : (١٠١/٢٢)

(٤) انظر التعريفات للرجلي : ٧٧

قريب بحال ، وكل خروج عن ذلك هو في هذا البدع التي ذمها الشرع وحدث منها لما تحدث.

هذا من حيث الجملة ، وإلا فإنه ليس في ما أورده من النصوص ما يدل على وجوب صرفها عن ظاهرها على القول بالمجاز ^(١) . لأنهم شرطوا وجود القرينة وليس ثمة قرينة إلا ما أورده هم مما لا أصل له في الشرع يعتمد عليه في مثل هذه السمات.

وقد أجمل شيخ الإسلام - رحمه الله - الشروط التي يجب توفرها حتى يصح تأويل النص وفقا لما ذهب إليه المتأول في ما يلي:

• "بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه .

• وبيان التأويل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر " • ^(٢)

ولما كانت أدلة الإشاعة لا تقوى على إثبات هذه الدعوى وتطرق إليها الجمع لضعفها عن ذلك صارت مناقشتهم فيها من حيث التفصيل تقتضي من عدة اتجاهات، وهذا سيوضح عند مناقشة المصنوع فيما أورده من شبه في سمات الله تعالى ^(٣)

ويبقى هنا التأكيد على وجوب ملازمة النهج المبرر في التمسك بالكتاب والسنة المطهرة ، إلتداء بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأجلال ، إذ كل خروج عن طريقهم في هذا المسلك يؤدي إلى عدم التحقق الحقيقية والذنية ، لأنه إذا ثبت إلتقاء المعارضة بينهما فقد تأكد وجود التلازم والارتباط ، بحيث يصير مبدى أي طعن في الدليل الشرعي طعنا بطريق أولى في الدليل العقلي الذي سلم له فساد عند إستلام الفوائد لرب العباد ، وهي بيان مال المتكلمين في هذه المسالك البدعية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : "فهؤلاء يحافظون لقول الأنبياء ، إما بالتكذيب وإما بالتخريف من التويل وإما بالإعراض عنها ركناتها ، فيما أن لا ينكروها أو ينكروا أفعالها ويقولون ليس لها معنى يعرفه مخلوق .

وكذلك هم محافظون للأدلة العقلية فالأنبياء كملوا الفطرة ، وبصروا الخلق ، ومخفوههم يصعدون الحسن ، والعقل كما أفتوا الأئمة السبعة والحسن والعقل اثنين بهما تعرف الأدلة ، وطريق ثلاثة : الحسن ، والعقل ، والخير ، فمخفوا الأنبياء أصنوا هذا وهذا وهذا ، أما بإستخدام لما جاء عن الأنبياء فظاهر ، وإما بإستخدام للمس والعقل ، فلهتم قسمان : قسم أصحاب خوارق حمية كالسحرة والكهنة وصنادق العباد ، وقسم أصحاب كتم واستدلال بالتوايس والمقول ، وكل منهما يفسد الحسن والعقل " ^(٤)

^(١) المجاز والتأويل عند المتأخرين وجهان أحدهما ولعدة أكل ماها إنما نشأ في بعض أفكار الإحق في محاولة لإحالة تعرض العقل مع الحال حيث وجوا إليها ما يبرح لهم القصد بما يحق من البقائات العقلية مع محاولة العقلية بستر .اللة تحت هذه السمات المعقدة ، على الرغم من بعدها كل فرد عن مفهوم المبدأ والمبادئ العقلية التي صورها ذلك ملك الأئمة رضوان الله عليهم بتسلهم للمسوس الحرية ، وبصلا نون محاولة إيجاد مبررات الخروج حله بلا أسس يرتكز على أسس من الشرع المعبر وعليه فلا يمكن بحال الإستدلال إلى مثل هذه السمات إلا بحال الخلق يرجع الاحتد عليه لتسلهم بكل ما ورد في الكتاب والسنة فطر

^(٢) مجموع الفتاوى (٣٦٠/٨).

^(٣) انظر حيث الإيمان بالأسماء والصفات ١٨٤

^(٤) الفتاوى ٤٤٨

الباب الثاني

(أراؤه في العقيدة)

ويتضمن ثمانية فصول :

الفصل الأول : معرفة الله والاستدلال على وجوده

الفصل الثاني : أراؤه في التوحيد

الفصل الثالث: أراؤه في الأسماء ، والصفات

الفصل الرابع : أراؤه في الإيمان

الفصل الخامس : أراؤه في الملائكة ، والجن

الفصل السادس : أراؤه في الكتب

الفصل السابع : أراؤه في النبوات

الفصل الثامن : أراؤه في اليوم الآخر

الفصل التاسع : أراؤه في القضاء ، والقدر

الفصل العاشر : أراؤه في الصحابة ، والإمامة

الفصل الأول

(تراؤه في معرفة الله والاستدلال على وجوده)

وفيه مبحثان

المبحث الأول : معرفة الله

المبحث الثاني : الاستدلال على وجود الله

ومعاً يشهد لذلك حال المرسل صلوات الله وسلامه عليهم - الذين هم أعلم الناس بالله تعالى وما يجب في حقّه - في دعوتهم للأمم ، حيث اقتضوا تلك الدعوة بالأمم بالتوحيد الذي يعني في حقيقته إخلاص العادة للوحدّه، مما يدل على أن تلك الأمم كانت مقرة برؤية الله تعالى على خلقه ، قال تعالى : {وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ لُوطَ رُسُلًا لَّنْ اعْتَبُوا فَلَا وَكَيْفَتِيُوا فَلَاخُوتِ} (هود: ٨١)

ومع وصول هذا الأصل وبعدّه عن الفصوص والتعبد ، إلا أن الافتراق الذي حدث للأمة المسلمة قد أثر على صفاء ذلك المعتقد ، حيث دخله خلط كبير منذ انصاع رقعة بلاد الإسلام واختلاط عدد كبير من أصحاب الفتيقات السابقة ، وفعل المختلفة ببناء المسلمين . ونتيجة لذلك تمضى عدد من المتكلمين الرد على شبهات المعتزلة بغية الدفاع عن عقيدة المسلمين . ومع الابتعاد عن منهج السلف في تقرير العقيدة والدفاع عنها ، وتعطيل العقل والاعتزال به ، حدث الاندفاع المنهي عنه وأصل في الذين ما ليس به . وهناك أصل مبهج فرد على المختلف مكان تقرير العقيدة السنية ، وأصبحت هذه المسألة من أهم مسائل علم الكلام

والمعتزلة هم أول من عرف عنهم نزاع هذا الفكر والذب عنه ، حيث بنت معتقداً في قضية المعرفة على أساس المنهج العقلي الذي وضعه في تقرير المعتقد والذي يعتمد في أساسه على قضية التمسك والتفويض العقليين ، وبذلك صار الإيمان بالعدل والتكليف ضرورة تقتضي عدم إمكان تحقق المعرفة بغير النظر ، فتوابعوا بذلك إمكان تحققها بالضرورة ؛ إذ لو لم يكن معرفة " الله ضرورة أو بالمضاهة لسط التكليف ، أو لو عرف بالطبع سقط أيضاً التكليف ، فالتكليف عندهم أساس تنفرد عليه لأزعم في مشكلة المعرفة" (١)

وانتقل هذا التصور الذي نشأ في أحضان المعتزلة للتفكير الأشعري ، حيث يرى أبو الحسن الأشعري على نظرية المعرفة بأنه لو كانت معرفته تعالى تحصل ضرورة لما أمر بها ولما ترتب المدح والذم عليها ، يقول : " إن معرفة الله تعالى ماأمور بها ... " إلى أن يقول : " وإذا كان ذلك كذلك دل أنها اكتساب لأن الأمر لا يتعلق بنوع الضرورة ، ولا الذم على تركه ، والمدح على فعله " (٢)

ونتيجة لما تقدم ذهب الجهم الغزير منهم إلى القول بأن معرفة الله تعالى نظرية فتصوروا حصولها على الاستدلال العقلي فقط ، ولوجبوا بذلك النظر وجوب الوسائل المعنوية إلى المعتقد ، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب (٣) ومع ذلك قد ذهب عدد منهم إلى إمكان معرفته سبحانه بمقتضى الفطرة (٤) ونتيجة لما سبق تنوع الخلاف في هذه القضية ، حيث تدور محاوره حول المطالب التالية : أولاً : طرق المعرفة .

ثانياً : حكم المبدأ في باب الإيمان (٥)

(١) الالتزام العقلي في مشكلة المعرفة ، ١٥٦ ص. خلف ح. في . وانظر شرح الأصول الفسفة (٣١).

(٢) مجرد مقالات الأشعري (٢٤٩).

(٣) انظر الإلهاد ، الجويني : ١١

(٤) انظر كلام الشوبسكي - نهاية الإلهاد في علم الكلام (١٦٩). تحقيق فرد جدم .

(٥) وهذا ما سنقول بحثه في الأتي

طرق المعرفة

كثيراً ما يهتدون المتكلمون لكلام في معرفة الله تعالى بالحديث عن أول واجب على المكلف ، وذلك بمرس الأوامر المتعددة في المسألة ، ومن ثم ترجيح الرأي الذي ينسب معتقدهم في طريق الوصول إلى معرفة الله تعالى ، فالتفريق ذهبوا إلى أن معرفة الله تعالى لا تحصل إلا بالنظر ، اختلفوا في أول واجب على المكلف ^(١) ، فقال بعضهم : إن أول واجب هو الشك ^(٢) .

وهذا القول مسبب إلى رأي مذهب الجبلي المعتزلي ^(٣) ، وهو الذي يعمى بالشك المنهجي . كما هو معروف في الفلسفة ، حيث يلتزم به من أراد الوصول إلى العلم المنطقي للشك بأن شك في ما لديه من علوم ، ثم يقوم بتكثيد الشبهات التي أدت إلى شكك حتى يصل إلى تجزؤ بحقيقة تلك العلوم ^(٤) . وهذا هو الذي تحدث عنه الفارابي ^(٥) في كتابه : المنقذ من الضلال ^(٦) .

أما القول بأن أول الواجبات للنظر ، أو القصد إلى النظر فهذا في حقيقته يرجع إلى اعتقاد عدم تحقق المعرفة إلا بالنظر ، وهذا رأي المعتزلة على جهة الإجماع ^(٧) . وقد وافق علماء الأشاعرة المعتزلة في مكانة النظر ، يقول قرطبي : " المشهور في دين وجوب النظر لأن معرفة الله تعالى واجبة ولا يمكن تحصيلها إلا بالنظر وما يتوفاها فالواجب المطلق عليه وكل مقتور المكلف فهو واجب " ^(٨) . وسهم من ذهب إلى أن أول واجب هو معرفة الله تعالى ^(٩) .

وشيوخ الإسلام يرى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة في أول واجب خلافاً لعناني ، لأن من قال بأن أول واجب هو النظر أوجبه وجوب الواسع ، ومن قال بأن أول واجب معرفة الله تعالى حدد أوجبه وجوب المتقصد ، يقول رحمه الله : " فمن نظر واجب واجب وجوب الوسيلة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . والمعرفة واجبة وجوب المتقصد ، فأول واجب وجوب الواسع هو النظر ، وأول واجب وجوب المتقصد هو المعرفة ، ومن هؤلاء من يقول : أول واجب هو القصد إلى النظر ، وهو أيضاً راجع لعناني ، فمن فصل الاختياري مطلقاً مشروطاً بالإرادة " ^(١٠) .

(١) الموافقات للزبيدي ٢٦

(٢) الشك هو : تردد بين اثنين ، لا ترجيح لأحدهما على الآخر عند الشك . فتشبهات الجرجاني ١٦٨

(٣) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سالم بن عبد الجبلي . أبو حنيفة ابن أبي علي الجبلي ، المتكلم المعتزلي ، وعليه تنسب لفظة القهسية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتقاد حوالي سنة ٢٢٠ هـ . نظر وجهات الأحكام (١٨٢/٣) ، والبدلية والقبالية (١٨٨/١١)

(٤) نظر . يوسف كرم ، الترخيب الفلسفة الحديثة ٦٦

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب بن سالم بن عبد الجبلي . أبو حنيفة ابن أبي علي الجبلي ، المتكلم المعتزلي ، وعليه تنسب لفظة القهسية من المعتزلة ، وله مصنفات في الاعتقاد حوالي سنة ٢٢١ هـ . نظر وجهات الأحكام (١٨٢/٣) ، والبدلية والقبالية (١٨٨/١١)

(٦) نظر حكاية ذلك عن نفسه في كتاب المسلك من الضلال (٨٤)

(٧) شرح الأصول لمحمد ١١٠

(٨) الفصل ١١ . وانظر - مجرد مقالات الأنصاري ٢٤٨

(٩) نظر حكاية ذلك في أدبي الفصل ١٢

(١٠) فروع النظر من (٢٥٢/٧) . وانظر - شرح الأصول لمحمد القهستاني عبد الجبار ٩٥

مع ما تقدم فقد يشعر قول من يقول بلى أول واجب هو النظر، حصراً يمكن الوصول إلى المعرفة بالطريقة، بمعنى أنه استحق هذه المكافأة لكونه الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى المعرفة، ولما من يقول: إن المعرفة هي أول واجب، فإنه لا يسلم بعدم إمكان تحققها إلا به، حتى ولو قل بوجوبه وجوب الوسيلة المقصودة إلى المقصد^(١).

ولا شك أن مقاصد المتكلمين لمساك فتلقى بالضرورة والضرورة بإدعانهم وجوب النظر وتكسر المعرفة بطريقة؛ كان سبباً لوقوعهم في التناقض والاضطراب، حيث أقر بعضهم بلى جميع المعارف لا يصح الاحتجاج بها ما لم نعتقد إلى دعم ضرورة تكون بمثابة الأصول والقواعد^(٢).

ومن هنا دخل التحريف في الفكر الأشعري وظهر التناقض ممثلاً بشخصية الفزالي الذي أعرق في الاحتجاج بالضرورية حتى عد منها ما ليس منها في الحقيقة ووقع الأمر، وخرج عن لوائح المتكلمين إلى مجاهيل الصوفية، حيث أعرق في اعتكاد الإلهام وحده مصدراً مستقداً في تلقي المعتقد والأحكام بلا صابط أو حد^(٣).

و يكشف لنا الفزالي بذلك سبب ميل الصوفية إلى العلوم الإلهامية وإعراضهم عن تلقي العلم بطريق التحصيل والكسب، يقول: "اعلم أن ميل أهل التصوف إلى العلوم الإلهامية دون التعليمية قلبي لم يحرصوا على دراسة العلم وتحصيل ما صنفه المصنفون من البحث عن الأصول بل قلوا: الطريق تقديم المجاهدة ومحو الصفات المدخومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكله الهمة على الله تعالى... وإذا تولى الله أمر القلب، فاصب عليه الرحمة، وتشرق النور في القلب، وتشرح الصدر، وتكشف له سر الملكوت، وتفتح عن القلب حجاب الغرّة بلطف الرحمة، وتلايلات فيه حقائق الأمور الإلهية"^(٤).

وهذا يعني ما نورد، وهو يحكي قصة خديجة في كتابه المنقذ من الضلال بحيث قام بتصوير حاله أثناء تورطه بالشك الذي لواقفه فيه شبهات عرضت عليه في التسليم بالأولويات وكيف أن الهداية حصلت له لا بسبب واجتهاد، بل بنور قلبي الله تعالى في صدره، يقول: "ولم يكن ذلك بنظم دليل و تركيب كلام بل بنور قلبي الله تعالى في الصدور، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف... فمن ظن أن الكشف موافق على الأئمة المحررة، فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة"^(٥).

(١) وأصل هذه المسألة التي عثرت إلى ذهني كانت حصة إعلامي على أراء الصوفي المتطرفة بالمعرفة وسبيلي بيان ذلك.

(٢) قلنا ما ذكره شيخ الإسلام عن الرزي في نهج الفاروق (١٢١/٢).

(٣) قلنا: إجماع علوم الدين، قلنا في: (١٢٢/١).

(٤) شرح السائل: (١٢١/٨).

(٥) المنقذ من الضلال، ١٢٢، ١٢٣.

رأي الشيخ الصاوي:

مما سبق اتضح لنا أن الصاوي عاش في عصر متأخر ، وكان قد تنلمذ على عدد كبير من مشايخ الأشعرية في عصره ، على رأسهم شيخه : القنبري و الجبل . لذا نجد أنه غالباً ما يقرر مذهب شيخه في المسائل التي يعرضها ، و لعلوا مكانته ورموزهم في المذهب الأشعري لا يقتصر على ذلك ، بل يرجح قول الذي يراه صواباً أو كثيراً ما يدعم ذلك الترويج بأدلة والنسخة بالدلالة ، بأسلوب معبر ، وخبرة مسلمة ، وقد يظهر عليه خلال عرضه لمسائل العقيدة تكرر نزعه الصوفية ، فيذكر أقوال أهل التصوف بما على سبيل التقرير ، أو عرض رأي الآخر .

ونتلخص أولاً في معرفة الله تعالى - بناءً على ما تقدم - أن معرفة الله تعالى هي أول واجب على المكلف . وبما أنها كذلك فلا بد أن يكون لتأنيل الوصول إليها واجباً بوجوبها ، حيث يمثل التأنيل عنده وسيلة للمعرفة المقصودة أو المتضمنة ، وبهذا الاعتبار كان حكمه واجباً .

يقول :^(١) ولما كان أول فوائدها المعرفة على الأصح ، وكان التأنيل وسيلة لها كان واجباً^(٢) .

ومع ذلك فإنه يرى أن أساس تلك الوجوب هو الفروع . حيث إن الله تعالى لم يدع المكلفين موكولين إلى عقولهم في معرفته سبحانه ، بل أرسل الرسل ، وبيّن في الحجج لا مقام ، والعذاب لا ينزل بمن يمتحنه ، إلا بعد إرسالهم ، يقول : " فإن قلت : كيف يكون التأنيل حجة قبل الرسل ، مع قيام الأدلة التي تدل على معرفة الله ووحدانيته ، كما قيل :

وما كل شيء له قوة تدل على أنه الواحد .

الجواب بأن الله لم يكتفنا بذلك بمجرد العقل ، بل لابد من خشيعة الرسل التي كتبه على الأنبياء ، وشاهده هذه الآية : { لَيْسَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ } (نساء: ١٦٥) وقوله : { وَمَا كُنَّا مُنْجِبِينَ حَتَّى تَأْتِيَ رُسُلُنَا } (إبراهيم: ١٥) . فذلك قال أهل الفسدة : إن معرفة الله لا تأتيت إلا بالشرع . خلافاً للمعتزلة^(٣) .

وتظهر نزعة التصوف جلوية في هذه المسألة ، حيث يقرر الصاوي أن معرفة الله تعالى قد تحصل للعبد بلا تأنيل ، بل هي محض فضل و نور يقفله الله تعالى في قلب عبده فيعرفه و يؤمن به . يقول : " لمعرفة الله تعالى تكون ضرورية لأهل الكشف و البصيرة الفورية ، و نظرية لأهل التأنيل " (٤)

(١) حاشية جريدة القاصد: ١٥٠

(٢) حاشية القاصد الجليلي: (١/٢٢)

(٣) حاشية الجريدة الفورية: ٢٩

وفي موضع آخر يوضح حقيقة هذه الضرورة وأوجه كونها كذلك . يقول : " معرفة العبد ربه نور من الله يكتشفه في قلبه ، فيترك أسرار ملكه ويشاهد حجب ملكوته ويلاحظ صفاته " (١) .

ولا يكفي بذلك بل إنه يضمي على هذه المعرفة نوعاً من الخصوصية ، ليست تلك التي تحصل بطريق النظر ، حيث يقول : " وأعلم أن المعرفة على قسمين خاصة وعامة . فالعامة معرفة الله بالقلوب ، والخاصة على ثلاثة أقسام : شهود العمل وهي للأبرار ، وشهود أسماء وصفات ، وهي للأخيار ، وشهود ذات ، وهي لأخيار الخيال " (٢) .

هذا ويوافق الصلوي الحق بلى معرفة الله أمر فطري وذلك في معرض تقريره لكلام المصطفى ، إلا أنه لا ينكر هذا الرأي في تحرير « لمسائل الاعتقاد » .

ومع ما تقدم فإنه حين معرض أقوال العلماء في المسألة ، فإنه يرجح أصية النظر ولا يخرجها عن كونه واجباً يقع في الحسبان من حله ، وكانت لديه أهلية النظر (٣) .

المنقشة :

نبين مما تقدم أن الصلوي يوافق جمهور الأشاعرة في أصية النظر وكونه طريقاً لمعرفة الله تعالى . ولكنه يخالفهم في قصر المعرفة عليه ، واستثنا حصولها إلا بطريقه ، يقول الأشعري : " إن أول الواجبات على شرط تقدم النظر والاستدلال ، لأنه لا يصح وقوع تلك المعرفة إلا عن النظر والاستدلال " (٤) وتظهر المخالفة جلية عند عرضه لأقوال المتصوفة على جهة التقرير ، وفي موقفه من التقليد في باب التوحيد .

لما القول بأن أول الواجبات على المكلف : ذلك وهو قول بعض المعتزلة كما سبق ، فهذا المعتقد كما قرر شيخ الإسلام مبنى على أصليين : " ألدهما : أن أول الواجبات النظر المنفصلي إلى العلم ، والثاني : أن النظر يضد العلم ، فإن الناظر طالب للعلم ، فلا يكون في حال النظر عالماً " .

وهو ما يسمى عند شيخ الإسلام بالنظر الطلبي ؛ لأن صاحبه يطلب الاستدلال على المبادئ التي لا يمكن طلبها بدليل ، يقول شيخ الإسلام : " لكن النظر الذي يستلزم العلم غير النظر الذي يضاده . فالنظر الذي يستلزم العلم هو النظر الاستدلالي وهو

(١) المرجع السابق ١٢، ٤١/ ، مناقشة على جوهر التوحيد ١٤ .

(٢) مقدمة على المسائل الشرعية ٦ .

(٣) نظر حاشية الجليلين : (١١/١) ، حاشية جوهر التوحيد ١٣ .

(٤) مورد مقالات الأشعري ٢٥٠ .

فنظر في الدليل : فهذا تصور النفي و تصور استلزامه للحكم علم الحكم ، والنظر الذي يضد العلم هو النظر الطائي ، وهو نظر في المطلوب حكمه : هل ينظر بنفي بدله على حكمه أو لا ينظر ، كطلب الضالة و المفقود قد يجده وقد لا يجده ، وقد يعرض عنهما ، فإن الأول انتقال من المبادئ إلى المطلوب ، والآخر انتقال من المطلوب إلى المبادئ ^(١) .

ولا شك أن الانتقال من المطلوب إلى المبادئ يجعل تحصيلها بعيداً ، وهذا الذي قرره الفزاري في حكاية حاله مع ذلك فيبين أن الذي أدى به إلى هذا الطريق هو شكه في المبادئ المسلمة التي يستدل بها ولا يستدل لها ، يقول " و المقصود من الحكاية أن يعلم أن كمال الجهد في الطلب حتى ينتهي إلى طلب ما لا يطلب ، لأن الأوليات ليست مطوية فيها حاضرة و الحاضر إذا طلب فقد اختفى " ^(٢) .

لذلك سمي الفزاري ما حل به مرضاً ، وكلفت الجهدية التي حصلت له من الله تعالى شفاء لهذا الداء الذي أصابه ^(٣) .

- أما القول بأن أول الواجبات هو : فنظر ، أو القصد إليه أو معرفة الله تعالى ، فغير صحيح ، بل الذي يراه المحققون من أهل السنة و الجماعة استنباطاً من أدلة الكتب والفلسة ، والتي هي بحق الصلة في المسائل التي تعد من أصول الدين ، أن أول واجب على المكلف هو توحيد الله تعالى ، وإفراده بالعبادة ، وإن حصل منه ذلك قبل التكليف لم يطلب بالتجديد وإما بالاستمرار والمثابرة .

وهذا الأصل هو مقتضى التلويح بدلالة النصوص الشرعية ، التي تقر مكانة التوحيد وإفراده الله تعالى بالعبادة ، وأنه مبهج لومل جميعاً - طهيم الصلاة والسلام - في مبدأ دعوتهم فواسمهم إلى الله ، فكل شيء يبدأ بدعوته بالتوحيد قحلاً : { يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيرة } (البقرة: ٢١) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ^(٤) : " والشيء لم يدع أحداً من الخلق إلى فنظر ابتدأة ، ولا إلى مجرد إثبات المسقع ، بل أول ما دعاهم إليه تشاهدان ، وبتلك أمر أسحليه ، كما قل في الحديث المتفق على صحته لمعاذ بن جبل - رضي الله عنه - لما بعثه إلى تونس : إنك تأتي قوماً أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمد رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، فأطعهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك ، فأطعهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم " ^(٥) .

(١) فرد على الشافعيين ٣٥٢، ٣٥٣

(٢) ابتداء من الصفحة ٢٢

(٣) فنظر بالمرجع السابق ٢٣

(٤) شرحه (٢١٧٨)

(٥) الفخري في كتاب الفرق باب لا تؤذوا كرام لول الله في الصفحة ١٤٥٩ . ويجب لهذا الصفحة من الإهداء و ترد في الفراء ١١٩٦

وكل هذا محقق الأئمة الهداة . ومن ذلك ما جمعه الإمام ابن عبد الهادي ^(١) في كتابه : " التمهيد في الكلام على التوحيد " ، من أبيات وأحاديث سمح مزكدا هذه الحقيقة ، حيث قال : " فإن أول واجب على العبد : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله . وأيضاً الاستشهاد بقوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو) (٢) ص ١٠٠

وكل الأئمة التي أوفىها هذه الآية الكريمة تبيين أهمية التوحيد الذي أرسلت به الرسل ، وأن هذا هو أول وأخر ما يطلب تنطقه من العبد ، وتكون به شهادة يوم القيمة ^(٣) .

وهذا مما تظهر فيه سعادة الإسلام ، حيث يقع التكليف على كل فرد بما يقتضيه حاله ، فالكافر يؤمر بالشهادتين ، والمسلم يؤمر بالمطهرة إن لم يكن مطهراً ، وإن كان مطهراً أمر بالصلاة ، يقول شيخ الإسلام : " وفي الجملة فبيني أن يعلم أن ترتيب الواجبات في الشرع ولحداً بعد واحد ، ليس هو أسراً يستوي فيه جميع الناس ، بل هم متنوعون في ذلك ، فكما أنه قد يجب على هذا ما لا يجب على هذا ، فكذلك قد يؤمر هذا ابتداءً بما لا يؤمر به هذا ، فكما أن الزكاة يؤمر بها بعض الناس دون بعض ، وكلهم يؤمر بالصلاة فهم مختلفون فيما يؤمر به ابتداءً من واجبات الصلاة ، فمن كان يحسن الوضوء وقرأ الفاتحة وحسن ذلك من واجباتها أمر بفعل ذلك ، ومن لم يحسن ذلك أمر بتعليمه ابتداءً ، ولا يكون أول ما يؤمر به هذا من أمور الصلاة هو أول ما يؤمر به هذا... " ^(٤) .

وبيني هذا الأصل عند جمهور السلف على اعتقاد إلهية معرفة الله تعالى . كما بينت سابقاً وتظهر هذه الحقيقة مسألة الإيمان والأفعال ، حين يغفر الله تعالى ، عن حال من كذب وأعرض بأنه مكذب معاذ يجهل ما توافق به لعمه . والذين كما هو معلوم من أعلى درجات المعرفة . وذلك في قوله تعالى : (وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ سُلُكًا مِثْلَهُمْ طَائِفًا لَمَّا كَفَتْ لَكُلِّ أَهْلِيهِ تَعَصُّبًا) (٥) .

وهذا اليقين الذي داخل نفوس الخلق بحيث لو أعرض عنه الكافر كل إعراضه لنتيجة التكبر الذي من تكبر به لم يطلع أبداً يقول هذا اليقين هو من لوازم خلقهم الذي خلقهم الله تعالى عليها ، فقد أغفر تعالى له لأحد العهد واليثيق على بني آدم ، وهم في عهد الفرد بأن يقرؤا بربوبيته وأن لا يشركوا معه أحداً من خلقه فافقروا وشهدوا على الله تعالى : (وَلَا لَكَ رَبٌّ مِثْلِي أَدْمِ مِنْ خَلْقِهِمْ شَرِّكَتُهُمْ وَاتَّخَذُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلِفًا حَبْشَةً بِرَبِّكُمْ فَلَوْ أَنَّ بَنِي آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَأُثْبِتُوا عَنْ هَذَا خَلْقِي أَنْ يَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَيْنِهِمْ أَفَتُحِبُّونَ) (٦) .

(١) هو أبو الحسين ، جمال الدين ، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي القرشي ، والنسفي ، الفصلي ، من أئمة المالكية ، ومن كبار المحققين في تصانيف كثيرة في فروع العلوم . منها : التمهيد في الكلام على التوحيد ، رسالة في التوحيد وأصل لا إله إلا الله ، معجم السنة بأثر الفقه ، توفي سنة ٩٠٩ هـ . انظر شذرات الذهب (١٢/٨) .

(٢) انظر كتابه تنقيح دمع عبد الله السعدي .

(٣) انظر (١٦/٨) .

وبذلك يكون الإيمان بالله تعالى وتوحيده أمراً اضورياً ، لا يمكن للنفس البشرية جمده ولا إنكاره إلا ظلماً وعلواً ، كما أخبر بذلك المولى سبحانه ، ولا يفتك مثلاً خبير بقول شيخ الإسلام في بيان هذه الحقيقة المشرفة : " ولهذا جُمِعَ بين عدم مطروحين بهذا شأنهم به على أنفسهم . وهذا أمر ضروري لهم لا يفتك عنه مطروق ، وهو مما خلقوا عليه وجعلوا عليه ، وجعل علماً ضرورياً لهم لا يمكن لحدأ جمده " (١)

ومع ما تقدم من بيان منهج السلف ، فإن الصوابي قد وافق وجهاً من الصواب ، حيث أقر بأن معرفة الله تعالى قد تقع بغير النظر ، كقولها طرفة كما يوحى إقراره لكلام السلفي في ذلك ، أو استطرأوا كفي قلب العبد . وغير عن تلك بالكشف والإلهام وبذلك خلف الأشاعرة في تصورهم الطريق إلى معرفة الله تعالى على النظر ، وكان أكثر اعتدالاً حين أوجب النظر ولو بعيداً عن التراتب المتكلمين في الاستدلال على من له أفضلية مع تحقق المعرفة عنده ، أمثالاً لأمر الشارح الحكيم ، حيث أمر في كثير من الآيات الفريضة بالتكبر والتفكر ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : " أهل السنة والجماعة لا ينكرون ما جاء به القرآن ، هذا أصل متفق عليه بينهم ، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية ، ولا يحرم عن أحد من الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه فكر ذلك ، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار وغير ذلك ، ولكن وقع الاشتراك في لفظ النظر والاستدلال ، واللفظ الكلام ، فإقيم أفكاراً ما ابتدعه المتكلمون من بطلان نظريهم واستدلالهم ، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جسد النظر والاستدلال " (٢)

وللإمام الحافظ ابن حجر (٣) كلام نفيس في هذه المسألة حيث قام بمرس الخالق المختلفة ومناقشتها ، وذلك بتفصيل الأقوال الفيلولة وتقدير الحقائق المستندة من الكتب والفلسفة ، فبعد أن ذكر الأقوال المتعددة حول النظر وجوباً وتحريماً ، مال رحمه الله إلى الاعتدال - شبهة أهل الحديث - ونقل كلاماً مهماً بعد من الأقوال الحاسمة للخلاف في المسألة ، يقول : " ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي : يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أفضلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً ، وحصل له الفهم ذاته بالمطلوب ، إما بنشأته على ذلك ، أو لنور يقذفه الله في قلبه ، فإنه يكفي منه بذلك . ومن فيه أفضلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن نيل ، ومع ذلك تحليل كل أحد بحسبه ، وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأبلى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التمسك إلى أن تقول عنه " (٤)

(١) المرجع السابق (١: ١٨٨).

(٢) نفس المصنف (١: ١٨٤).

(٣) هو شيخنا الفقيه أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد الشيرازي هاجر حيدر الفسقلاني الأصل المصري المولود والقائلاً سنة ٧٧٣ هـ ، وتوفي سنة ٨٥٢ هـ ، فاضل بقلته والعربية ومعار حافظ الإسلام ، انتهى إليه معرفة الرجال واستحسنهم ، له مؤلفات قيمة الفقه من أشهرها شرحه على مسحوق البهري في نظر فترات الفقه (٢٧٠: ٢٧٠).

(٤) فتح الباري (٣: ٣٠٤).

وقد حكى إجماع علماء المسلمين على أن النظر لا يجب في حق من لم يؤمن إيمانا جازما، الإمام ابن حزم^(١) حيث قال : " وقال سقر أهل الإسلام كل من اعتقد بقلبه اعتقادا لا يشك فيه ، و قال بلسانه : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وأن كل ما جاء به حق ، ويرى من كل دين سوى دين محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه مسلم مؤمن ، لو لم عليه غير ذلك " (٢).

والحق الذي عليه السور ، أن النظر قد يجب في بعض الأحيان ، وعلى بعض الأصويل ، قال تعالى : {يَكْفُرُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ أُولَئِكَ يَتَكَبَّرُونَ فِي انْقِصَابِ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بِآيَاتٍ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّعَيَّنٍ وَكَيْفَ يُكْفَرُ مِن ظُلْمٍ يَلْقَاءُ رَبَّهُمَ الْكَافِرُونَ } (زبور ٥٥) ، وقد استدل شيخ الإسلام بهذه الآيات للكرامة على ما ذكرته ، وبين أن الشاهد من الآية هو عود التعمير في قوله : { يَتَكَبَّرُونَ } على الكفار الذين وصفهم السور بقوله : { يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا } (٣).

ولا شك أن الآيات التي تحدث القلب على النظر والتكبر والتفكر كثيرة في كتاب الله تعالى ولكن المراد منها بعمد كل البعد عما يتصده المتكلمون ، وهذه آية القرآن الكريم تعالجب فطرته البشرية التي شهدت برهوبية خلقها منذ أن عرفت الوجود وذهبت طعم الحياة بالتفكر والتكبر في هذا الخلق المحكم حتى تصل بذلك إلى اليقين والاطمئنان ، فوظهر أثر ذلك عليها علما بما يجب في حق الله تعالى ، وصلا بما يرضى الله تعالى.

قال تعالى : {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَبْصَارِ} (ال صرر ١٦) ، ثم بين تعالى من هم أولوا الأبصار {الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ} آية قوما وكفورا وعلى جنوبيهم ويَتَفَكَّرُونَ في خلق السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ هَذَا بِآيَاتٍ مِّنْ مَّحَلِّكَ لَهَا عَذَابٌ لَّا يَلْتَمِسُ } (ال صرر ١٩).

يقول الإمام ابن كثير في تفسيره : " أي يا من خلق الخلق بالحق والحل ، يا من هو منزوع عن الغفلة والعيب والحيث : قلنا من عذاب النار بحولك وقوتك وكهضنا لأصل كرهى بها عا ، ووفقنا لحمل صلح تهدبنا به إلى جذات النعيم " (٤).

هذا إلى جانب التناقض الحاصل من اعتقاد وجوب النظر مع تحقق الإيمان ، والقول بأن معرفة الله لا تثبت إلا بفشرح ، كما هو قول الأشاعرة ، وكان هذا نتيجة " اضطراب المنهج الذي سلكه هؤلاء المتكلمون في الاستدلال على المعتقد بين

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعد بن حزم الأموي ولد بقرطبة سنة ٣٨٤ هـ كان حلقا علما متكيفا بالحكم على المذهب الفقهي ثم انتقل إلى المذهب الشافعي فكن علما جمة وألف توافيا كثيرة ، من أهمها : الإحكام في أصول الأحكام ، والمصل في الملك والأحواء والمثل وغيره ، توفي سنة ٤٥٦ هـ بشرى بول الأعيان (٣٢٥/٢) بشعرات المذهب (٦٩٧/٣).

(٢) الفصل في المثل والمثل (٣٥/٣).

(٣) نظر في المثل والمثل (٨/٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم (٥٧٢/١).

فرد والتقدير ، هي مواجهة أقوال المعتزلة بوجوب الأمر كله للشرع ، ويقولون لا واجب إلا بالشرع .^(١)
يقول الإجمعي : " النظر في معرفة الله واجب إجماعاً ، واختلف في طريق ثبوته : عند أصحابنا السمع ، وعند المعتزلة العقل " .

مع ذلك كانوا أكثر الناس تكثر أقوال المعتزلة ويظهر هذا فنكثر جلياً في هذه المسئلة ، حيث نقل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قول أحد كبار الأشاعرة الذين خالفوا ما عليه جمهورهم من إيجاب النظر يقول : " وقد وافق أبو جعفر المعتزلي^(٢) - وهو من رؤوس الأشاعرة - على هذا وقال : إن هذه المسئلة بقيت في مثابة الأشعري من مسائل المعتزلة ، وتقدر عليها أن ألوجب على كل أحد معرفة الله بالإنسنة بدقة عليه ، وأنه لا يكفي التقيد في ذلك^(٣) .

هذا إلى جانب الاصطراف الذي وقع فيه لخدم من أقول بوجوب الصلاة على من هو دون البلوغ مع القول بأن أول ألوجبته هو المعرفة أو النظر ، يقول شيخ الإسلام : " ثم القول بأن أول ألوجبته هو المعرفة أو النظر لا يمتنى على من يقول : لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية ، وتكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم فإنه على هذا التقدير لا وجوب إلا بعد البلوغ على المشهور وعلى قول من يوجب الصلاة على ابن عشر سنين أو سبع ، لا وجوب على من لم يبلغ ذلك ، وإذا بلغ هذا السن فإنه يخلط به الشرع بالمشاهدين إن كان لم يتكلم بهما ، وإن كان تكلم بهما علم به بالصلاة ، وهذا هو المعنى الذي قصد من قال : أول ألوجبته الملهة والصلاة ، فإن هذا أول ما يأم به المسلمون إذا بقوا أو إذا ميزوا " .^(٤)

وإذا كانت معرفة الله تعالى متحققة بالضرورة ، التي تعني ملازمة الجيلة البشرية للإقرار بربوبية الله تعالى ، وفراذه يستحقاق العبادة ، كذلك يمكن تحقق حصولها بغير هذا الطريق ، ويكون ذلك عند انطماس معالم الهداية في قلب العبد ؛ بسبب وجود الموانع الصارفة من تحقق مقتضى تلك الهداية النظرية اللازمة للجيلة البشرية ، فكثرت عنابة الله بهذا الخلق الضعيف أن جعل الطرق الدالة عليه أعظم الطرق وأوسعها ، فالإلهام^(٥) أو الكشف^(٦) طريق إلى معرفة الله تعالى وهو هداية

(١) نظر المال والحق ، المشهورتان : (١/٢٢٦) .

(٢) مسدين أحد المعتزلي أو جعفر ، القاضي بالحلي ، أحد المعتزليين وأزم القاضي فيما يذكر بالاعتقادي حتى يرفع بكتهم ، وكان يقيم الأشعرية في ذلك ، وكان عالماً بصولة ، له تصنيف عدة ، توفي سنة ١١١٤ هـ .
انظر سير أعلام النبلاء ، وهداية وهداية ٦٩٠٦٨/١٢

(٣) فتح الباري : (١٩/١٢٣) .

(٤) جزء في الفروع : (١٢٠/١٦٨) .

(٥) الإلهام في اللغة - التفتي ، يقال : إلهام الله الخير ، إلهامه إلهامه قال تعالى : [فإلهامهم نورها ونورها] (النجم : ١٠) قال الراغب الأسدي : [إلهام الشيء في الروح ، وخصص ذلك بما كان من جهة الله تعالى ووجهه الباطن الأمل] الفوائد - ١٥٥ .

يقول الإلهام في القيم في الإلهام له : [موهبة سريرة لا تتل بكتب البينة] سراج السالكين ، (١/١٧١) .

(٦) الكشف دليل حسن بآثار الإلهام ويعرف بأنه : [الإطلاع على ما وراء الحجب من المعاني الخفية ، والأشياء المنطقية وجوهاً وحما] التوفيق المبرجاني - ١٨٤ .

من المولى يختص بها من يشاء من عباده ، وقد يحصل بسبب المجاهدة وترك
العلاق كما يقول الصوفي . مع الاحتراف ، وقد يحصل بمحض فضل من الله عز
وجل ، فلهذا كتب عبده للإيمان به و التزام عبديه وهذا ما حكاه القرآن الكريم لنا ،
حيث قال في محكم القرآن : { وَإِذْ لَوْحَيْنِ إِلَى الْجُودَارَيْنِ أَنْ ابْكُوا يَابِ وَيَرْشُدِي قُلُوبَا
لَنَا وَاتَّقِنَا فَانَكَا مَذْمُورِينَ } (سورة ١١١) وتفسير الوحي لشكركم في الآية بالإلهام هو
قول طائفة من السلف : قال الحسن البصري : " ألهمهم الله عز وجل ذلك " . وقال
السدي : " كتب في قلوبهم ذلك " .

يقول شيخ الإسلام " وليس من المنع وجود العلم بشيئ من الصانع وصديق
رسوله إلهاماً . فنعرض للمدعي استقاع ذلك ، يقتدر إلى دليل ، فطرق المعارف متنوعة
في نفسها ، والمعرفة بالله أعظم المعارف ، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها ، فمن
حصروها في طريق معين بغير دليل يوجب فيها علماً لما سوى تلك الطريق لم يقل
منه ، بل لنفي عليه الدليل ، كما أن المثبت عليه الدليل " .

لما ما يؤخذ على الصوفي في هذا الجانب ، فإنه يتلخص في تقسيمه لمعرفة
إلى قسمين ، بحسب الطريق الموصل إليها ، و إبقاء لروح من الخصوصية على تلك
التي تحصل للعبد بطريق الكشف . كما يعبر عنه الصوفية . أو بالإلهام كما تعارف
عليه أهل الفسفة والفصاحة . وهذا في حقيقة مبني على اعتقاد شائع عند المتصوفة ،
إذ يحثون الإلهام مصدراً من مصادر التلقي ، والذي يسلم منزلة الوحي عندهم .

والأصل في حجة الإلهام واعتباره من الممتلكات الشرعية في الدين أن يستند في
دلائله إلى نصوص الكتاب والسنة وأن لا يستقل بحكم شرعي لا أصل له فيهما ،
وإن ذلك كان الإلهام في هذا الباب قد استوفى شرط تحكمه والعمل بمقتضاه ؛ حيث
استند اعتباره لما قام عليه الدين جملة وتفصيلاً فوفق أمراً ضرورياً قد جعل
لله تعالى خلقه عليه ، وأمرهم به ، وهو معرفة سبحانه رباً ، خلقاً ، ورفقاً ، مديراً
، آمداً ، ومن ثم فوجه له بالعبادة وحده .^(١)

ويبين الإمام ابن القيم الضابط الذي يستند في هذا الباب ، حيث يقول : " والرويا
كالكشف ، منها رحمتي ، ومنها نفسي ، ومنها شيطاني ... " إلى أن قال : " ورويا
الأنبياء وحي ، فيها معصومة من التلويح ، وهذا اتفاق الأمة ؛ ولهذا أقدم الخليل
على ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام بالرويا .

ولما روي عنهم فخرهم على الوحي الصريح ، فإن واقعه و إلا فلا " .^(٢)
وينص الضابط والشرط بقرير الإمام الشافعي هذه الحقيقة ، يقول : "... لأن
الرويا من غير الأنبياء لا يحكم بها شرعاً على حال ، إلا أن تعرضها على ما في
أدينا من الأحكام الشرعية ، فإن سوغتها عمل بمقتضاها ، وإلا وجب تركها
والإعراض عنها " .^(٣)

(١) انظر بحث الإلهام في كتاب : المعرفة في الإسلام لديبديب القرنين ١٠٠٠هـ ، ١١٠٠هـ .

(٢) مدارج السالكين (١/٢٧٥) .

(٣) الإلهام (٢/٧٧) .

لهذا فإن الإيمان ليس القديم يرى أن الكشف الصحيح هو ما كان دليلاً للعبد بعينه في معرفة الحق الذي بعث الله تعالى به رسوله يقول: "فالكشف الصحيح: أن يعرف الحق الذي بعث الله به رسوله، وأنزل به كتابه معطية لقلبه، ويجرد إرادة القلب له ليعتد به وجوداً وحقاً، هذا هو التحقيق الصحيح وما عاقبه فغزير فحيح" (١)

ويرجع هذا الأصل إلى اعتقاد كنفية الطرق والمسلوك التي شرعها الدين للاستقلال على مسلكه وأحكامه: علماً وصلاً، جملة وتفصيلاً، وهو مقتضى التسليم والإيمان بقوله تعالى: {الْيَوْمَ اكْتَفَيْتُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَاتَّمَنْتُمْ حُرُوفَكُمْ فَسَيُكَفَى وَرُضِيَتْ لَكُمْ أَلْسِنَتُمْ دِينًا} (هود:٢)

واعتماد حصول البيان القام بالشرع، لا يمنع الاستقلال بما يدل عليه ويوافقه من طريق النظر أو الكشف، وإما يقع المخطور في اعتقاد أن ثمة هدى ونور مستقل ببقائه دليل سوى دليل الشرع، ولهذا المعنى نشر العلامة عبد الرحمن السبكي (٢) بعد عرضه للمسلوك الشرعية السلفية وبها حصول الكنفية والاستغناء بها صا سواها، ومن ثم المسالك الظنية التي خلط سالكوها الحق بالباطل وبين ما انتهكت عليه منها، حيث قال رحمه الله تعالى: "مهما يكن في السالكين الحائزين من الوهن فإما لا يمنع أن يستند إليهما فيما ليس من الدين ولا ينفعه الدين، بل لا تنفع أن يكون إليهما ما يوصل في كثير من ذلك إلى اليقين، فإن الشرع لم يتكفل ببيان ما ليس من الدين وكذلك لا يرى كثير حرج في الاستقلال بما يوافق السالكين بعد الاعتراض بأنهما كاذبان شاكين، إذ لا يلزم من كذبيتها أن لا يثبت في غيرها ما يمكن أن يستدل به على الحق، وإما الممنوع الباطل هو زعم لهما غير واليهين ببيان الحق في الدين" (٣)

هد من جهة، ومن جهة أخرى فإن التفاضل في المعرفة من جهة الطريق الموصول إليها أمر يحتاج في دليل، إذ العبارة في حقيقة هذه المعرفة وما يترتب عليها من نقاء ويقين، بطمس صاحبها من ذنن الشرك والكفر والذي تطلعت للنجاة بصحاء الإيمان من دونه.

قال تعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الثَنُّ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ} (٤)

وفي آية أخرى وفي الله تعالى تحقق الإيمان لكثير من الناس إلا مع تلبسهم بالشرك، يقول سبحانه: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} (سورة:١٠٦)

وكيف أن يكون لعله الله، قد عرّف الله عز وجل، عليهما، القرآن عزوا، حتى أسمع بعونه، ولم تلقه تلك المعرفة ولا ذلك الإقرار، لأن العبارة بالاعتقاد والتسليم، الذي يتبع تلك المعرفة، قال تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (النساء:٦٥)

(١) مدارج السالكين (٢١٤/٣).

(٢) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد السبكي الشافعي، توفيه من القضاء سنة ١٢١٢هـ تولى رئاسة القضاء في مصر وقلب بفتح الإسلام، له تصانيف كثيرة منها: التكميل، والفتاوى، والكشف، ومسلمنا في كتب الرجال وغيرها، توفي رحمه الله ١٢٨٩هـ بالأندلس (٢١٤/٣).

(٣) التكميل (٢٦٠/٣).

التقليد وحكم العقل

من خلال عرض آراء المتكلمين السابقة في قضية المعرفة يمكن لما تحديد مواقفهم المتباينة من قضية التقليد في العقل ، حيث تبني هذه القضية مسألتها على الضرورة العقلية المتصلة في إيجابهم للنظر ، وأنه السبيل الوحيد للمعرفة ، ومن خالفهم في هذه القضية لابد أن يتحدد اتجاهه من التقليد وفق ما يقتضيه موقفه من النظر ابتداءً .

و نتيجة لما سبق يصبح موقف المعتزلة المتمثل بالرأى المتمثل بالتقليد ضرورة حتمية يقتضيه مذهبهم العقلي الذي يدعو إلى أن المعارف لا تنال إلا بالنظر والاستدلال . يقول القاضي " إن قول به - التقليد - يؤدي إلى جحد الضرورة ، لأن التقليد من يقول يقدم الأجسام ليس بلولى من تقليد من يقول بحثونها " (١) حيث يعرفه بأنه : " قبول قول الغير من غير أن يطلبه بحجة وبرهنة حتى يجعله كقائده في عقله ، وما هذا حاله لا يجوز أن يكون طريقاً للعلم " (٢) .

ومع مساهلة الأشاعرة للمعتزلة في قضية التفكير إلا أنهم يتفرون معهم في نه التقليد ، وكان هذا نتيجة حتمية لإيجابهم النظر كما تقدم . (٣)

ويبرهن متكلمون على فساد التقليد وعدم جدواه في الوصول إلى المعرفة الحققة ، أنه يجوز على العقل الوقوع في الخطأ والصواب دونما تمييز ، وما كان حاله كذلك لا يصلح أن يكون حجة لصالحه ، وأنه لو أمكن الاستناد إلى التقليد لما أرسل الله الرسل بالمعجزات والبراهين حتى يصل الناس إلى الإيمان بطريق التفكير والنظر في المعجزة الموجب للعلم بها ، ولعذر الناس بكفرهم ، يقول القاضي عبد الجبار : " لو كان ضروريا ، لوجب أن يكون من يعدم هذا العلم مخذوا في ذلك ، لأن ذلك ليس بإفاته ، وهذا يوجب في التفكير أن يكونوا معذورين في تركهم معرفة الله تعالى و غير ذلك من المعارف " (٤) . وما أن النظر والاستدلال هو سبيل العلم الوحيد ، فإثبات العلم بغير طريقه جهل وضلال ، و التقليد لا يخرج عن كونه دعوى لا برهان لها فثبت عدم إمكان الاحتجاج به في باب العقل .

يقول الحافظ ابن حجر في حكاية حجته على دم التقليد : " واستدل بعضهم بأن التقليد لا يلد العلم ، إلا لو أفاده لكل العلم حاشا لمن قال في قدم العلم ، و لمن قال في حدوثه ، و هو محال لإلصاقه إلى الجمع بين التفرسين " (٥) .

(١) القاضي (١٢٢/١٢) .

(٢) شرح الأصول الفقهية ، ٦١ .

(٣) هذا هو قول القاضي ، ونظر قواعد العقل العربي ، ٢٦ ، ولانيسوي في الدين الإسلامي ، ١٨١ .

(٤) شرح الأصول الفقهية : (٥٢) .

(٥) فتح الباري - (١٢ / ٣٥١) .

ومن هنا طلقوا الأحكام المجازة التي هي محض افتراء ؛ إذ لا دليل عليها من كتب ولا سنة ، حيث ذهب المعتزلة إلى تكفير المعتد بينما يعتقد تلميذه جمهور الأشاعرة^(١)، فيخزون بذلك إجماع الأمة في قبول إيمان من أعلن كلمة التوحيد وأقرم شعار الإسلام .

رأي الشيخ الصلوي:

بناءً على ما تقدم من عرض أقوال الشيخ الصلوي في قضية المعرفة وما لمسه من اعتدال طاهر فيها ؛ نجدد يصحح إيمان المعتد الذي استألفه إيماناً وعجز عن قيام الألة ، بل يجزم بإيمانه ؛ محلاً ذلك أنه ليس عنده ظن في حقيقة الإيمان ، وفي المقابل يرى الصلوي أن التقليد الذي يضر بصلحيه ويوقعه في شبهة هو تقليد أهل الكفر ، إذ لا عذر لهم في ذلك ، وقد ألفت العجة عليهم

يقول في تفسير قوله تعالى : {إِنَّ الظَّالِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْحَقِّ شَيْئاً} (سورة يونس: ٣٦) سراد بالظن خلاف التحقيق يشمل الشك والوهم . وهذا الكلام في حق الكفار الذين اتبعوا غيرهم في الكفر ، وقد وسم فيه ، فلا عذر لهم في التقليد دليلاً ولا لغوي . وأما المؤمن الذي استألفه بالإيمان ، حيث عجز عن قيام الألة على التوحيد ، والذي اعترف فيه ظن من هذا القبيل ، بل هو مؤمن جزماً لأنه ليس عنده ظن بل جزم مطابق للواقع . وربما إن دلم على الصدق و متبعة من بقلده يرتقي في التوحيد إلى مقام أعلى ولجل من مقام من قلده . وأما القول بأنه كفر لجهلاً يعرف لأبي هاشم الجبلي من المعتزلة فلا يقول عليه^(٢) .

ومع هذا فإنه يرى أن من ترك النظر مع القدرة عليه يكون أثماً ، يقول : " وحاصل ما لحظ عليه كلام الأئمة أن من عرف الله بالقلوب ولو جملها ، ولو لم يكن بمسئلاج أهل الكلام ، فهو مؤمن قطعاً ، ومن عرفه بلا دليل أصلاً بل بالتقليد ، ففيه سنة كقول :

- الأول لأبي هاشم الجبلي ، ونفس المعتزلة . ونقله عن أهل السنة كتب . إذ يمهت غير صحيح في الأخيرة ، وأما في الدنيا فالتقوا على إيمانه ، أقوله تعالى : { ولا تقولوا لنبي آتيناكم السلام لمست مؤمناً } (سورة هود: ٩٠) .

- الثاني هو صحيح ، إلا أنه عاص لترك النظر مطلقاً ، كان فيه أهلية للنظر أم لا .

^(١) نظم كلام الصلوي في حاشية الموهبة ، وظهر نسخة لمراد الجمهوري (١٩٠٩) .
^(٢) الفتية على المجازين (١٩٧٧) .

- الثالث هو صحيح إلا أنه عاين بترك النظر، إن كان فيه أهلية للنظر وكل من شكنا من المعرفة "، إلى أن قال: "والحق الذي عليه المعمول أنه مزمع عاين بترك النظر، إن كان فيه أهلية" (١).

ويبين الصاوي مراتب العلم وما هي قرينة قتي لابد من تحققها حتى تتم المعرفة لدى المومن فينبو بها من التقليد الذي كثر الكلام في التحذير منه ، يقول " واعلم أن العلم مراتب : الأولى العلم بالدليل ولو جملها ، ويسمى علم يقين وهذا هو المطلوب في التوحيد الذي يخرج به المكلف من ورطة التقليد وهو الجزم من غير دليل وفيه خلاف .

الثانية : العلم مع مراقبة الله ، ويسمى حين يقين .
الثالثة : العلم مع المشاهدة ويسمى حق يقين " (٢).

المنقصة:

لقد سلك الإمام ابن حزم مسلك هذه في نحص شبه المتكلمين حول مسألة التقليد ، وكان من أبرزها بهذا : الاستدلال بوجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن من وجبت متابعته لا يعد تقليده نعم ، بل لا يطلق عليه مسمى التقليد ، يقول : " التقليد أخذ المرء قول من هو دون الرسول صلى الله عليه وسلم ممن لم يأمرنا باتباعه وأخذ قوله ، بل حرم علينا ذلك ، وأما أخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله تصديقه وطاعته فليس تقليداً ، بل إيمان وتصديق ، واتباع الحق ، وطاعة الله ورسوله " (٣) إلى أن قال: "والقرآن إنما فيه تقليد الأبناء والكبراء والسادة في خلاف ما جاءت به الرسل ، وأما اتباع الرسل فهو قتي لوجب ، لم يلزم من اقتباص أصلا " (٤).

وأما كلامه في نحص حججهم بأن العلم لا يتكلى إلا بطريق البرهان . والتقليد ادعاء لا دليل معه ، فإنه يرجع إلى بيان طرق تحصيل العلم ، وعدم اقتساره على طريق النظر والبرهان حيث بين رحمه الله تعالى أن العلم هو " اعتقاد الشيء على ما هو به فقط ، وكل من اعتقد شيئا على ما هو به ولم يتحقق فيه شك فهو عالم به ، وسواء كان عن ضرورة حس ، أو عن بديهية عقل ، أو عن برهان استدلال ، أو عن تكبير الله عز وجل له ، وخلقه لذلك المعتقد في قلبه " (٥) فمن كان دليله على معرفة الله فسلوته أو إلهام وهداية لم يطالب بالبرهان .

(١) حاشية جوهرة التوحيد ، ١٢٠.

(٢) المرجع السابق (٨٥/٤).

(٣) الفصل (٣٧/٢).

(٤) الفروع المرجع السابق (٣٧/٣).

(٥) المرجع السابق (١٠/٢).

وقد استعمل - رحمه الله تعالى - بحال جمهرة المسلمين الذين لا يعرفون علم الكلام، ومنهم فئة أصنام، وأصحاب حديث، وكيف أن الله تعالى قد حبيب إليهم الإيمان وزيّنه في قلوبهم، حيث يرجع ذلك القبول وذلك المحبة إلى القطرة التي جبلهم الله تعالى عليها ابتدأه، يقول: "قد سمى الله عز وجل راسخين القوم الذين زين الإيمان في قلوبهم وحببه إليهم، وكرهه إليهم الكفر والمعاصي، فضلا منه وبعده". وهذا هو خلق الله تعالى الإيمان في قلوبهم ابتداء، وعلى أنفسهم، ولم ينكر الله في ذلك استدلالاً أصلاً، وبالله فتوفيق "ويؤكد هذه الحقيقة الإيمانية التي صرحت بها لرواحهم"، وليس هؤلاء متكئين لأبائهم ولا لكبرائهم، لأن هؤلاء مقررون بكنسهم، محققون في قلوبهم، أن آباءهم لو كفروا لما كفروا هم، بل كلوا يستحلون قتل آبائهم ورواسيتهم وخرابهم منهم".^(١)

ومع ذلك فإنه رحمه الله لم يخل جانب النظر وأهميته، بل أكد على وجوبه لمن يحتاج إلى ذلك، إما بسبب شبهات عرضت له لا يمكن ردّها إلا بطريق النظر، أو لكونه من الكثر الذين خلقوا لمرئيتي صلى الله عليه وسلم فلمروا بالإتيان بغيره وإن وقد سبق لي عرض هذه المسألة بشيء من التفصيل، وبذلك يتبين وعن الأسس الذي بنى عليه المتكلمون رأيهم في مسألة التقليد.

وبهذا الذي تقدم من بيان الموقف الحق تجاه التقليد في باب الإيمان تظهر مخالفة الشيوع المسموي لمقيدة السلف في إيجابه للنظر وتلقيه من تركه والحكم عليه بالخصيان، وقد سبق أن النظر لا يجب إلا على بعض الأحيان وفي بعض الأحيان ولكنه مع تأكيده إياه قد أصاب في إقرؤه بصحة إيمان السلف الذي امتلا قلبه إيماناً.

كما جلد عن الصواب حين قرر أدلة المتكلمين، وجعلها طريقاً تكليفاً لمعرفة الله تعالى كما يجب^(٢)، يقول الإمام الشوكاني: "ومن أعمى النظر في ألحاح القول وجدّها صحيحاً، فإن كثيراً منهم نجد الإيمان في صدورهم كالحبال الزلزلية، ووجد بعض المتعلقين بعلم الكلام، المستغنيين به الخلقين في مقرراته، التي يتجذب فيها أعينهم لا يزال يلقص يلقص ويتقص منه عروة، فإن أتركه الألفاظ فربما نجا، وإلا هلك، ولهذا تملأ كثير من الخلقين في هذه العلوم المشغولين في أنواعها في لغز أسره لي يكون على نيل العجائز، ولهم في ذلك من الكلمات المنظومة والمنثورة ما لا يخفى على من له اطلاع على أخبار الناس".^(٣)

(١) الفصل (٣٨٣).

(٢) وهذه المسألة قد وضحتها عند عرضها في البحث الثاني.

(٣) لشد القول في تحقيق الحق من علم الأصول ٢٦٦

الاستدلال على وجود الله تعالى

كثير مما سبق أن اعتقد السلف في فطرية معرفة الله تعالى ، هو مقتضى التسليم بنصوص الكتاب والسنة والإجماع ، ول ذلك الاعتقاد حقيقة في النفس البشرية لا يمكن نفيها ، حيث يستند في موطنه إلى الإذعان بالضرورة الفطرية التي تحتم التسليم بالمبادئ الأولية^(١) والمسلّمات اليقينية التي هي أساس التفكير البشري والاستدلال العقلي .

وتتمثل هذه الحقيقة في التصور السليم ، المعرور الأساس الذي تدور حوله الطرق الفسرجية في الاستدلال على وجود الله تعالى ، حيث تعتمد هذه الطرق العقلية على مبدأ السببية ، الذي يقوم عليه دليل الخلق والإيجاد ، و دليل الإحكام والإتقان . وبذلك فقد مثل هذا المبدأ أسس مبدئي التفكير البشري ، الذي ميز الله تعالى به الإنسان ، ليكون دليلاً حادياً إلى معرفته تعالى إذا ضلّت بسلحها الأهواء .

ويتعين الاستدلال بالعقل على وجود الله تعالى عند قطعنا معالم الفطرة الكائنة في النفس البشرية ، وذلك حين نحول المواقع الصارفة دون الوصول إلى هذه الحقيقة الفطرية ، فإني هذا دور العقل البشري ليكون هو الهادي بإذن الله تعالى إلى معرفته ، حيث تنحصر وظيفته في إعصال المبدأ الفسرجي ، والركيزة اليقينية ، وهي دلالة الأسباب على مسببها .

وقد نيه القرآن الكريم العقل البشري إلى إدراك هذه الحقيقة حين خاطب المشركين ، بطريق التقسيم الحاصر ، حيث قل في محكم التنزيل : (أم خلقوا من غير شيء ؟ أم هم الخالقون) (البقرة : ٥٢) فلمعنى : " أخلقوا من غير خالق خلقهم ؟ فهذا مستنع في دقة العقول . أم خلقوا أنفسهم ؟ فهذا أشدّ استعجاباً . قطع أن لهم خلقاً خلقهم ، هو الله سبحانه . وقد ذكر سبحانه الدليل بصيغة الاستفهام الإنكاري ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بتبعية مستقرة في النفوس لا يمكن لأحد إنكارها ، فلا يمكن صحيح الفطرة أن يدعي وجود حدث بدون محدث أحدثه ، ولا يمكنه أن يقول : إنه أحدث نفسه " (٢) .

وقد بين بذلك أن القرآن الكريم في خطابه للنفس البشرية ، من أجل تقرير هذه الحقيقة ، يأسر بإعصال التفكير والتدبر ، حتى يصل إلى تلك المبدئي الفسرجية والمسلّمات اليقينية ، التي لا يمكن ردها ، ولا الاستدلال عليها ، يرتفع بذلك الغطاء الذي حال دون الشعور بها .

(١) المبدئي الأولية هي التي لا تقدر على شيء أصلاً بعد توجه العقل إليها ، يقول الجرجاني : هي التي لا تحتاج إلى غيرها بخلاف المسائل إليها كانت بالر من القامح " التصريفات الجرجاني ٢٥٠ .

(٢) فرد على المسلمين ٢٥٢ .

المعرفة الله تعالى فطرية في الفهم ، سواء حصل العلم بها ضرورة ، أو بالثبوت النفس إلى ذلك ، الشعور ما بطلبه والحاجة إليه ، ويمكن أن يشمل ذلك الالتفات بصورة دليل تكون مقتضاه فطرية ، لأن الاستدلال على وجود الله تعالى في أصل الأمر يرتكز على مبدأ فطري لا يمكن الاستدلال له ، يقول شيخ الإسلام "والشبهات القليلة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بغيرها ، لأن غاية الفهم أن ينتهي إليها ، وإلا وقع الشك فيه لقطع طريق النظر والبحث" (١) وهذا ما حكاه أفغري عن نفسه حين حلت شبهات بيده وبين هذه الأوليات الفطرية ، حيث سمي ذلك الشك في تلك المسلمات مرساً ، وبين أن طريق اعتداله ونجاة منه لم يكن بنظم دليل ، وإنما بنور فقه الله تعالى في صدره (٢)

وفي بيان فطرية الأوليات التي يقوم عليها الاستدلال على وجود الله تعالى ، يقول شيخ الإسلام : "وإن كان فيها قوة تقتضي المعرفة بنفسها ، وإن لم يوجد من يطلبها أئمة المعرفة ، لزم حصول المعرفة فيها بدون ما تسمعه من أئمة المعرفة ، سواء قيل : إن المعرفة ضرورية فيها ، أو قيل : إنها تحصل بسبب كالأئمة التي تنظم في الفهم من غير أن يسمع كلام مسئول ، فإن الفهم بفطرتها قد يقوم بها من النظر والاستدلال ما لا يحتاج معه إلى كلام أحد ، فلي كل مولود يولد على هذه الفطرة : لزم أن يكون المقتضي للمعرفة حاصل لكل مولود ، وهو المطلوب" (٣)

وبذلك يتضح الفهم الفطري ، في الاستدلال على وجوده سبحانه ، بعيداً عن التثديد والتوضيح ، صريحاً واضحاً قريباً من النفس البشرية ، حيث يحاطب بها تلك الخلق التي غرست بذاتها ، فما إن تكلم بها إلا وتدرك ببنيتها فطرتها ذلك الشعور الذي يدلها على الخلق سبحانه رباً خلقاً ، لا أحد يستحق العبادة سواء .

ويسبب بعد المتكلمين عن تصور هذه الحقيقة ، ولما التزموا من أصول فاسدة في وجوب الاستدلال إلى العقل للدلالة على أصول الإيمان ، واعتقاد عدم كفاية الأدلة الشرعية في ذلك ، نجد أن الطرق التي سلكتها في الاستدلال على وجود الله تعالى قد بلغت على تصورات طسعية لا حقيقة لها ، يكتنفها فكثير من الغموض والتعقيد ، حتى خرجت بها في كثير من الأحيان عن المقصود ، هذا إلى جانب ما قبلها طريها من أمور مبتدعة ، أثرت على صفاء المعتقد في ما يجب في حق الله تعالى ، أو يستتبع عليه فسلرت صحة المتكلمين في هذا الباب عدداً من الأئمة المبتدعة لا أساس لها من الشرع وهي كالآتي:

١. دليل حدوث الأجسام.
٢. دليل وجوب والإمكان.

(١) الفهر : (٣٠-٣١).

(٢) المقادير لشيخ الإسلام ٢٣

(٣) الفهر : (١٤٩، ١٥٠، ١٥١).

دليل حدوث الأجسام

بعد هذا الدليل عند علماء المتكلمين من الأصوليون القوية التي لا يتم إيمان المرء إلا باعتقاد دلالته على وجود الباري جل وعلا ، إذ لا يتمكن - عندهم - من إثبات الصانع إلا به ، وكان أول من ابتدع هذا الطريق المعقولة ، وقد صرح بذلك شيخ الإسلام حيث قال: " والمعقولة كلوا هم أئمة الكلام في وجوب النظر والاستدلال بطريقة الأعراض و الأجسام وما يتبع ذلك " (١) ولشيخ الإسلام كلام يرجع فيه هذا الدليل إلى الجهم بن صفوان (٢) ، (٣)

و قد أرجع القاضي لولية الاستدلال به لأبي الهذيل من شيوخ المعقولة (٤)

ويقوم هذا الدليل على أربع دعائم تجتمع في اعتقاد أن الأجسام لا تظفر من الحوادث وهي : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة ، والسكون ، وعدم انفصال الجسم عنها ، يعني أنه حادث مثلاً (٥) وتكون كالقلى على حية التفصيل:

١. أن في الأجسام معنى هي : الاجتماع ، والافتراق ، والحركة والسكون ، وبين ذلك : أن اجتماع الجسم بعد أن كان متفرقاً يحتاج إلى مخصص ، وما كان كذلك فهو محدث ، ولهذا يقال ذلك في السكون بعد الحركة ، وسنله يقال في الافتراق ، ودلالته كقرب ، فإن الذي لراه من الأجسام إنما يكون بعد اجتماعها ، والافتراق يكون بعد الاجتماع ، إذا فالافتراق دلالته على حدوث الأجسام من قوى الأئمة

٢. أن هذه المعاني محدثة و تحرير هذه الدعوى أثبتت أن هذه أعراض (٦) والأعراض حادثة والدليل على حدوثها أنه يجوز عليها الجمع فيمتنع عنها القمم ولا توسط في ذلك

٣. أن أي جسم من الأجسام لا يخلو من الأعراض ، فالجسم إما متحرك وإما ساكن ، والحركة والسكون أحدهما ، والدليل على عرشيتهما كما سبق ، أنه يجوز لها زهاء ، فتذهب الحركة مثلاً ويحل السكون ، والعكس بالعكس ، فإثبات حلول هذه المعاني في الجسم يعتمد على مبدأ الإدراك الحسي ، الذي يميز الأجسام المتحركة من السكونية والمستتعة من المتفرقة .

٤. أنها إنما لم يخلو الجسم منها ، وجب حدوثه مثلاً ؛ لأن حفظ هذه المعاني في الوجود المحدث ، وارتباط الجسم بها يعني عدم إمكان تفككه عنها ؛ لذلك وجب أن يكون حادثاً مثلاً (٧)

(١) شرح (١٩٨/٩٩)

(٢) هو أبو حنيفة جهم بن صفوان الراسبي الذي قال بالإنجاء والاشترار إلى الأعمال ، ونكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الإنسان معرفة الله فقط ، وزعم أن الجنة والنار عيان وتلقين ، يفرق بين فرق ٢٢١

(٣) فخر بندهاج قصة القوية (١٥/٨)

(٤) شرح الأصول الخمسة (٦٥)

(٥) مناقب الإمامين ، عند فخر بندي (٣١٨/٢)

(٦) العرض : هو الموجود في شيء غير مطلق به لا كجسم مفرد ولا يصح أن يوصف بكونه ما هو فيه [المواضع المشاهدة] ، أو ما لا يقوم بنفسه ولما يحتاج إلى جسم يقوم به ، مثل الحواس والشموس والسموات والمبشرات والخراب والخراب [الفرق بين (١٢٨/٩) وشرح ، المواقف للشيخ ٩٦]

(٧) شرح الأصول الخمسة (١١٦/١٠٧١٠٥٠١٠٤٩٩/٩٢٠٩٥)

وهذا يرى القاضى عبد الجبار أنه يمكن من إثبات حدوث العالم ، لإثبات ذلك احتياجه لمحدث أحدثه ، ويستخدم طريق السير والتقسيم لإثبات ذلك ، ويقول : " لا يخلو إما أن تكون قد أحدثت نفسها ، أو أحدثها غيرها " ، ويترجم على هذا القول من الأول ، بأن القابل يجب أن يكون متقدماً على فعله ، والمستحيل بذلك أن تحدث الأجسام نفسها ؛ لأنه يلزم من ذلك اتصالها بالقدرة حال عجزها .
 بقي الفرض الثاني وهو إثبات محدث لها ، ويجب أن يكون متقدماً لها ، لاستحالة إيجاد الحادث للحادث ، يقول : " ظم يبق (لا يفرض الثاني ؛ وهو أن يكون الذي أحدثها فاعل مختلف لها ، وهو الله تعالى الذي ليس كذلك شيء " .^(١)

وقد تابع الأشعرية من تقدمهم من الفرق في ابتداع هذا الأصل ، وجعله سبيلاً إلى معرفة الله تعالى ، كما هو مقرر في الكثير من كتب الأشعرية^(٢) ومع إجماعهم على أهمية الدليل وحصول المطلوب به ، إلا أن طرق عرضهم لهذا الدليل تختلف ، ولكن لا يخرجها هذا الاختلاف عن المقصود ، وحيث ينتهي هذا الدليل على مقدمتين هما :
 ١ . العالم حادث .
 ٢ . وكل حادث له محدث .
 فنتيجة هذا العالم لابد له من محدث .

وتستند المقدمة الأولى في إثبات حدوث العالم ، إلى تسليمه لجواهر^(٣) وأعراض ، وأن العرض حادث ، ولا يمكن لفصل الجوهر عنه ، فصار بتلك حلتاً مثله^(٤)

لما المقدمة الثانية تستند إلى استتاع التسلسل في الحوادث ، وأنه لابد من رجوع إلى واجب الوجود ، يستحيل عليه عدم .^(٥)
 وهذا فراي يعرض للدليل كاستلزامه من المحترقة ، ويقول : " والإكوان حادثة ؛ لأن كل كون فله يصح عليه العلم ، وكل ما صح عليه العلم استتاع عليه القدم ، وما استتاع عليه القدم فهو حادث ، ثبت أن الجسم لا يخلو عن الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، إذن الجسم حادث " .^(٦)

ويصل بذلك إلى إثبات احتياج هذه المراتب لمحدث أحدثها ، هو واجب الوجود ؛ لاستتاع التسلسل بين الحوادث ، فيقول : " إنه لما ثبت أن العلم ما كان موجوداً ثم كان موجوداً ، فعقيدة العلم قليلة لعدم و قليلة للوجود وكلما كان كذلك ترجحان وجوده على عدمه ؛ لأجل ترجيح مرجح ، ثابت أن وجود العلم يحتاج إلى الموجود المؤثر " .^(٧)

(١) المرجع السابق : ١١٩ .

(٢) انظر المواقف للشيخ ٢١٥ .

(٣) الجوهر هو : [الموجود لا يفي موضوع يسمى أن ماهيته (لا يحدث كذا لا في موضوع)] المباحث المشترقة (١٣٨١) .

(٤) المواقف للشيخ ٢١٥ .

(٥) انظر المرجع السابق : ٢١٦ والإرشاد للشيخ ٢٩٠٢٨ .

(٦) نهاية صفوح ١٢٢ .

(٧) المطلب المأخوذ : (٢١٢/١) .

رأي الشيخ الصلوي :

تتعدد عبارات الصلوي في الاستدلال بدليل حدوث علي إثبات ثبوت علي تعالى ، وكلها تدور في إطار المعالي السابقة ، حيث يقول : " العلم حادث ، وكل حادث له محدث " .

ثم يقرر دليل التضمين ، ويبدأ بالصغرى : " حدوث العلم " ، ويستدل على صحتها ببيان المتكلمات التي تقبل عليها ، مع الاستدلال لكل مقامة منها .

لما المقامة الأولى ، التي يبين عليها دليل حدوث العلم ، إثبات أن " العلم متغير " ، و دليلها يستدل إلى الإزاحة الحاصي ، حيث طمعت " بالمعاهدة " .

ولما المقامة الثانية " كل متغير حادث " ، فيقرر الاستدلال عليها بوجود التزام بين التغير والحدوث ، حيث يقول : " فإن كان موجوداً بعد عدم حدوثه ظاهر وإن كان معدوماً بعد وجود ، فكل ما جاز عليه العلم لتمام استحصال عليه القدم " .

ثم يبين وجه التزام بين التغير والحدوث ، بتقسيم العلم إلى أجزام وأعراض ، لحدوث الأعراض بمشاهدة التغير ، والأجزام لملازمتها لها ، وملازم الحادث حادث بالضرورة " .

فيصل بذلك إلى صحة المقامة الأولى . " فينتج العلم حادث " . (١)

ولما دليل التضمنية فكبرى " كل حادث له محدث " ، فيستدل إلى وجوب إثبات المرجح ، الذي كان به ترجيح الوجود على عدم ، يقول : " وإلا لزم الترجيح من غير مرجح ، وهو محال ، فينتج العلم لا بد له من محدث " .

والإثبات أن المحدث هو الثبوت تعالى ، يستدل بما يجب أن يتصف به القادر على الإيجاد من وجوب الوجود ، منعاً للتكامل والقدرة السابقة للعلم ، وغير ذلك ، يقول : " وهذا المحدث واجب الوجود إلى آخر الصفات التي يتوقف عليها الإيجاد ، وإلا لما وجد العلم " . (٢)

ويذكر عبارة أخرى في تقرير الدليل ، هي أقرب للبصرة . " إن تقول العلم جازز عليه عدم ، وكل ما جازز عليه عدم استحصال عليه القدم ، أنتج : العلم استحصال عليه القدم " . (٣)

(١) المرجع السابق ١٠٠

(٢) حاشية جوهرة التوحيد ١٦٠١٥ و نظر بحاشية الفريدة لنبية ١٩٠٢٨ .

(٣) المرجع السابق

المناقشة .

بشروط في الدليل حتى يتم به الوصول إلى المطلوب، أن يكون واحداً بينها، حتى لا يصعب فهم مقدماته ، ويتتالي وتحقق المراد منه ، وأن لا يستند في إحدى مقدماته إلى تقرير وصفي^(١) ، لا يستقيم المعنى المراد منها لعقل ، فيرد عليها المنع . طلب الدليل - ولا قوة فيها لنصه ، وإذا ثبت ذلك ، وعلم احتياج الدليل للوضوح والبرهان ، بأن ضعف دليل حدوث وعدم كفايته في الاستدلال على وجود الله تعالى ، حيث تعتمد مقدماته في إثبات حدوث العالم على مقدمات هي أكثر خطاء منها ، وقد جبر عنها بمصطلحات فلسفية دخيلة ، أكثرها من المعمل الذي يشمل حقاً وباطلاً ، وهذه المقدمات هي : تقسيم العالم إلى جواهر وأعراض ، وأن العرض حدث ، وهو قائم بالجوهر ، وما قام به الحادث فهو حدث ، يقول شيخ الإسلام في بيان جعلها : " طريقة أثبتوا فيها جلي بالخصي ، وأرأوا إيضاح فوائدنا " .^(٢) وتقصي القول فيها كالآتي :

- لما تقسيم العالم إلى جواهر وأعراض ، وأن الجوهر هو الجزء الذي لا يتجزأ ، فهذا الفراض لم يثبت له دليل ، وقد أثبت العلم الحديث بطلانه بإمكان تقسيم الذرة وهي أصغر جزء في الأجسام ، ولها بهذا الانقسام تتحول إلى طاقة هائلة تسمى عد المتكلمين بالعرض .

وقد توصل شيخ الإسلام إلى مفهوم التحول عند التقاء قبل مئات السنين ، وإن كان في المثال الذي قام بخرابه تصور ، أظهره العلم الحديث ، حيث علم أن تحول الماء إلى الهواء من العمليات الفيزيائية التي لا تؤثر في تركيب المادة الكيميائية وهذه العملية تسمى بالتبخر ، فالماء المكون من معادلة H_2O : ثرتان هيدروجين وثرة أكسجين ، لا يتغير ما تغير شكله بإحدى العمليات الفيزيائية المعروفة وهي التبخر ، والكتف ، والتجمد ، والاندماج^(٣) ، ولكن لا يسخن ذلك من صحة ما توصل إليه به في ذلك الزمن ، يقول في معرض دفعه لهذه النظرية : " لأن الموجود لا يقلز به لا يقبل القسمة بالفعل لم تكن فيه أجزاء لا تنتهي ، وإن قيل : إنه يقبلها بالفعل ، فإذا صغرت أجزاءها فليها تتحول وتفسد وتبقى ، كما تتحول أجزاء الماء الصغار هواء ، وإذا استحالحت عند تكملي صغرها ، لم يلزم أن تكون بقية قليلة للانقسامات لا تنتهي ، ولا يلزم وجود أجزاء لا تنتهي " .^(٤)

ولما كلاتهم في أن الجواهر القردة لا تظفر من الأعراض فغير مسلم ؛ لأن الجوهر الفرد لا يرى بالعين المجردة ، أثبت أنها دعوى لا برهان عليها . والصحيح أن الأجسام لا تظفر من الأعراض وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ولكن اختلاف المتكلمين في قابلية جميع الأجسام للحركة

١٠- أي اصطلاحية تكلمية

١١- (٨/٩٦)

١٢- انظر المرجع في الجواهر ، سعد الوبي : ١٠٠ وانظر سلسلة المساهمة الكيميائية ، سعد الوبي : ٧

١٣- (٧٨/٩٦) ، انظر بالمرتب : ٨٦

والممكن جعل الاستدلال بهما محل نظر ، مع أن الاستدلال بهما يهدي ؛ لأنه لا يعقل أي جسم من سكوت أو حركة ؛ لعدم إمكان انحصارهما أو ارتقاعهما من أي واحد ، ففسر الاستدلال المجمع عليه ما كان مثبثا بحصول الاجتماع والافتراق ، لكن الاستدلال بهما لا يمكن إلا بإثبات أن الجسم مركب من أجزاء تنتهي بالجواهر الفردة ، فعاد نقض التليل إلى إحطال هذه النظرية ، وقد تقدم (١).

- وأما الحكم على الأعراض بالحدوث ، فيقيم يستدلون لذلك بالمشاهد عليها ، فقد ثبت تعاقب الأعراض على الجواهر وما يدل على حدوثها ، وينفي عنها القدم (٢) ثم يفترض ما شاب منها على المشاهد ، حتى يصلوا إلى تصويم الحكم بحدوث الأعراض.

وقد ضعف ابن رشد (٣) هذا القيل بأنه لو صح الحكم على تعاقب استدلالا بحال المشاهد ، لما احتجج إلى إثبات حدوث الأجسام بطريق الأعراض ، إذ المشاهد من الأجسام بين الحدوث ، ولكن إثبات حدوث ما غاب عنا منها بقاؤه على المشاهد أصح ، ولأمكن الاستغناء عن الاستدلال بحدوث الأعراض ، والصحيح أنه لا يصح الاعتماد إليه إلا عند التيقن من استواء طبيعة المشاهد بالاعتقاد ، يقول : " فتقول أنتهم على حدوث جميع الأعراض إلى قياس المشاهد على الغيب ، وهو دليل خطأي إلا حيث الثقة معقولة بنفسها ، وذلك عند التيقن باستواء طبيعة المشاهد والغيب " (٤).

- وأما الحكم على ما لا يخلو من الحوادث بالحدوث ، فهو الصفة في إثبات حدوث العلم ، والأسفل الذي اعتمد عليه أهل الكلام في ترجيح نظرياتهم المتعددة ، حيث نزهوا الله تعالى عن حلول الحوادث فيه ، فتفوا بذلك الكثير من الصفات المثبتة في القرآن والسنة .

والمسلم الصالح - رضوان الله تعالى عليهم - توجهات لهذا الأصل ، حيث يعد من الأمور المشبهة التي تشتمل على حق وإبطال ، لذلك احتاج الكلام فيه إلى تفصيل وإيضاح ؛ ليتمكن المرء منه فيؤخذ بذلك الحكم الذي يناسبه.

قد يراد بما لا يخلو من الحوادث : أنه لا يخلو من حدث بعينه ، فهذا معلوم ببداية القول أنه حادث مثله .

ويقال في ما لا يخلو من الحوادث لا يمكن له سبقها ؛ لأنه إن كان سابقا لها كان غائبا عنها ، ولا يمنع الحكم عليه بعدم خلوها من الحوادث ، وإذا علم استنتاج سبقها

(١) انظر بيان تقيس الجهمية : (٢٨١/١) برقمه (١٩١/٢).

(٢) انظر الإرشاد الجوهري : ٢٤.

(٣) هو محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد ، فقيه أسباني ، شافعي باللسان وحنفلي بالقلب ، ولد في الأندلس سنة ١١٠٦ هـ ، وتوفي في ١١٩٨ هـ ، له كتب كثيرة في الفقه والأصول ، علم الكلام والفلسفة ، توفي بطرطبة في ذي القعدة سنة ٥٦٠ هـ ، انظر شذرات الذهب : (٦٢/٤) وشجرة النور الزكية : ١٢٩ ، ومجموع المؤلفين : (٢٢٨/٧).

(٤) كتلف من مناهج الأدلة لابن رشد : ١٠٦ ، ونجس هذا الإشارة إلى أن طين ابن رشد في منهج قياس الغائب على المشاهد في إثبات حدوث الأجسام الفلكية بطل ، لأنه قد ثبت بطريق استواء طبيعة سائر الأجسام في كونها حادثا ، ومما يلي التوصل لذلك.

مع عدم خلوها منها ، بقي أن يكون وجوده مقارناً لها أو بعدها ، وحدوثه في كلا الحالتين ظاهر لا يحتاج إلى بيان .

ولما الاحتمال الثاني قدي برد عليه أن الذي لا يخلو من جنس الحوادث حادث - أي الحوادث المتعلقة التي لا ابتداء لها - فهذا هو محل النزاع ، والذي لا يسلم أهل السنة و الجماعة المتكلمين به ، وعليه مدار ثبوت فعل الله الاختيارية المتعلقة بالإنادة كالكلام و الغضب و الضحك غير ذلك ، يقول شيخ الإسلام -^(١) ولما ما لا يسبق جنس الحوادث ، وهو ما قدر أنه لم يزل يقرنه حادث بعد حادث وعلم جراً ، كما أنه يقرنه حادث بعد حادث ، وقال بعد فإن في الأبد ، فيقدر ليس متصفاً على جنس الحوادث ، ولا متأخراً عن جنس الحوادث والقبول ، فهذا محل نزاع يزعم فيه جمهور الناس من أهل المال والعلامة القائلين بحوث العالم^(٢) .

ولما علم بطلان تصميم الحكم بالحدوث على كل ما لا تخلو منه الحوادث استناداً إلى وجود حوادث لا أول لها ، أقدم متأخروا المتكلمين على نفي إمكان حوادث لا ابتداء لها ، ووعدهوا برهن التطبيق ؛ لاحتجوا به على هذه العقلة^(٣) . لكن هذه المحاولة باءت بالفشل ، ولم تتمكن من إثبات حوادث لا أول لها ؛ لأن ما تستند إليه من دليل للتطبيق باطل مستلزم " وملخص ذلك أن ما لا يتقاضي إذا فرض فيه حد كزمن الطول ، وفرض حد بعد ذلك كزمن الهجرة ، وقدر استند هذين إلى ما لا نهاية ، فلي تساويا لزم أن يكون لزمانه مثل للخاص ، وإن انفصالاً لزم وقوع تقاضيل فيما لا يتقاضي"^(٤) .

وقد بين شيخ الإسلام استناعه من عدة أوجه :

١ . أنه لا يمكن التطبيق مع وجود التقاضيل كما في المثال .

٢ . أن التقاضيل حاصل من الجهة المتناهية لا الكلية .

٣ . أن التطبيق يصح في الموجود لا المعلوم .

ثم إن هذه المقدمة تارهم بل فورم مستعنة مما يدل على فساده ؛ إذ بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم ، ومن ذلك أن المقدمة الكلية " كل حادث لا بد له محدث " التي تعد من المسلمات المعلوم صحتها بالضرورة لم يسلم المتكلمين إيجابها وفق هذا الأصل المبتدع الذي استندوا إليه في ثبوت أن العالم حادث ، حيث لزمهم في إثبات هذا المحدث أن لا يكون حادثاً ولا قديماً ، أما الحادث فلا يمكن لامتناع التسلسل^(٥) أو الدور القهري^(٦) بين الفاعلين ، وقد أهروا بذلك .

ولما تقديم فلا يصح إيجابهم له ؛ لأنه إما أن يكون غلطه قديماً ، ويستلزم عدم فطه لأن في ذلك نقسا ينفي الكمال ، وعلى ذلك لابد أن تكون المفعولات هي أعضا

^(١) الفراء (٢٣٨/١٩) .

^(٢) نظر المراجع السابق (١/٦٦) و (١٧/٩) .

^(٣) المراجع السابق (١/٦٦) و نظر على سبيل المثال جامع الأئمة الحديثي ٩٠ و المواقف للشيخ ٢٤٦ .

^(٤) والمنصود من التسلسل هنا أن يقتر المحدث إلى محدث و هو الأمر إلى غير نهاية .

^(٥) الدور القهري هنا : أن يوافق وجود المحدث على محدث و بالخاص ، فيكون كل منهما باعباراً ، غلة متعاقبة و باعباراً متعاقباً . فلو لم يتضاع القهريين نظر إلى تيمية السلي ٥٧ . محمد خليل عرابي .

أولية؛ لأن كل فعل ناتج مفعولا لا بد أن يتحقق به مفعوله ، وهذا ما يبطله مشاهدة حدوث المفعولات . فلم يبق إلا أن يكون الفعل الذي تعلقت به الحوادث حادثا ؛ فنتج بذلك فعل حادث عن فاعل قديم ، وهذا ما لا يقرون به وفقا لأصلهم القديم .

ومن جهة أخرى لئلي يكون الفعل يفعل مرة دور مرة ، دل على اتصاله بصفة رجحت للفعل على الفرك ، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال ؛ لأن المقدر تساوئهما بالنسبة للفاعل ، فترجح إحداهما على الأخرى دل على وجود علة رجحت الحوادث على العدم ، ولا يصح نسبة هذا الترجيح للإرادة القديمة ، كما يدعي المتكلمون .

وقد كان هذا القول منهم مدعاة للفلسفة للترجيح بمدعيهم الباطل في قدم المفعولات ؛ معطين ذلك بأن حدوثها يلزم منه حدوث فاعلها ، لاحتياجها إلى مرجح حادث يقوم به ، كما أدى ذلك إلى طعن في أصل إثبات المتكلمين لقدم للمحدث . كما يوات - وإلزامهم بلزوم أصلهم القديم .

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - بطلان مدعيهم ، يقول: " وهذا قول أكثر المعتزلة والاشعرية وغيرهم ، يقرون بالمصنع المحدث من غير تجديد سبب حادث . ولهذا قسنت عليهم الشاغل في هذا الموضع ، وقال لهم الفلاس : هذا ينتقض الأصل الذي أقيم به المصنع ، وإن لم يمكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ، فإذا كفت الأوقات متعاقبة ، و الفاعل على حال واحدة ، لم يتجدد فيه شيء أولا ولذا تم الخصص أحد الأوقات بالحدوث فيه . كان ذلك ترجيحاً بلا مرجح " (١)

ثم بين - رحمه الله - أن الطريق الأسلم في هذا ما كان مستهدفاً من الكتاب والسنة ، وهو إثبات إرادة حادثة تقوم بالقيام يكون بها ترجيح ، ولا يلزم منها حدوث ما قامت به . وبذلك تنفي حجة الفلاس في إبطال مسلك المتكلمين في إثبات محدث قديم مفعولاته حادثة (٢)

- ويبقى الرد على أولئك المعارضين من الفلاسفة (٣) بأنه إذا لم تكن تعلقات حوادث لا أول لها بالأفعال مع وجودها بالقدم ، فلم لا يمكن قيام الفعل التخييرية بالقديم يكون بها حدوث الحوادث ، ولا تمنع وصفه بالقدم (٤)

هذا إلى جانب ما يلزمهم في نفي قيام الحوادث بالقديم من إثبات حدوث كل الحوادث بلا سبب ولا ذات متصفة بصفات كل (٥)

و بكل ما تقدم بال صعب الدليل حيث بني على مقدمات وأهوية ، نتج عنها أحرف خطير ألزمه المتكلمون في اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى

(١) الفروع (١٠٧٨)

(٢) منهاج السنة النبوية (١/٢٧١، ٢٧٢)

(٣) كان زائد ولعله

(٤) انظر شرح الشفاء المصنف ٧١

(٥) انظر بقره (٣٧١/١)

دليل الإمكان

يستند اعتقاد الفلاسفة في وحدانية الله تعالى إلى نفي شبهة التركيب، إذ الواحد يتمتع عليه التعدد، واعتقدوا أن في إثبات الصفات ما يخالف ذلك الأصل الذي هو عليه توحيد الله وتزويده، حيث وسعوه بقله علق لا يخل إلا نفسه، ليس له إرادة ولا قدرة ولا أي صفة سوى العقل

وعند التساؤل عن وجود هذه المفعولات الكثيرة المشاهدة، فإنهم يرجعون الإجابة إلى نظرية الفيص والصور، فأبطلوا دلالة العلم على وجود فاعله من جهة الحوادث لأن في إثبات حدوث المخلوقات استلزام قيام صفة حادثة بالرب، بتعلق بها وجود الحوادث، وهذا ما يمنع عندهم بناء على شبهة التركيب التي ينهني عليها التفريق بين الواجب والممكن؛ وبذلك يستلزم الاستدلال على واجب الوجود - عندهم - إلا بطريق التصور المحض للوجود^(١)

ويعتمد هذا الاستدلال على تضمن الوجود المطلق للوجود الواجب والممكن، يقول ابن سينا: "لا شك لي هناك وجودا، وكل وجود إما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجبا فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب، وإن كان ممكنا فبما فوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود"^(٢).

وتستند دلالة لوجود الممكن على لوجود الواجب إلى استحالة ترجح وجود الممكن على غيره بل إلى مرجح^(٣)، فإن واجب الوجود هو من يرجح لوجود على عدمه، وإلا لزم الدور أو التسلسل المستعين^(٤).

وقد تأثرت المعتزلة بهذا المسلك الذي ملكه الفلاسفة ولتزموا بآثاره؛ فقلقوا بنفي الصفات موافقة لهم في اعتقاد أن إثباتها يوجب التحد وينفي لوحدة؛ لأن افتقار التركيب يعد في حق الواجب من الخص ما يميز به عن الممكن، وقلقوا على ذلك أصلهم المبتدع في إثبات التوحيد^(٥).

وقلقت هذه الفبهة لأكابر الأشاعرة ممن تأثروا بفلسفة، وأصبح الاستدلال بهذا الدليل لبرا مستساغا عندهم^(٦)، بل وجد بعضهم في الدليل ما يلي بالمقصود، بعيدا عن التكلف والمطناح المقدمات، حيث كثرت اعتراضات المسائلين عليها، وقام بنمجه مع دليل الحوادث، كقولهم: لو دعم لهذا الدليل، انقلبوا بذلك مسلك

^(١) انظر إشارات وتفسيرات - (٩١/٣).

^(٢) الفقرة ٣٨٣.

^(٣) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهري، ٩٩.

^(٤) انظر المواقف، ٢٦٦. وأريادة التوسع كثير - الأصول التي بنا عليها المشقة مذاهبهم في الصفات، وبحث دلالة العقل على وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام.

^(٥) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام، ٩٠.

^(٦) انظر المحصل الرافعي، ٦٦.

العلم في الاستدلال به، وجعلوه مما يدل على سبق الممكنات بالعدم، مما يتسبب ببلات حدوثها^(١)

ويشكك البعض في نسبة هذا الاستدلال إلى الفلاسفة؛ للمخالفة الظاهرة في طريقة الاستدلال به، حتى حكم البعض بخلافه، وزعم أن هذا الدليل قد عرف عن الفيلسوف الذي توفي قبل ابن سينا بربيع قرن،^(٢) ولكن لا يزال الاعتراض قائماً، لأن ابن سينا لم يكن هو الذي أحدث الطريقة، بل استلزم منها وحل عنها في طريقة أحدثها، على غرار طريقة المتكلمين في دليل الحدوث.^(٣)

ويمكن التوفيق بين الرأيين، فيقال: إن الدليل قد افترق من الإمكان الذهني الاعتراضي إلى الإمكان الحقيقي على يد المتكلمين، كالفيلسوف، والجوهراني بمعنى: أنه افترق من تصور المحض للوجود، والاستدلال به على وجود الواجب، والتمكن إلى تعيين الممكنات، والاستدلال على وجود واجب إلهيها؛ لما كانت عليه من عدم، وما آلت إليه من الوجود.

وقد اشتهر الاستدلال به عند كافة المتكلمين؛ لما وجدوا فيه من واقعية الاستدلال، دون أن يكون لتصور العقلي هو المستند الوحيد له، إلا أن الفكرة التي يقوم عليها وهي الجواز وتسوي الممكنات "فكرة اعتزالية تسربت إلى الفلسفة، وظهرت لدى الأشاعرة منذ الفيلسوف".^(٤) كما يحكم بعدم استقلاله عن الأصل الفلسفي البعيد؛ لأنه قد سبق بيان شرب هذه الفكرة إلى الاعتزال من فلسفة الفقيه، كما شهد بذلك الشهرستاني والحرالي.^(٥)

رأي الشيخ الصلوي:

يتابع الشيخ أسلافه من المتكلمين بالاستدلال بدليل الإمكان من حيث ما يقتضيه من معنى الحدوث، ودلالته على وجود الصانع، يقول: "وأعلم أنهم اختلفوا في كيفية الاستدلال بالعلم على أربعة أقوال:

الأول: من جهة الإمكان أي استواء الوجود والعدم، ونظم الدليل لـ يقول: العلم ممكن، وكل ممكن له صانع، فالعلم له صانع.

(١) انظر مذهب النجاشي ٢٦٦

(٢) ابن رشد والعلامة الفوية محمود المصطفى: ٩٤، ٩٦

(٣) انظر النجاشي: (٢٢١/٢)

(٤) الأسيوطي وأبو الفداء للكتابية ج ١، ص ٤١١، ٤١٢

(٥) نهاية الإقدام على الشهرستاني ١٠٠ م المنقذ من الضلال للحرالي ١٠٠

الثاني : من جهة الحدوث ، أي الوجود بعد العدم ، ونظم القليل عليه أن تقول :
لعالم حادث ، وكل حادث له صانع ، فلعالم له صانع .

الثالث : من جهتهما معا ، ونظمه العالم ممكن حادث ، وكل ما كان كذلك
صانع
الرابع : من جهة الإمكان بشرط الحدوث ، ونظمه كذا في قبله وإنما لفرق بينهما
أن الحدوث لحد جزأ في الأول ، وشرطاً في الثاني .^(١)

المنافضة :

يستند هذا القليل في مبدأ الاستدلال به عند الفلاسفة إلى التصور المطلق للوجود
، والذي ليس له حقيقة خارجة عن الذهن ، مما يحكم بعدم كفايته في الاستدلال على
وجود الله تعالى ، لكل ما يقتضيه : تنعيم الوجود إلى واجب وممكن ، لما من حيث
التميز فلا يدل عليه ، وهذا ما ينحصر حقيقته في الاستدلال على وجود الله تعالى ،
ويقرر عدم كفايته في هذا الأصل العظيم .

يبين ذلك : أن الدليل الصحيح الدال على وجود الله تعالى لا بد أن يدل على
تعبه متصفاً بما لا يشركه فيه أحد من صفات الكمال ، مع دلالته على إثبات وجوده ،
والأدنى لذلك الاستدلال إلى تقييد المبدأ منه ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله :
حقيقة قول هؤلاء هي الوجود الواجب المبدأ للوجود الممكن ، ونفي وجود الخلق
المبدأ للمخلوقات ، ونفي وجود التوحيدي المبدأ للمحدثات .^(٢)

وهذا يرجع إلى أنه استدلال بالكلية ، الذي لا وجود له إلا في الأنفاني وهو
مطلق الوجود على المتعين وهو الوجود الواجب المتحقق في الخارج ، وهذا غير
ممكن بطريقه ، لأن دلالة الكلي على المتعين قد تفرد إثباته في العقل ، ولكنها تقصر
عن المبدأ الأسامي ، وهو تعييده بسفاته التي يحصل بها التمييز بين الواجب
والممكن في الخارج ، يقول شيخ الإسلام في يولي عدم جوازه : " فإن هذه الطريقة ،
وإن كانت صحيحة بلا ريب ، لكن لتعجزها إثبات وجود واجب ، وهذا لم يزرع فيه
أحد من هؤلاء المتكبرين ، ولا هو من المطلب العقلية ، ولا فيه إثبات الخلق ، ولا
إثبات وجود واجب أبعد السموات والأرض ."^(٣)

وقد أعرض الفلاسفة عن الاستدلال بالحدوث . مع أنه يستند إلى مبدأ الإنزاع
الحسي إلى الاستدلال بهذا القليل ، حتى لا يهلكوا اعتقادهم بدم بعض الموجودات

(١) حاشية جريدة الفجر : ٨٠

(٢) المسألة (١٩/٢٣)

(٣) شرح المسألة المسبقة ٤٧

كأنه لا يمكن التساوية ، فمحصروا دلائل الممكن على الواجب باعتباره فيه اختار جملة إلى مطلوبها دون سبق زمان .^(١)

وهذا ما رده عليهم شيخ الإسلام رحمه الله وبين عدم صحته لمخالفته ما قد أجمع العقلاء عليه ، يقول : " أما كون الممكن بنفسه له ذات يعقّب عليه الوجود والعدم ، وأنها مع ذلك قد تكون قديمة أزلية ولهية بغيرها ، كما يقوله ابن سينا وموافقه ، فهذا يخل عند العقلاء فطرية من الأولين والآخرين ، حتى عند ابن سينا مع تناقضه " .^(٢)

- ومع مخالفة المتكلمين للفلاسفة في هذا ، واستدلالهم بالإمكان على حدوث ، لاقتضاه سبق الممكنات بالعدم ، كما بين الصاوي ، إلا أن شيخ الإسلام يحطنهم في استخدام مصطلح الإمكان من حيث استناح دلائله على المراد ، يبين أن الممكن ما كان معنوياً "أما ما وجد فقد خرج عن الإمكان إلى الوجوب بالغير ، فالمعروف في قبيل الذين أن ما معني من وجود وعدم لا يسمونه ممكناً ، وإنما يسمون بالممكن شيئاً يمكن وجوده في المستقبل وعدمه في المستقبل " .^(٣)

هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن الدليل حتى يتم به المقصود لابد أن يتم بالبين والوضوح ، وإلا خالف المراد منه ، وهذا ما افقده شيخ الإسلام رحمه الله على المتكلمين ، حيث خلطوا السبيل المستبين إلى سبيل تتسم بمقتضاه بالطول والخفاء ، واستخدام المصطلحات الفلسفية المبتذلة ، مما جعل فهمه متصراً على الكثير ، يقول : " فإن العلم بأن المحذور لا بد له من محدث أين من العلم بأن الممكن لا بد له من واجب فتكون تلك الطريق ليبر والفسر ، وهذه الخفي والطول " . إلى أن قال " ومن استقل على الجلي بالخفي إليه وإن تكلم حقاً فلم يسلك طريق الاستدلال فإجابات الصانع بهذا هذه المقدمات لو كانت صحيحة كان الدليل باطلاً " .^(٤)

ويعد التنبيه على عورة هذه المسالك ، وانقطاعها بأسسها في الوصول للمراد الأسمى ، يجدر التنبيه إلى بيان الطرق الشرعية ، التي تكررت في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، باعتبار كفايتهما في الاستدلال على أصول الدين جملة وتفصيلاً - كما ينبت سابقاً - فإين طريقة القرآن الكريم في بيان هذا الأصل ، تنطق بروح المساحة وإزادة الخير بالشرية ، التي تعد من أبرز سماته التي خصه الله بها .

إلى حديث القرآن عن معرفة الله تعالى ، والاستدلال على وجوده ، يتم بانه خطاب موجه للظفرة المخروسة في النفس البشرية ، فجعل ما يفهمه في هذا المجال هو تنبيه العقل للإنارة هذه الحقيقة الكسبية فيه إلى عقل عليها ، وأثبت معالمها في نفسه ، ومن ثم إلزامها بما يقتضيه هذا الإقرار من التزام بأوامر الشرع المظهر ، فالدليل

(١) انظر بغيره (٣٣٤/٣) بدون إشارات الإحصاء في نسخة ثانية ، وأنها خاطئة ، وسيلكي بوجه

(٢) انظر (٣٣٧/٣)

(٣) انظر (٣٤٠/٣)

(٤) انظر شرح نسخة الإسهافية ٤٢

الخلق والإيجاد ، يعتمد على مقدمتي ، دلالة كل منهما تعتمد إلى اثنين ، وهما : أن ما يشاهد من الموجودات مخلوق ، وأنه لابد لكل مخلوق من خالق . حيث ترتكز المقدمة الأولى على مبدأ الإدراك الحسي ، وذلك أن العلم بمحدث المخلوقات ، تقتضيه مشاهدة ما يطرأ عليها من وجود بعد عدم ، ومن فناء بعد وجود ، وقد دل القرآن الكريم على هذه الضرورة ، بأحسن بيان وأجزء ، قال تعالى : { أَلَمْ يَخْلُقْنَا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ مِنْ بَيْنَا يَدَا الْخَالِقِينَ } . وقال : { قُلْ كُلٌّ مِنْ شَرَكِكُمْ مَنْ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِلَى اللَّهِ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَلْيُتَّقِ اللَّهَ تَوَكُّنًا } (روم : ٣١) .

وعبر ما من أدلة فنكر الحكيم ، التي انتهت إلى حقيقة الخلق في هذه الموجودات المشاهدة ، وإقرار الكافرين بها ، فاستدل بها دون أن تستدل لها على ضرورة وجود خالق مبدع لتلك المخلوقات .

لما المقدمة الثانية لهذا الدليل ، وهي ضرورة أن يكون لهذه المخلوقات خالقاً مبدعاً ، فاعتمد على مبدأ السببية ، الذي يعد من أسس مبادئ التفكير البشري الهادي إلى معرفة الله تعالى ، وقد اعتمد القرآن الكريم في الاستدلال على هذا الأصل العظيم إلزام المخطئين به ، قال تعالى : { لَمَّا بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ } (هـ : ١٠٤) حيث تدل هذه الآية الكريمة على وجوب أن يكون لهم خالق خالقهم من غير أنفسهم ، ومن ثم إلزامهم بوجوب أن يكون هو الخالق الذي لا يله إلا هو .

وقد أتى هذا الإلزام بسميعة الاستدلال الإنكاري لينهل على نظرية هذه الفرضية واستقرها في نفوسهم ، بحيث يستع مقلقة لتلك لها .^(١)

يقول العلامة الشنقيطي رحمه الله : " لا يخلو الأمر من واحد من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح و الأولى : أن يكونوا خلقوا من غير شيء ، أي بدون خالق أصلاً . والثانية : أن يكونوا خلقوا أنفسهم . والثالثة : أن يكون خلقهم خلق غير أنفسهم .

ولا شك أن القسمين الأولين باطلان ، وبطلانهما ضروري كما ترى ، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه ، والثالث هو الحق الذي لا شك فيه ، وهو جل وعلا خلقهم المستحق منهم أن يعبدوا وحده جل وعلا " .^(٢)

وعلى نفس مبدأ السببية يقوم دليل آخر ، له ارتباط وثيق بدليل الخلق ، وذلك من جهة انتمال المخلوقات على ما هي عليه من الأحكام والانتقال ، ومن ثم الاستدلال بذلك على وجود مبدع لها ، لحكم و اتفق صنعها ، يقوم هذا الدليل كسابقه

^(١) انظر فرد على المخطئين : (البن تيمية ٢٥٣)

^(٢) انشأه دليل الشنقيطي (٣٩٨/١)

على مقتضى داللتها يقينية ، أما المقدمة الأولى : وهي أن كل ما هو مشاهد من
المخلوقات قد أحكم خلقه وخلق ، فتمسك إلى الإثبات الحسي الذي يدرك هذه الحقيقة
ويشاهدنا نون أدنى شك

وأما المقدمة الثانية ، وهي أن كل ما أحكم صنعه وخلق فبقه يدل على وجود
بديع أودعه ، فتمسك إلى مبدأ السببية ، الذي يمنع أن يكون هذا الأحكام والإقنان قد
وجد تلقائيا بل سبب له . ومن ثم يلزم بوجود مسبب قلتر على إبداع هذا الخلق
وإحكامه .

والإثبات التي تشهد لهذا الأصل كثيرة حتى أحدا بمصهم في أكثر من ثمانين
موضعا ، كلها تحت الحقل على تنوير ما هي هذا الخلق من غاية وحسن تدبير وتقدير
ونظام ، ففي بيان غاية وحسن التدبير ، يقول الشيخ المسدي في تفسير قوله تعالى
: { ولقدس وما سواها } (النس: ٣٠) " قالنس آية كبيرة من آياته التي بحق الإلهام بها ،
فإنها في غاية اللطف والخلقة ، سريعة التنقل والحركة ، والتخير ، والتكرار ،
والأفعالات الفلسفية من الهمة والإرادة والقصد والحب والبهغن ، وهي التي أولاهما
لكل البدن مجرد تمثال لا ففدة فيه ، وتسويتها على ما هي عليه آية من آيات الله
المسببة " (١)

(١) تفسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن : (١٠١٢) ولوليد من القصص الطار بهجت الاستدلال على
وجود الله في كتاب المعرفة في الإسلام ، نسخة النسخ المكيور ، عبد الله القرني

الفصل الثاني

(أراؤه في التوحيد)

وفيهِ ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تعريف التوحيد

المبحث الثاني : أدلة التوحيد

المبحث الثالث : شهادة التوحيد ونواقضها

تمهيد

يُقسم التوحيد باعتبارين : أولاً : باعتبار منطلقه ، إلى توحيد ربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد أسماء وصفات .

الثاني : باعتبار ما يجب على العبد ، إلى توحيد علمي وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات ، وتوحيد عملي وهو توحيد الألوهية .
ويُحكي توحيد الربوبية : توحيد الله تعالى بملكه من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ، قال تعالى : {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}

أما توحيد الألوهية ، فهو توحيد الرب تعالى بكمال العباد ، فهو بهذا المعنى لازم من لوازم الإيمان بربوبيته تعالى ، فهو حقيقة يقتضي الإقرار بما تلك الإقرار القطري ، ولهذا كان يلزم تقريره في الكتاب والسنة بطريق الإقرار بتوحيد الربوبية قال تعالى : {وَلَا تَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ لَهَا} وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ لَقَدْ نَسِيَ مَا تَدْعُوهُمْ مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ إِنَّا لَأَوَدُّ أَنَّكَ مِنْ السَّاجِدِينَ هَؤُلَاءِ مَن لَّا يَرْفَعُ رُوحَهُمْ عَنِ السُّجُودِ إِنَّهُمْ كَانُوا لَمِنَ الْهَادِينَ}

وأما توحيد الأسماء والصفات فهو توحده تعالى بملكه من أسماء وصفات خص بها نفسه في كتابه الكريم وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم يكون بآياتها له على جهة تنكيي فيها كل موجبات التفصيل المنطقي لتمام كماله وجلاله من التفضل والتعظيم والتعريف والتكليف ، قال تعالى : {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}

ومن أئمة التوحيد العلمي (الربوبية والأسماء والصفات) : سورة الإخلاص ، قال تعالى : {لَقَدْ خَلَقْنَاكَ اللَّهُ أَحَدًا} ، وغيرها من الآيات الكريمة ، بقوله : {قُلْ خُذْ لَكَ أَحَدًا} ، قلت على رأي الشريك من كل وجه ، في الذات وفي الصفات وفي الأفعال ، كما قلت على قدره سبحانه بالعظمة والكمال والجلل والكبرياء .

وقوله : {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} قد فسرها ابن عباس رضي الله عنهما بقوله : " لا شيء الذي كمال موده ، والشريف الذي كمال في شرفه ، والعظيم الذي كمال في عظمته ، والعظيم الذي كمال في حلمه ، والعظيم الذي كمال في عجزه ، والجبار الذي كمال في جبروته ، والعظيم الذي كمال في علمه ، والعظيم الذي كمال في حكمته ، وهو الذي كمال في أنواع الشرف والجلل ، وهو الذي كمال في عزه وجل ، هذه صفته ولا تكفي إلا له ، ليس له كفاء ، وليس كماله شيء" (١) ، فآيات الأحدية قد تضمنت لبي المشاركة والمساواة ، وهذا هو توحيد التنزيه ، وإثبات الصمدية بكل معانيها المتضمنة ، تتضمن إثبات جميع تفصيل الأسماء الصفات والصفات قطعي ، وهذا هو توحيد الإلهية (٢)

أما القسم الثاني من التوحيد ، فقد تضمنته سورة : {قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ} وكثير من آيات الكتاب الكريم .

٥١ رواد ابن جرير في السور سورة الإخلاص بلفظه (٣١٧٣٠)

٥٢ شرح الشفاعة الواسطية ، العلامة محمد خليل غرابي ٨٢

”وغالب سور القرآن منضمة لتوعى التوحيد، بل كل سورة في القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمي الخيري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الظاهري“^(١٠٠).

ولما كانت العلاقة بين هذه الأقسام علاقة استلزام وتضمن، فقد مثل التوحيد - بأقسامه الثلاثة - المقصد الأسمى والغاية المحمّدية من خلق الله تعالى للخلق، ومن جرائه الكتب إليهم على أيدي الرسل والأبياء، قال تعالى: ﴿الْأَلِفُ الْخَالِقُ وَالْقَرُّ﴾ (الأعراف: ٥١) إذ هو سبحانه المنفرد بالخلق، فلا يصح أن يعبد غيره... وهو المنفرد بالأمر وغاية الأمر أن يعبد وحده.

وقد بين سبحانه أن الغاية من خلق الخلق هي: إفراد وحده بالعبادة، حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الأنعام: ١٠٠) بل نزه نفسه عن إرادة العبادة من خلق السموات والأرض ويبين أن ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ (سورة: ٢٥) أما المؤمنون فعالمهم ينطق وأصنامهم يلجج بـ ﴿إِذْ بَدَأْنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بِلَيْلٍ مُّتَحَدِّثًا﴾ (المرج: ١٩١).

وكما بين سبحانه الحكمة من خلقه، فقد بين الحكمة من أمره، في كثير من آيات الذكر الحكيم، فخصص الأنبياء بقرى وأخبارهم تروى في بيان هذه الحقيقة وتكثيد: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ (الأعراف: ٥١).

وسار سلف الصالح - رضوان الله عليهم - على نهج الأنبياء عليهم السلام في الدعوة للتوحيد والذب عن حصاه معتقدين اعتقاداً جازماً مستنداً من الهدى الكريم، أنه لا نجات إلا به، هكذا دولما تقرب بين لورمه ومعاليه، لا لغرض في فهمه وليس، وإما لوضوح هذه الحقيقة وبداها عن الكثر والشواهد.

وظل الأمر على هذا حتى خلف من بعدهم خلف أقروا عن المسير استلوا السبيل و﴿عَمِلُوا غِيلاً مَّالِحًا وَأَمَرَ سَيِّئًا﴾ (آية: ١٠٢) حيث أودوا الفطاع عن الدين من أقوال الكثرة الباعين، فحصرُوا أجل اعتناهم في الدعوة إلى بعض معاليه، فكان إتيان وجود الله تعالى والاستدلال على ربوبيته، هو المقصد الأسمى من تلك المطالب العالية، ونسوا أو قلّصوا أنهم بدّلوا فكثروا في تقرير ما هو مقرر لدى الكثير، وأعرضوا بما وهبوا من إلهام وألهم عن معرفة أن المراد غير المراد. ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُّشْرِكُونَ﴾ (سورة: ١٠٦) وأن الثاني يوم ﴿تُخْرَجُونَ لَا تُلَاقِي مِنْكُمْ خَافِيَةً﴾ (سورة: ١٨) هو ﴿مَنْ لَّيَّ الْقَلْبُ يَلْغِي﴾ (الزمر: ٢٩).

وقد نتج عن هذا الانحراف الذي حصل في مفهوم التوحيد عدد هؤلاء المتكسرين أن حاروا معناه إلى ما يوافق ما ابتدعوا من أصول الفسدة، فاعملوا المراد الأسمى منه وهو الدعوة إلى إفراد الله تعالى بالعبادة.

هذا مع ما امتد إليه تلك الانحراف من اضطراب وضمحل لمقتضيات الأئمة الشرعية في ما يبني على معرفة حقيقة التوحيد العلمي، فقد امتدت مخالفتهم إلى عزعة القوايت في تضاعف التكثير المطومة من الضرورة بين الإسلام، وبهذا ظهر مفهومهم الخاص في تحديد معنى الشهادة ولو قضيا بناء على ما تكسب لديهم من فهم لحقيقة التوحيد العلمي.

(المبحث الأول)

تعريف التوحيد

مع تكرر المتكلمين الذين في قضايا الإلهيات بالرد على المناهج الكفرية في توحيد قبلي، تعالى، سواء فيها عقيدة اليهود أو النصراني أو الفلاسفة الإغريق^١ يترجم الحديث عن حقيقة الإله في ضوء تلك المناهج الصلبة التي تعرفت عن مسلك الأنبياء والمؤمنين في الإيمان بهذه الحقيقة العظيمة

لما عن معتقد الفلاسفة في ذات الإلهية، ليس تنزيه الإله عن التركيب عندهم بعد جهر أساس في تصورهم لمعنى التوحيد، فالتوحيد هو نوعي التركيب وإثباته صكبه،^٢ المعنى أن منهجهم في إثبات الإله إما تحقق بناء على اعتقاد بسلطة الإله ونفي الصفات عنه،^٣ إما اعتقوا أن في إثبات الإزادة وسطر الصفات ما يملأ تلك الوحدانية المزعومة باعتقاد تقتضيها التركيب،^٤ فقد امتنعوا عن إثباتها، وخلصوا في الإكراه بحوث العلم المنعبر عن ذلك الإله بالوجود الضروري الخالص، الذي تبلورت فكرته في نظرية الفرض والصور.

لما عن عقيدة اليهود والنصارى في ذات الإلهية، فلا يسمي ما فيها من إحداء وخروج عن مقتضى التوحيد الذي فكرته رسالات الأنبياء،^٥ بل يخص حرافهم في اعتقاد الشريك في الربوبية، قال تعالى {وَكَلَّمَ اللَّهُ نُوحًا الْكَافِرَ} (نوح: ١٠٠) وقال {وَكَلَّمَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ الْكَافِرَ} (ابراهيم: ٦١)

وقد بين القرآن الكريم في كثير من الآيات بطلان تلك العقائد الكفرية،^٦ بين ما يستلزمه من إحقاق النقص والخروج عن مقتضى التنزيه ولتقديم الذي يستحقه الرب تعالى لتسام كماله وقبوعيته، ومن ذلك قوله عز وجل {إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَشْكُرُوا فِي دِينِهِمْ وَلَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} (آل عمران: ١٨) {وَمَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِمَا كُنَّ يَدْعُونَ} (الأنعام: ١٠٠)

ولكن المتكلمين لما حرصوا على افتتاح الأدلة العقلية في الاستدلال للعقائد، خاضوا مع أولئك اليهود والنصارى معارك صارية،^٧ فعرض عليهم مسلكتهم القام على التحسين والتفخيم العقلي أن يتناولوا عن الكثير من الضروريات التي تقتضيها مبدأ التظيم بالأدلة الشرعية كتاباً ومسة.

ولكن ما تقدم فقد طهر أثر تزيير النصراني لعقيدة التثليث باعتقاد أن الثالوث ما هو إلا مجموعة أفكارهم، هي صفات لذات واحدة أو أعراض لجوهر واحد في افتتاح المعقولة بوجوب قبلي تعالى عن الصفات، حتى لا يلزمهم ما لزم النصراني من الوقوع في الشرك الأكبر^٨.

وقد كفى الرد على عقيدة الفلاسفة في ذات الإلهية دور كبير أيضاً في تحديد درجة الاعتزاز في الفكر الاعتزالي تجاه توحيد قبلي تعالى، وهذا ما أشار إليه

^١ انظر المبحث السابق في بيان المناهج في تصورهم لمعنى التركيب، حيث افترقا بين الصفات انضماماً على هذه العجبة الباطلة، واعتقاداً أن في إثباتها ما يؤدي إلى التركيب، حتى لم يعد هناك ما يميز بينهم من عدم سوى تصور الوجود فتصور الذهني الموجود.

^٢ انظر أمثال والفيلسوف المشرك: (١١٠٧) في نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، سمي الفيلسوف: (١١٠٧).

الشهرستاني عند بقاء أصول معتد شيخ الطائفة أبي الهذيل^(١) : " وإنما قلتم هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما قلتم لم يست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته وترجع إلى السلوب أو القوالم "

بل ويؤيد في توضيح أصل معتقده جمعا بين المؤثرات المستقرة لحقيقة ما ذهب إليه ، قلنا : وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات فهي بوجوها قديمة القساري أو لحوال أبي هاشم^(٢) وهذا كثير في عرصه وراء الفرق النصرانية . ومن هنا كان موقف المعتزلة الجبني إزاء التوحيد حيث أقاموه على ثلاثة أصول :

الأول : بمعنى أنه لا يتجزأ أو لا يتعاضد .

الثاني : أنه مفرد بالقدم لا ثاني له .

الثالث : أنه مفرد بغير ما يستحق من الصفات النفسية ، من كونه قادرا حيا^(٣) ويقول القساضي عبد الجبار في تعريفه : " هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره ، فيما يستحق من الصفات لغيا وإثباتا على الحد الذي يستحقه والإقرار به ، ولا بد من اعتبار هذين الشرطين : العلم والإقرار جميعا ، لأنه لو علم ولم يقر ، لم يقر ولم يعلم لم يكن موحدا^(٤) "

ومع تشابه الأسماء والمعتزلة في مقتضى نفي التركيب عندهم فالله مفرد الصفات ، فقد انتهجوا أيضا نفس المنهج في بيان الأسس التي يبني عليها مفهوم التوحيد ، مع نوع من المفارقة التي يوجبها منهجهم التقدم على اعتماد العقل إلى جانب الالتفات إلى القسوس الشرعية ، وببعضها كالتالي :

١. أن الله تعالى واحد في ذاته ، وهذا يشمل نفي التركيب عنها ، ولأنه أن يملك فيها أحد ، يقول الجويني : " ولرب سبحانه وتعالى موجود فرد متقسم عن قول التبعيض والانقسام ، وقد يراد بتسميته واحدا أنه لا مثل له ولا نظير^(٥) " .
٢. أن الله تعالى واحد في صفته فلا يشابهه فيها أحد ، ولا تنوع فيها أي لا يوصف باله علمين أو إثنين^(٦) .

٣. أن الله تعالى واحد في فعله ، وفيه إثبات لمعنى الفردية والافتراق بالتصرف ، ويمكن هذه المعنى ابن فورق عن شيخه الأشعري : " فالواحد والأحد بمعنى التوحد ، الذي هو الفرد الذاتي للشيء والازدواج في النفس والفعل والحكم والصفة ، لأنه في نفسه غير متقسم ، وفي ذاته لا مثل له ، وفي تدبيره لا شريك له ، فهو واحد من هذه الوجوه ، ولا فرق بين الأحد والواحد هذه^(٧) " .

^١ هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكرم الجبني المعروف بالشافع المتكلم شيخ إمامين في الاعتزال ، كان كثير الحديث ، توفي سنة ٢٢٥ هـ . فخر رقيات الأحرار (١/٢٦٥) .

^٢ القساضي : (١/٦٢) . وفخر نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، سني النشر (١٠٠/١) .

^٣ المعنى في جواب التوحيد ، العقل : (٢٤١/٤) .

^٤ شرح الأصول الخمسة : ١٢٨ .

^٥ الأشعري : ٥٢٠ ، فخر النواصب للجبني : ٢٧٨ ، والمصنف القرابي : ١١٢ .

^٦ نسخة المروية شرح جوهر التوحيد : ٥٩ .

^٧ مجرد مقالات الأشعري : ٥٥ .

رأي الشيخ الصلوي :

يوافق الصلوي من تقدمه من الأشاعرة في معنى التوحيد ، حيث يقول ما ذهبوا إليه من أن المعبود منصف بالوحدة في الذات ، والصفات ، والأفعال ،^(١) وذلك بـ : " في الكموم الخمسة ، وتوضيحه : أنه لا نظير له في ذاته ، أي أن ذاته ليست مركبة من أجزاء ، وليس لأحد ذات كذا ، ولا في صفاته ، أي ليست صفاته متعقدة من جنس واحد ، بمعنى أنه ليس له عظماء ولا سمعاً ، وليس لأحد صفة كصفات مولاتنا ، فهذه أربعة كموم . متصلان في الذات والصفات ، ومنفصلان بهما ، والخامس المنفصل في الأفعال ، بمعنى أنه ليس لأحد فعل مع الله ، وإما المنفصل فهو ثابت لا يتغير ، لأن لفعله على حسب شؤنه" .^(٢)

ومع ما تقدم فقد يظهر عليه شذوذاً باعتقاد السلف ، كما هو معلوم من حال متفكري الأشاعرة أمثال الدردير والجمل ، وذلك في مثل تفسير الآية الكريمة : {وَلِلَّهِ مَتْنُونَ كُتُبًا} شعباً قال يا قوم اغنوا الله ما لكم من إله غيره } (الزمر : ٥٥) حيث بين أن لبي عليه الصلاة والسلام قد ابتدأ بالدعوة إلى التوحيد ، عبادة الله وحده ، ثم علل توجهه إليه أولاً بأنه الأصل وما بعده فرع ، يقول : " ثم هم بالتوحيد أولاً ، لأنه أهم الأشياء وأصلها وهرده فرع ، فإذا صلح الأصل صلح الفرع " .^(٣)

وقد يكنى في موضع آخر فيميل إلى إزاء أصله ، فيقتصر التوحيد على مفهومه الطبيعي دون المعنوي ، وذلك في تفسير قوله تعالى : {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا} (البقرة : ٢١٧) يقول : " الخطاب للمكثفين لأن العبادة تتوقف على معرفة المعبود وقلية ، ولكن المراد ما يشمل القرية التي هي ما تتوقف على معرفة المتعبد إليه والطاعة التي لا تتوقف على شيء " .

ويرى أن تفسير العبادة بالتوحيد ، كما هو قول المحلي يجعل النهي عن الإشراف مؤكداً للأمر السابق ، وهذا خلاف الأولى ، بل الأولى - عده - أن يكون قوله : { وَلَا تُشْرِكُوا } هو الأصل وما بعده أمر بلائزمه.^(٤)

١) انظر حاشية المؤلفين (٢٤٦/٣) ، (٢٤٦/٤)

٢) المرجع السابق (٢٠٠/٣) و انظر (٢٠٠/١) و حاشية على التريدة البنية ١٩

٣) المرجع السابق (٢١٠/٣)

٤) المرجع السابق (٢٠٠/١)

المنقطة:

من خلال عرض أقوال الصوفي ومن قبله الأشاعرة الذين في مفهوم التوحيد - عندهم - قد دأبه انحرف خطير و ذلك من عدة أرباب :

الأول : اعتقد التوحديّة في الذات ، و ذلك بتعني التركيب ، ونفي التثني والتثنية .

- أما التركيب فبنيه لجمال ، حيث أرتوا به حقاً و باطلاً ، فبني تركيب الذات من أجزاء متعددة ، حق لا مزية فيه ؛ فإله تعالى مسد غني عما موله ، أما إذا أرتوا به تعني ما يلزم منه التركيب - عندهم - كالمصنوعات الخيرية مثل قوجه و زبدون ؛ فهذا باطل محال لما هو مقرر في الكتاب و السنة ، وليس في إثباته ما يلزم منه التركيب كما في صورا^(١) .

- و أما إثبات وحدانية الذات بتعني التثنية والنفي ، فهذا حق ، ولكنهم غلوا في هذا الجانب حتى رصوا إلى هذا هو المورد الأسمى من التوحيد ، إلى أن قصروا الاستدلال على إثباته .

ثاني : اعتقد التوحديّة في الأفعال : وأرتوا به إثبات ربوبية الله تعالى ووحدانيته في التصرف ، لكنهم مع ذلك أرتوا به تعني التثنية عن فعل غير الله تعالى ، وهو ما يعرف بإبطال الأسباب ، وقد انحطت هذا الاعتقاد في نطق الجبر^(٢) .
ثالث : اعتقد التوحديّة في الصفات ؛ واشتمل هذا الاعتقاد على حق و باطل ، حيث أرتوا به تنزيه الله تعالى عن مشابهة صفات المخلوقين ؛ وأرتوا في شر ما فروا منه ، حيث عطلوه عما ورد به وصفه في الكتاب و السنة .

و هذا المعنى الذي ذهبوا إليه قد ثبت بطلانه من جهات متعددة ، منها مخالفة للغة العربية^(٣) ؛ ولغة القرآن الكريم - كقالي مصطلحات المتكلمين التي قل فيها شيخ الإسلام : " في علمة لغاتهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها ، بل معاني اختصوا بالكلام فيها نياً وإثباتاً ؛ ولهذا قل الإمام أحمد فهم ؛ ويتكلمون بالمشابهة من الكلام ، ويلبسون على جهل الناس بما يشبهون عليهم " ^(٤) .

فأرصوا بذلك ما ورد في كتاب و السنة ، وما يدل عليه أنه قد ورد لفظ الواحد و التوحيد في كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه عليه الصلاة و السلام ، بخلاف ما زعموا من تعني التركيب و التثنية ، فقد روي عن الإمام أحمد أنه حاج أحد المتكلمين في ذلك المعنى ، حيث قال " قد سمي الله رجلاً كقرا اسمه فولد بين الصبرة المخرومي ، فقال " إترني ومن خلقت وأخيراً " (سنن ١١) وقد كان هذا الذي سمى الله وحيداً له عينان و أنفان و لسان و شفتان و يدين و رجلان و جوارح كثيرة ،

^(١) سيأتي بيانه في فصل التالي بآي الله ١١٠

^(٢) سيتم بيانه في باب الفكر بآي الله ١٢٨ .

^(٣) جميع المعنى القوية فتعني لا يوجد فيها هذا المعنى الذي ذهبوا إليه ، وإنما وجد في بعض المنطق منها كالمفردات و لسان العرب ، نظراً لبراء المتكلمين في هذا الباب .

^(٤) بيان قيس الجهمية ١٢٤/١٧ .

نقد سماء الله وحيداً بجميع صفاته ، فانه - وله الشئ الأعلى - هو بجميع صفاته الله واحد^(١).

ثم إن في تفسير ما ورد في القرآن من لفظ الواحد أو الأحد ، وفقاً لما ذهب إليه المتكلمون ، إثبات للتخلص في كتاب الله تعالى ، وبصوب شيخ الإسلام رحمه الله مثلاً لتلك بصورة الإخلاص ، التي ورد فيها نفي مكافأة أحد لله تعالى مهما كان ، فلو طبق هذا المعنى الذي ذهب إليه المتكلمون على الأحد المعنى هنا في قوله : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) ، لزام منه مكافأة جميع الأجسام لله تعالى ، وهذا محال^(٢) ، ويطلقان الالتزام دليل على بطلان مزومه .

ومما يدل على بطلان هذا المعنى ، الصورة - عند الصلوي ومن سبقه من المتكلمين - عن تحقيق المراد الأسمى من التوحيد : إفراد الله تعالى بالعبادة ، ودلالة هذا الأصل مستمدة من الكتاب والسنة ، حيث دلت نصوص القرآن الكريم على تقسيم التوحيد إلى أقسام ثلاث : توحيد الربوبية ، والألوهية ، والأسماء والصفات^(٣) ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في بدء الحديث عن التوحيد ، فمن تلك النصوص ما أثبت ربوبية الله تعالى على خلقه ، وذلك بربوب الفرد في التفسير والتصريف ، ومنها ما يدعو إلى إفراد الله بالعبادة وحده لا شريك له ، وهذا هو توحيد الألوهية ، ومنها ما يدل على إثبات صفات تكامل لله تعالى تعظيماً وتزجيهاً ، وهذا هو توحيد الأسماء والصفات .

وكل هذه الأقسام ترتبط ؛ لتدل على معنى التوحيد كما هو مستمد من الكتاب والسنة ، فتوحيد الألوهية يدل على الربوبية بالتضمن ؛ أما من محقق له إلا وهو محقق لتوحيد الربوبية من باب أولى ، ومن ادعى خلافه فقد ادعى الجمع بين التقيضين .

أما توحيد الربوبية ؛ فإجه يدل على الألوهية بالالتزام ، بمعنى أن من أنكر بأنه لا يستحق صفات الربوبية إلا الله تعالى ؛ لزم ألا يجد أحداً سواه ، وأي مخالفة لذلك تكل على خلل في الإقرار بتوحيد الربوبية ، وقد روى الإمام أبو جرير الطبري هذا المعنى عن ابن عباس رضي الله عنهما ، حيث قال في تفسير قوله تعالى : { قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ } (البقرة ٢٠٢) " أي لا تشركوا بالله غيره من الأئدة التي لا تلقع ولا تفسد وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم برزقكم غيره ، وقد علمتم أن الذي يدعركم إليه فرسول صلى الله عليه وسلم من توحده هو الحق الذي لا شك فيه " ^(٤) . أما توحيد الأسماء والصفات ؛ فإجه يدل على الربوبية بالتضمن ؛ لدلالة أسمائه الحسنى على ذلك ، وعلى الألوهية بالالتزام^(٥).

^(١) فرد على الجهمية والزيدية ١٣٤

^(٢) انظر بيان شيوخ الجهمية (١٩٤/١).

^(٣) والذي ينبغي أن يعلم أن هذه التقسيم قد مرأه من الكتب الصالح طبع الإمام الطحاوي حيث ذكره في مثله المشهور ، حيث قال : لا شيء مثله ، ولا شيء يعمده ، ولا إله غيره ، انظر أصول المتقدمة الإسلامية التي فروها الإمام أبو جعفر الطحاوي . ٢٩-٣٣ ، تحقيق عبد القاسم العربي .

^(٤) تفسير القرآن العظيم (١٩٤/١).

^(٥) انظر : التفسير الكبير للمجد شيخنا محمد بن عبد الله ، ٣٣ ، انظر بهجة التوحيد بشرح محمد خليل

مراس ١٤٠٣هـ

وبهذا يدرك أن المزد من التقسيم الذي ذكره العلماء هو توضيح للمعتقد ؛ وفقاً لما جاء في الكتاب والسنة، ومن ثم التأكيد على توحيد الألوهية الذي جعله الكثير من أئمة البرهانية الله على خلقه ، لمعرفة الله رباً مدعماً متصفاً بصفات الكمال والعظمة، مما قد اضطرت التعيين على الإقرار به ، وإنما واقع الخلل فيما يجب اتجاه من وصف بذلك واستحقته ، حيث عبت الأصنام وصرفت الصالحات لغير الله تعالى ؛ إما جهلاً أو عناداً واستكباراً ، وليلة الشرع في هذا المعنى كثيرة متضاربة ، لا يحرض عنها إلا جاهل أو ضالّس هوى.

قال شيخ الإسلام : " التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية ، بأن يحمد الله وحده لا يشركون به شيئاً ؛ فيكون الدين كله لله .. كما قد بين القرآن هذا التوحيد في غير موضع ، وهو مطلب رضى القرآن الذي يدور عليه فقولي " .^(١)

(١) السراج لمدة الفتوى : (٢٩٠/٣) .

(المبحث الثاني)

دليل التوحيد

لما قصص المراد بالتوحيد عند المتكلمين على توحيد الربوبية ، فقد اعتوا بالاستدلال له عقلا ، ولجأوا ذلك بطريق النقل ، وقد استنوا في ذلك إلى عدم توقف معرفة السمع عليه ، يقول الإيجي : " والوحدة ، فهذا يمكن إثباته بالنقل ، إذ يتمتع خلقه عللا بالليل الدال عليه ، و بالنقل لعدم توقفه عليه " (١)

وتدليلهم الذي اعتمدوا عليه في إثبات الوحدة حقيقة هو ما يسمى بتدليل التمتع ويستند هذا الدليل في أسسه إلى مقتضين ضروريين ، الأولى : وجود هذا العالم بما هو عليه من انتظام و إنقار .

الثانية : أن هذا الانتظام لابد أن يكون مديرا واحدا .

والدليل على استحالة تعدد المديرين هو استتاع تعدد الإرادات على المخوقات ، إذ يلزم من تعددها إما اتفاق الألية أو اختلافهم ، وكلاهما باطل .

لما الاتفاق لما يلزم من اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، ومطله إذا اتفاقا على إيجاد في وقت واحد .

ومع حصوله مرتبا فيبطل ، لما يلزم من عجز الآخر ، أو تحصيل الحاصل .

لما الاختلاف بأن يريد أحدهما إيجاد شيء ، والآخر إعدامه ، فلا يخلو إما أن ينفذ مرادها معا ، فهذا باطل ، لاستحالة اجتماع التقيضين : الوجود والعدم .

أو لا ينفذ مراد واحد منهما فيبطل أيضا لاستحالة ارتفاع التقيضين - الوجود والعدم ، وللزوم عجزهما معا .

ثم يبق من هذه القصة العقلية إلا فرض الأخير : أن ينفذ مراد أحدهما دون الآخر ، فثبت بذلك الوحدة ، وفتى إمكان التحد (٢)

(١) المؤلف : ١٠٠

(٢) قطر دليل سبع أثلة تجريبي ٨٧٨٦ و الإرشاد له ٥٧٥٣ و المصنع القرني : ١٩٣ و الإيضاح الثاني : ١٠٠

رأي الشيخ الصوفي :

يتبع الصوفي رأي أسلافه في إمكان إثبات دليل فوجدانية العقل و النفس ، يقول : " واعلم أن الدليل على فوجدانية النفس العقل والعقل ، أما العقل فليأت كثيراً جداً منها : {وَاللَّهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} (سورة البقرة ١٦٣) ، {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ} (سورة البقرة ٢٥٥) ، {هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ} (سورة صافات ١٠٠) .

وأما العقل فقد علمنا الله كهيئته بقوله تعالى : { مَا تَعْلَمُ لَلَّهِ مِنْ وَكْرٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا تَخَبَّعَ كُلُّ شَيْءٍ لِّهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مَتَّحِفُونَ } (سورة النور ٣١) ، وهذه الآية يعني : {لَوْ كُنْ فِيمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} (سورة النجم ٢٨) .^(١)

وفي تقريره لهذا الدليل ، يقول : " لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء والأخر إعدامه ، فليسا أن يتم مرادهما معاً ، وهو باطل للزوم اجتماع الضدين ، أو لا يتم مرادهما معاً ، وهو باطل أيضاً للزوم عجز من لا يتم مراده ، وعجز من يتم مراده أيضاً ، لوجود المسئلة بينهما ، مبطل للتمدد وثبت الفوجدانية .

وإذا فرض اتفاقهما فهو باطل أيضاً ، لوجود التوارد .

و تقريره أيضاً أن يقال : لو فرض إلهان ، وأرادا معاً إيجاد شيء فليسا أن يحصل بطلان اتفاقهما معاً ، وذلك باطل ، لأنه يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أو يسبق أحدهما إلى إيجادهِ فيلزم عليه عجز الآخر ، أو تحصيل التحصيل ، ويلزم عجز الأول لوجود المسئلة بينهما"^(٢) .

ومما استدل به أيضاً لإثبات فوجدانية دليل التمتع ، قوله تعالى : {إِنَّ لَوْ كَانَ مِنْهُ إِلَهٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا تُدْعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ} (سورة النمل ٢٥) .

يقول : " المعنى : لو فرض من له شريك في الملك تشاركه وإقلته واستطاع عليه لكفه لم يوجد من هو بهذه الملكية ، مبطل للتمدد وثبت الفوجدانية "^(٣) . كما أنه يستدل للفوجدانية بدليل النص وما فيها من يدعي الإثبات ، يقول في تفسير قوله تعالى : { هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَكُمْ مِنْهَا رُجُوعًا لِيُمْسِكَ إِلَهِهَا } (الأنعام ١٨٦) : "أي لأنه المسكك المتصرف . وهذا أعظم دليل على إفراده بالفوجدانية"^(٤) .

^(١) حاشية الجليلي : (٦٩/٣) .

^(٢) المرجع السابق ، وانظر : (٢٩٦/٣) ، وانظر حاشية المرجع السابقة ٦٢ .

^(٣) حاشية الجليلي : (٢٩٦/٣) .

^(٤) المرجع السابق : (٦٩/٣) .

بعد هذا الدليل من التبراهين المسلمة التي يجرم بسندها ، بل هو مقتضى الضرورة العقلية ، إذ كل ما يمكن حدوثه من افتراض تعدد الآلهة قد علم امتناعه بما طورت عليه القوم ، ومن ذلك : استحالة اجتماع التقويين ، واستحالة ارتقاها ، وكذلك استحالة اجتماع مؤثرين على فعل واحد ، واستحالة أن يكون قرب عاجزاً . فكل ما تقدم هو من المبادئ الأولية ، التي يستدل بها ، ولا يستدل لها .

يقول شيخ الإسلام بعد تقريره الدليل على طريقة المتكلمين : " وهذا أمر مستقر في فطر بني آدم وعقولهم ، وإن تنوعت العبارات عنه ، وإن كان قد يحتاج إذا تغيرت كلمة أحدهم بالشيء الآخر والمعاني إلى بسط وإيضاح " (١) ، وقد رد - رحمه الله - على من انتقد دلالته على إثبات الوحدانية من الفلاسفة ، كابن رشد وغيره (٢) ، فقال : " ليس الأمر كما ظنه هؤلاء ، بل هو برهان صحيح عقلي ، كما قدره فحول الفطر " (٣) .

يبقى التسديد هنا إلى أن شيخ الإسلام رحمه الله مع كونه أمر بصحة استدلال المتكلمين به إلا أنه لا يوافقهم في دلالة القرآن عليه ، وذلك لبداهة واستقراره في الفطر ولكون الخصومة الواقعة من الأمم لم تكن في أحقيته ، يقول بعد تقريره الدليل المتنازع : " وبالجملة فالدلائل العقلية على هذا متعددة ، وإن كان من الناس من يزعم أن دليل ذلك هو السمع ، لكن هذا المطلوب الذي أثبتوه هو متفق عليه بين العقلاء ومقسمود القرآن توحيد الإلهية ، وهو مستلزم لما ذكرناه من غير عكس " (٤) .

وقد ذهب إلى القول بدلالة السمع عليه الكثير من علماء الملف كما سيأتي بإذن الله ، وعليه فإن ما استدل به الصلوي من الآيات الكريمة - كثيرة من المتكلمين - لتقرير هذا الدليل صحيح في الجملة ، فالقرآن الكريم قد اشتمل على كافة الأدلة التي ينبغي عليها الاعتقاد السليم ، وقد يكون ذلك إما على سبيل التقرير ، أو الرد على المخالف ، فمن المعلوم ما وقعت به الخصاري من شك في ربوبية الله تعالى ، حيث أثبتوا له الولد والصاحبة تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، والقرآن الكريم أسلوب متحدة كلها تبين بطلان هذا الزعم ، وما ينبغي على تصور من فسد محال ، يجرم باستحالة ذلك للمعتقد على كثير من الآيات ، ومن تلك الأدلة قوله تعالى : { ما أشك

(١) القرء : (٣١/٩) .

(٢) وكان محل اعتراضهم أن مقدسي الشافعي لم يورد في الدليل أمثال تلك الآية ، بل تكلموا بما يلزم من ذلكهم ، ولكن مطهر الشافعي أجابهم في هذا وأوردوا بطلان الاتفاق كما ذكر الصلوي ، فطرد الصفحة المسألة ، ولشيوخ الإسلام كلام أهل فيه هذا الأمر ليس من فيه أن يحتاج لمتكلم الآلهة إلا في حال عجزها [فإنه إذا لم يجر أن يرد أحدها أو يحد (١) ما يريده الآخر ويضاهي ثم أن لا يكون واحد منهما للآخر] القرء : (٩/٣٧) .

(٣) القرء : (٣١/٩) .

(٤) المرجع السابق : (٣٩/٦) . والقرء ابن عسمة الشافعي ، فتشيع محمد خليل عراس . ٨٦

اللة من ولده وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلنا بعضهم على بعض ممنجان إله عما يصفون} (سورن: ١٠)

قد بدت الآية الكريمة على إطلاق ما يلزم من إثبات اشركة لله تعالى ، وبطلان التلزم دليل على بطلان ملزومه .
يقول الإمام ابن كثير^(١) في تفسير الآية : " لو قدر تعدد الألهة لآتورد كل منهم بما خلق فما كان يشتمل الوجود ، و المشاهد أن الوجود منظم متسق كل من العالم العلوي و السفلي من ربط بعضه ببعض في غاية الكمال ثم لكان كل منهم يطلب إلهه الأخر وخالقه فعملو بمسهم على بعض " (٢)

لما التلزم الأول وهو افتراء كل إله بما خلق ، فبطل : إلهه يتلقى مع ما يجب أن يتصف به الرب الحق من القدرة التامة لخلق كافة المخلوقات ، مع اقيام بشؤونها و تدبيرها ، فتكون بذلك تمت تصرفه و إهره ، أما ما خلا ذلك ، فليس يرب على وجه الحقيقة .
ولما التلزم الثاني لوجود التعدد ، فهو عر بعض الأرباب على بعض ، بحيث يطلب كل منهما العر على الثاني حتى تتحقق له الربوبية ، لأن مقتضى الربوبية لا يتحقق إلا بافتراء الرب في تصرف شؤون الخلق ، إيجادا و تدبيراً .

يقول شيخ الإسلام : " ويبان التلزم أنه إذا كان معه إله ، استع أن يكون مستقلا بخلق العالم ، مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم " (٣)

ولما علم بطلان هذين التلزمين لما هو ملاحظ من انتظام المخلوقات ، وسيرها وفق سنن ثابتة ، بطل ملزومهما ، وهو إمكان تعدد الأرباب ، ولم يبق إلا أن يكون الرب هو الله تعالى لا شريك له^(٤) ، يقول الشيخ السعدي : " واعتبر ذلك بالشمس والقمر ، والكواكب الثابتة ، والسيارة ، إلها منذ خلقت وفي تجري على نظام واحد ، و تركيب واحد ، كلها مسخرة بالقطرة مدبرة بالحكمة لمصالح الخلق كلها ، ليست مقصورة على أحد دون أحد ، وإن ترى فيها خللاً ولا تنافساً ولا معارضة في أنى تصرف ، فهل يتصور أن يكون ذلك بتدبير إلهين ريين " (٥)

وبمثل هذا تقصر الأدلة التي تعمل بعين المعنى من الدلالة على وحدانية الله تعالى ، كقوله تعالى : {لَا تَلْجَأُ إِلهة إِلهة إلا الله لتستأج} (الشورى: ٢٢)

^(١) من الحفاظ الكبير صاه الدين إسماعيل بن صر بن كافر المشفي القتي المحدث المصر المبروخ فتهت إليه رئاسة العلم في هذه القرون لأحد من المشيخ التي الذين ابن تيمية فكثير عما من شهر مسقطه . غير القرآن العظيم والبدلية والتهوية ، وجميع المسألة لأحد ، قولي صاه: ٧٧١ . انظر شرواح لذهب : (٢٣١/٢)

^(٢) تفسير القرآن العظيم : (٢٢٠/٢)

^(٣) منهاج السنة النبوية : (٣١٠/٢)

^(٤) فطر منهاج السنة : (٣١٠/٢)

^(٥) تفسير التكرم لرحس : ٦٠٠

يقول الإمام ابن كثير " فصدنا ، نقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَكُورِهِمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۖ وَإِنِّي إِذَا أَذْبَحُ كُلَّ إِلَهٍ مِمَّا خَلَقُوا لَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ " (١)

ويقول الشيخ السعدي : " ويبان ذلك أن العلم الطوي و السطحي على ما يرى في الكمال ما يكون من الصلاح والانتظام ، الذي ما فيه خلل ولا عيب ولا مسافة ولا معروضة ، فإل ذلك على أن مبدؤه ولعمد ، وروبه ولعمد ، وإلهه واحد ، فهو كان له مبدئان و ربان أو أكثر من ذلك ؛ لأختلاف نظامه وتقسيمت لركائفه " (٢)

ويبين الإمام الشوكاني (٣) وجه التزام بين التعدد والفساد ، بقوله : " ووجه الفساد أن كون مع الله إله آخر يستلزم أن يكون كل واحد منهما قادراً على الاستبداد بالتصرف ، فيقع عند ذلك التنازع والإختلاف ، ويحدث بهيجه فساد " (٤)

ومما يحمل نفس المعنى ، قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَلْآلِهَةُ فِي ذِي الْعَرْشِ مِثْلًا ﴾ (سورة ٢١)

والمقصود منها كما ذكر السبوي في التفسير : لأنه لو وجد لطلب الطو والصفالية ، ومع بيان انقضاء وجود من هو بهذه المثابة ؛ اقتضت الشريعة ، وثبتت الوحدة.

وقد بين الشيخ الشنقيطي - رحمه الله - " أن معنى الآية التكرية : لو كان مع الله إلهة كما يزعم الكفار ؛ لآتوا ، أي الآلهة المزعومة ، أي لطلبوا إلى ذي العرش سبيلا أي إلى مغيبته وإزالة ملكه ؛ لأنهم إذا يكونون شركاءه كما يفعل الملوك بعضهم مع بعض " (٥)

ومما ينبغي الإشارة إليه بعد هذا العرض العام لبيان كفاية الأدلة الشرعية في الاستدلال لما ينهني عليه الذين أن هؤلاء المتكلمين فرقا بين أمرين بينهما التزام بين إثبات وجود الله تعالى ، وإثبات وحدانيته ، وأقروا بكفاية الأدلة الشرعية على الاستدلال لوحدة حقيقة توحيد الوجود ، مع أن هذا الطريق لا يقبله المتصور المسلم ، إذ تضمن الوحدة حقيقة الوجود أمرين لا يلزمه دليل ، ولكن ما يهمنا أن غلب المسائل الكلامية بتزويها تقاض بين ، يدل على ضعف ما استلكت إليه من أصول .

(١) تفسير ابن كثير (٣/٢٢٠)

(٢) تفسير الكريم فرحين : ٥٥٨

(٣) هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم السعدي ، فقيه المفسر المحدث الأصولي والأديب المشهور ، صنف في أنواع العلوم عددا كبيرا من الكتب القيمة تسمر الأجيال ، وفكره ، كما تولى قضاء العلم في مدينة صنعاء ، من مؤلفاته كتاب التفسير الجامع بين أبي الرواية والتأويل في علم التفسير ، وكتاب الأركان شرح السطحي الأصولي ، وكتاب الأصول إلى تحقيق الحق من الأصول ، كتاب ترجمته - معجم المؤلفين (١٤٣١/١) ،

الأحكام الفروكانية (١٩٨٦) ، وكتاب أصول من التوسع ، سيج الإمام الشوكاني في العقيدة ، عبد الله تومسوك.

(٤) فتح القدير (٥٦١/٣)

(٥) لشواهق البيان (١٠٠/٣٧)

(البحث الثالث)

شهادة للتوحيد و نواضعها

لشهادة التوحيد مكانة عظيمة في دين الله تعالى، فهي أول أركان الإسلام، وأعلى شعب الإيمان، وأول ما يؤمر به، وآخر ما يطلب منه، وأصلها في الدين كثيرة لا مجال لحصرها الآن، ونسب هذه الشهادة لقرآننا لما بأصول الدين وفروعه من حيث المعتقد والتطبيق، ونسبها في أصلها إلى كونها دليلاً يثبت الإقرار بالتوحيد: بإراد الله تعالى بالعبادة، فلا إله إلا الله أي لا معبود بحق إلا الله.

ولما كان اعتقاد المتكلمين في معنى التوحيد ينحصر في إثبات ربوبية الله تعالى، فاضوا بتفسير الشهادة التي يعلن بها التحول في الإسلام بما يوافق ذلك، حيث فسروا الإله بأنه القادر على الاختراع وهذا ما حكاه ابن هوروك والبيضاوي عن الأشعري، يقول ابن هوروك: "و اختار - أي الأشعري - أن معنى ومعناه أنه إله: لأن له الإلهية، وفسر الإلهية بأنها هي قدرته على اختراع الجواهر والأعراض، وذكر أن ذلك لحد الأكثويل المقولة في معنى الإله"^(١)

وبهذا صار مفهوم التوحيد ينحصر في تقرير الاعتقاد العلمي: توحيد المعرفة والإلهيات^(٢)، وأعطوا الحجب الأعظم منه وهو توحيد الإرادة والطلب^(٣).

وكن لهذا الاعتقاد عند المتكلمين أثر واضح في ما يتعلق بالعبادة، وذلك أنهم حين قاموا بعباد العادة عن صميم التوحيد، أدى ذلك إلى وجود فراغ كبير عند أهل التصوف إلى شطه بالكلام عن الإرادة والسلوك، بما هو خارج عن هدي الكتاب والسنة، فكل ما عندهم في هذا المجال خلط بين، يظهر فيه تكثر واضح بمفاهيم خيالية تتحدث بلغة غير مفهومة^(٤).

و أصبحت بذلك كتب العقائد عند المتأخرين لا تكاد تخلو من حديث في التصوف باعتباره، متبعا للكلام عن المعتقد لادخالا في حقيقته، ومن جراء ذلك الخلط الذي سببه إغفال المراد الأسامي من التوحيد، حصل اضطراب كبير في المفاهيم حول قضية التكبير، حيث قصرت بوقصر التوحيد في الحجب الاعتقادي دون الفعلي، مما هيا لأصحاب التصوف والسلوك مفهوماً واسماً يلجئون منه باسم الذين، يبررون به ما ابتدعوا من أسرار ما أنزل الله بها من سلطان، كالتوسل بالمصلحين وشد الرحل إلى قبرهم، ودعاء النبي والاستغاثة به، ولم يكتفوا بذلك بل وجهوا مهاتهم إلى صميم المعتقد فذهبوا إلى تفسير التوحيد بما يخدم أغراضهم في تبرير المبادئ حول المعتقد، حيث صروا بما يسمى بوحدة الشهود، التي أرادوا

^(١) مجرد مقالات الأشعري ٤٧، وانظر كلام البيضاوي بنسب المعنى إلى أصول الدين ١٢٢

^(٢) توحيد الله تعالى بأصله كالخلق والرزق والإحياء والإماتة.

^(٣) إراد الله تعالى بالعبادة

^(٤) وهذا ما سطرناه في الحديث عن تلك التصوف: ٤٧٢

بها لخططين مفهوم التريونية وعقيدة الجبر ، حتى يدوروا كل ما انشعروا به من مخالفة للشرع والمعتقد والتي سارت بدورها متحلا لأصل الطول يستندون إليه في ما يسمى بوحدة الوجود ، كل هذا لا يمارس انتسابهم إلى المذهب الأشعري ، حتى عد الكثير من الصويفية ضمن من انتسبوا إلى الأشعري ولعنوا عنه كمثل انتشيري^(١) والفزاري . وصال معهودا أن يكون ممن ينتسب إلى الأشعرية صواب بل من غير الصويفية وعلى طريقة من أشهر طرقهم .

رأي الشيخ الصلوي :

يذهب الصلوي إلى ما ذهب إليه المتكلمون في معنى شهادة ، حيث يصر الإله بما يفهم منه إتيحت التريونية ، يقول في تفسير قوله تعالى : { لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِهَذَا الْآيَاتِ بَعْدَ هَذِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } (زل صر: ٣٠) : " والمقصود من تلك التشريع والبر طيهم في دعواهم التثنية ، لأن حقيقة الإله هو المستطلي عا سواء ، لمفكر إليه كل ما عدا " .^(٢) مرة يفسر ديكه " الخالق لكل شيء " .^(٣)

ويؤكد ذلك المعنى حين يفسر شهادة على جهة الإجمال ، يقول : " لا إله إلا الله : أي فالمراد بها الوصف بالوحدانية ولو لمها من كل كمال ، والقرينة عن كل نقص " .^(٤) وهذا ما يفسر به قوله تعالى : { فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ } (معد: ١٩) يقول " هذا مرتب على ما قبله ، كقوله قال : إذا علمت أنه لا ينفع التذكر إذا حضرت الساعة فم على ما أتت عليه من العلم بالوحدانية ؛ فلهذا التمتع يوم قيله " .^(٥)

ومع ما تقدم نجده في بعض المواضع يفسر الشهادة بالثبوت العبودية لله تعالى ، فيوافق السلف بذلك ، يقول : " لا إله إلا الله تعيد ثبوت الألوهية له أي : العبودية بحق فعلى لا إله إلا الله المطلق : لا معبود بحق إلا الله ، ومعناها الإلترامي لا مستثنى عن كل ما سواه ومفكر إليه كل ما عداه إلا الله ، فأولها تحلية ، وآخرها تحلية ، والمطلق هو المعبود بحق غير الله في ذهن المؤمن وفي نفس الأمر ، لا في ذهن الكافر " .^(٦)

لكن هذا المفهوم المطلق على الشهادة لا يخرج عن كونه اعتقادا علميا يشلق بثبوت العبادة لله تعالى على جهة الإجمال ؛ إذ ينقصه الاستناد الشامل لكل أنواع العبادة ، يقرب هذا موقفه من لو نفس التوحيد ، حيث يحصر إمكان وقوعها في الجانب الاعتقادي دون العملي إلا في بعض المواطن ؛ لهذا نجده يمنع ولوع الشرك

(١) هو أبو القاسم : حمد الكوفي بن هارون بن عبد الملك القشيري القيسلوري الشافعي الصلوي صاحب الرسالة في التصريف ، توفي سنة ٤٦٥ هـ قهر : سمر أعلام النبلاء (١٢٧/١٨)

(٢) حاشية الجليلي (٢٨٠/١)

(٣) المرجع السابق (٣١/٢)

(٤) المرجع السابق (٢٣٢/١)

(٥) المرجع السابق (٨٥/٢) ، وانظر .. (١٣٢/١)

(٦) حاشية المبرزة ١٤ وانظر حاشية المبرزة البية ١٢٤ وانظر حاشية الجليلي (٢٣٢/١)

المضاد للتوحيد إلا ممن اعتقد بثبات التشريك مع الله تعالى في ربوبيته ، أو استحقاقه لعبادة^(١) ، موصلا بذلك لمذهبه الأشعري و نزاعه الصوفية ، يقول . " وهذه الصفة أي التوحدية أهم الصفات ؛ و لذا سمي علم التوحيد بها ، ولم يكثر بصدها إلا بعض الإنس ، ولما لجن برمتهم فلا يعتقدون التشريك سبحانه ، وإنما الكافر منهم بغير التشريك^(٢) .

وبهذا يعتقد الصاوي أن التشريك المخرج من العلة هو ما يكون متعلقا بحجب الاعتقاد في الربوبية ، بحيث تصب أفعال الربوبية على جهة الإطلاق لغير الله تعالى ، فإذا فعل تلك العبد استحق وصفه بالإشراك أما ما خلا ذلك فلا ، ويظهر ذلك جليا في تقريره لما يعتقد الصوفية من العلو بقنبي صلى الله عليه وسلم ، فعين يستغرق في وصفه صلى الله عليه وسلم تجده يخرج بتلك الأوصاف والعزلة عن رتبة البشر ، حيث يرى أن قنبي قد خلق من نور الذات العلية هكذا بلا واسطة مادة ، يقول . " اعلم أن الله كان في الزمان لم يعرف لعدم وجود من يعرفه فأحب أن يعرف ، فتميزه من نوره أي بذاته و المراد أبرزه من غير واسطة مادة ، وهذا المقبوض هو لمسمى بالنور المصدي ويروح الأرواح .. إلى آخر الأوصاف^(٣) .

كما يثبت له منزلة الوسطة العظمى بين الله وخلقته ، يقول : " فهو حجاب بين الله وبين خلقه فلا يمكن أحدا الوصول له إلا بوسطته أو مانع التضرع للتدبرية والأعزوية من أمته ، ووصفه بالأعظم لأن الأنبياء حجب أيضا لأمتهم ؛ فهو أعظمهم ، وكذا للتشيخ حجب لتلميذه فتلك حجب خاصة ، والمصطفى هو الحجاب الكلي و يسمى بالبرزخ الكلي لكونه حجابا و برزخا بين الخلق و ربهم^(٤) .

ومن الخصائص التي يندمجها على قنبي عليه الصلاة والسلام علم ليس لأحد من البشر سواء ، يقول : " فملئ كل العلوم الغيبية التي نشأت عن ذي القلم سبحانه وتعالى ، ومحل تبع علوم الأولين و الآخرين^(٥) .

ومما يصف به قنبي أنه أصل كل خير ، يقول : " وما من نعمة له عليها سابقة ولا حقة من نعمة الإيجاد والإمداد في الدنيا والآخرة إلا وهو السبب في وصولها إلينا وإجرائها علينا^(٦) ، ويقول . " فجميع خيرات الدنيا والآخرة تتفرغ من قنبي كما يتفرغ من البحر^(٧) إلى أن يصف ذات قنبي عليه الصلاة والسلام بالأختية : " أي الحدية المثلى والتفكير والتدبير في ذات والصفات من سائر المخلوقات^(٨) .

(١) نظر المفيدة على جليلين : (٨٨٧) .

(٢) حاشية الصفحة : ١٢ .

(٣) حاشية المصنفات القزوينية : ٣١٠ .

(٤) المرجع السابق : ٢٥ .

(٥) المرجع السابق : ٢٧ .

(٦) المرجع السابق : ١٣ .

(٧) المرجع السابق : ٨١ .

(٨) المرجع السابق : ٢٩ .

لما من الصالحين ، فهو يرى مشروعية التوسل بهم لجاءه وأمواله بما يطريق الدعاء والاستغاثة بهم ، لو بريارتهم للتوكل بذواتهم وأثارهم وفعل الطاعات عليهم ، شريطة أن لا يعتقد في أحدهم إمكان التصرف على جهة الاستقلال ، وأن ما يحصل من النفع عند وصلهم كان نتيجة لإدائهم فعل الطاعات والتوكل ، ويرتقوا في المعاملات حتى يصلوا إلى رتبة التصريف فتكوني بإمر الله فيقول أحدهم للشيء : كن فيكون^(١) ، وبذلك يبرر ما يقوله تصوفية لجاء الأولياء تدخل البركة والقضاء الحقيق ، يقول : " ولما الإلتجاء إلى المخلوق من حيث إنه مهبط الرحمة كمواسلة آل البيت والأولياء والصالحين فهو مطلوب وهو في الحقيقة لتجاء للتخلق ، يقرب ذلك أن الله أمرنا بالجلوس في المساجد والطواف بالبيت وقوم ليلة القدر وبحواها ، وما ذاك إلا للتعرض للرحمة القادرة في تلك الأماكن والأزمان فلا فرق بين الأشخاص وغيرهم ، فهم مهبط للرحمة لا مشوهم"^(٢)

ومع إقراره بسكينة الدعاء من العبادة ، حيث يقول : " الدعاء جزء من أجراء العبادة ، وسميت العبادة دعاء لأنه أعظم أجزائها كما في الحديث : (الدعاء مخ العبادة)^(٣) ، إلا أنه لا يرى بأساً من دعاء الصالحين والاستغاثة بهم^(٤) عند الحاجة ، بحجة أنهم مهبط للرحمة ، كما تقدم .

وفي المقابل نجده يدرج كثيراً على من اعتقد في الأولياء الضرر أو النفع على جهة الاستقلال ، يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ (١٠٤) (١)

" هذه الآية وإن كانت خطاباً لليهود والنصارى ، إلا أنها تنجر بدليها على من يشرك بالله غيره من المسلمين ، كصغاء الإيمان الذين يعتقدون في الأولياء أنهم يصرون ويقفون بذواتهم ويطعون ما حرم الله ويحرمون ما أحل الله ، ومع ذلك يحتجون بدعاً عظيمة ما أمر الله بها من سلطان ، ويجعلون تلك الدواع طوقاً لهؤلاء الأولياء ، ويزعمون فيها منجية وإن كانت مخالفة للشرع ، ويحسبون أنهم على شيء إلا أنهم هم الكافرون " (٢)

^(١) انظر المرجع السابق ١٠٠

^(٢) حاشية الجلالى (١٠/٣) وانظر : (٢٦١/٣)

^(٣) لتوجيه القرطبي : كتاب الدعوات - باب ما جاء في فضل الدعاء ، ورواه : ٣٣٧١ - قال القرطبي : غريب ، لا يراه إلا من طريق ابن أبي عمير (٣٣٧١/٥) وقد ضعفه العراقي في مستدرك الجامع (١/٥٨٨) ورواه : ٢٠٢ - وله ثوابه مسبوحة

^(٤) المرجع السابق : (٢٣١/١)

^(٥) انظر المرجع السابق ٦٤

^(٦) المرجع السابق : (١٠٠/١)

لا شك أن في تفسير المتكلمين للشهادة على النحو الذي ذبحوا إليه مخالفة جلية لحقيقة التوحيد الذي دعا إليه الرسل بقولهم : { اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } ، إذ يلزم من كون الشهادة معناه الدين ، وأساسه الميثاق أن يدل على المعتقد الذي تكون العبادة به بالمطابقة ، وهو . إفراد الله تعالى بالعبادة ، لذلك كان تفسير الشهادة الصحيح هو : لا معبود بحق إلا الله . ويستند هذا التفسير إلى دلالة اللغة العربية التي برز بها القرآن ، فإن كلمة إله مأخوذة من الفعل ، ولتلك في لغة العرب معناه : تتسلك والتسجد^(١) . يشهد له قراءة ابن عباس وحشي الله عليهما : (ويشركه وإلهك) {١٣٠٢٢٧} ، قال : "وعبادته"^(٢) .

كما أن هذا المعنى يستند فهم المشركين لهذه الكلمة الذين أنزل القرآن بلغتهم ففهم حين أمروا بالإقرار بها لم يفعلوا ، ولو كان معناها : لا خلق ورائق إلا الله - كما يعتقد المتكلمون - لما توفي المشركون عن قتل إلهاء ففهم حين أُلزموا بها قالوا : {اجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجيب} {٢١٦} كل هذا يؤكد صحة ما ذهب إليه المؤلف في معنى شهادة التوحيد . وكان هذا ما ذهب إليه الصاوي في حاشيته على الجوهرة وإن كان قد خالفه في الكثير من مؤلفاته خصوصا حاشيته على الجلائين .

ولا شك أن في مخالفته التي تحدثت منه متبعة للمتكلمين ما يلزم منه معارضة نصوص الكتاب والسنة والتي تدل صراحة على أصية إفراد الله تعالى بالعبادة ، ولله المقصد الأنسي من التوحيد . وإذا علم هذا بقي معرفة ما ينبغي على ذلك التصور من فساد يبتد المعتقد ؛ إذ يؤدي إلى تضيق دائرة الشرك - صد التوحيد - كما هو ظاهر من كلام الصاوي ، حيث حكم على كافة الجن بأن كفرهم لم يكن بالشرك ، وأن من وقع بالشرك من الإنس هم القليل ، فخالف بذلك صريح النص من القرآن الكريم ، قال تعالى : {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِذَا وَهُمْ مُشْرِكُونَ} .

ويستند هذا التصور لحقيقة الشرك واتساع دائرته - كما هو واضح في الأئمة فشرعية - إلى مكائبة العبادة وعزلتها عن الدين ، فإذا كانت العبادة مما يدخل في صميم التوحيد باعتبارها قسم من أسلمة ؛ فلا بد أن يمثل صرافها لغير الله تعالى شركا أكبر ينافي التوحيد .

^{١٠٠} انظر ناس العرب ١٣٠/٤٦٦ .

^{١٠١} لمرجه ابن جرير في جامع البيان (١/٤٠٤) .

^{١٠٢} انظر تفسير الحزق السيد ٧٦ .

هذا ومن أعظم نواحي الشرك ، فطو في الأبياء والصالحين ، فالظن هو المنصب في أول شرك ظهر على وجه الأرض ، روى القبطي عن ابن عبد رصي الله عليها أن ودا و سواعا و يعوق و يسرا أسماء رجال صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى للشيطان إلى قومهم أن تصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون فيها ، وسعوا باسمائهم ففعلوا فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك وتسخ العلم حيث (١)

لهذا كان تحذير النبي عليه الصلاة والسلام شديداً من مجاورة البدع في منجعه ، حيث قال : { لا تقربوني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم ، فإما أنا عبدهم فقولوا : عبد الله ورسوله } (٢)

ومن ذلك ما ورد في الصحيحين عن عاتقة رصي الله عليها ، قالت : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه : (لعن الله اليهود والنصارى ، اتفخوا بغير أبياتهم مسجد) قالت : لولا ذلك لبرز قبري ، غير أنه خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً . (٣)

والظن المنهي عنه مظهران عند الصنوي ، الأول : فطو في النبي ، ويتمثل بما يصفه به من أوصاف تخرج به عن حدود البشر .

الثاني : علو في الصالحين ، ويتمثل بما يشرعه في حقهم من التبرك بوثقتهم ، وإيحاء فطو بآبائهم والاستغاة بهم .

لما ما يتعلق في حق النبي عليه الصلاة والسلام من حكاية قصة خلقه من نور الذات الحلية بلا واسطة ، تعالى الله عن ذلك . كما هو مشهور من أقوال المصوفة (٤) فيطعنونها بأنهم من أن يستدل له ، إذ فيه مخالفة صريحة لما هو معلوم عن قصة خلق الإنسان الأول : فلم عليه السلام كما وردت في كثير من الآيات الكريمة ، قال تعالى : { وإلا قال ربك للملائكة إني خالق بزخر من ما كنتم من حمأ مسنون } (المز: ٣٠)

هذا إلى جانب ما يضمن في حكاية القصة من تكرر بأقوال النصارى في التمجيد عليه السلام ، ولا عجب ، فالفكر من الأقوال المصوفة الأخيرة يلحظ بتمام تكرار وانضمام بالأدب المصرفة والفلسفات القديمة ، يقول أحد الباحثين في علم التصوف (٥) : " والواقع أن الحقيقة المصنعية أسطورة من الأساطير وهي في رأيها مأخوذة من النظرية النصارونية كما هي النظرية النصارونية مأخوذة من الفلسفة اليونانية .. خصوصاً إذا علمنا أن ابن عربي وهو من القائلين بهذه النظرية ، يقول

(١) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب التصور . باب قوله تعالى (ودا ولا سواعا) ، رقم الحديث : ٤١٢٠

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الأبياء . باب قوله تعالى (يوقنوا في الكتاب مريم) ، رقم الحديث : ٧٤١٥

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الجنازة . باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما برقم : ١٣٩٠ .

(٤) انظر : مجموع الأوراد والأدعية والاستغاثات للبكري .

(٥) ركني مبارك مقفوز في الفلسفة

ملائكة سفرة فصلاً ، يقولون مجالس الذكر ، فإذا وجئوا مسلماً فيه ذكر فعندوا معهم ، وحف بعضهم بعضاً بأحبتهم ، حتى يملأوا ما بينهم وبين السماء انبساطاً ، فإذا انصرفوا عرجوا وصعدوا إلى السماء ، قال : فيسألهم الله عز وجل وهو أعظم بهم : من أين جئتم ؟ فيقولون : جئنا من عند عبدك في الأرض ، يسعوك ويكرهوك ويهتولك ويصحنوك ويسلوك ، قال : وماذا يسألوني ؟ قالوا : يسألوك جنتك ، قال : وهل رلوا جنتي ؟ قالوا لا يا رب ، قال : فكيف لولوا جنتي ؟ قالوا : ويسجنونك ، قال : ومع يستجرونني ؟ قالوا : من نارك يا رب ، قال : وهل رلوا ناري ؟ قالوا : لا ، قال : فكيف لولوا ناري ؟ قالوا : ويسعرونك ، قال : فيقول : قد غرت لهم ، فأعطينهم ما سألوا ، وأمرتهم مما استجلوا ، قال : فيقولون : رب فبهم فلان عبد خطاء ، إما من فعلهم معهم ، قال : فيقول : وله غرت ، هم القوم لا تشق بهم جليسهم) (١)

وهذا هو محل الشاهد من الحديث ، قال الإمام الشوكاني رحمه الله : " جعل جليس أولئك قوم معهم مع أنه ليس منهم ، وإما كانت عليه بركاتهم فصار كواحد منهم " (٢)

وكل ما خرج عن هذا المعنى للتوسل المشروع : إما أن يدخل بصاحبه في دائرة الشرك ، أو في الابتعاد المعنى عنه .

إذا التوسل بثوات فسادين يريد لا اعتقاد قدرتهم على التصرف برفع الضر أو جلب النفع ؛ ذلك حذر العلماء من ذلك ببيان ما يؤدي إليه من مفاسد جسيمة . كما نكر بذلك الصاوي في إنكاره لحمل الكثير من المتوسلة - وأبصر مخرج لهم اعتقاد أنهم عبدة ليس لهم استقلال في التصرف ؛ فقد بينت للتصوف الشرعية أن هذه هي حجة المشركين الذين أقروا بربوبية الله تعالى ، وألوانوا التوسل إليه بعبادة الأصنام ، قال تعالى : (وَكُنْ سَائِلُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَكُنْ يُكْفَرُونَ) (فرغف ٨٧)

يقول الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى : " هؤلاء المشركون يشبهون أن الله هو الخالق وحده لا شريك له ، وأن لا يورق إلا هو ، ولا يحيى ولا يميت إلا هو ، ولا يدير الأمر إلا هو ، وأن جميع السموات السبع ومن فيهن ، والأرضين السبع ومن فيهن ، كلهم عبده وتحت تصرفه . وأن أولئك لا تدبر شيئاً ، وإنما أراونا الجاه والفتاة " (٣)

قال تعالى : (إِلَّا إِلَهُ الْغَالِبِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ ثَوْبِ الْإِيمَانِ مَا تَبْغَاهُمْ إِلَّا لِيُقَرُّوا إِلَى اللَّهِ أُولَئِكَ يُحْكَمُ بَيْنَهُمْ فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ) (النور ٢٤)

وهذا فيمثل بمصلحة حجة المشركين في التوسل بهم ، حيث قال : (إِنَّ لَاحْزَنَ الْغَالِبِينَ يُحْكَمُ مِنْ ثَوْبِهِمْ فَلَا يُدْخِلُكَ الْحَشْرُ حَتْمَكُمْ وَلَا تُخْرِجُكَ الْوَلَدُ الْغَالِبِينَ يَدْخُلُونَ يَتَلَوْنَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفكر باب فضل مجالس الذكر (١٧/ ١٤) .

(٢) تنقيح الطائفة ١٤٠ .

(٣) كشف المشبهات ٧٦ .

بِإِي رَيْبِهِمُ الْوَسِيلَةُ يُهَيِّمُ الْقُرْبَ وَيَرْجُو رَحْمَةً وَيُظْهِرُونَ عَذَابَ الْإِي عَذَابٍ رَيْبٌ كَانَ
مَحْذُورًا (الإبراهيم: ٥٧-٥٦)

وبهذا يعلم أن من توسل بالمصلحين فصوره شيئا من العبادة التي لا يستحقها
أحد إلا الله لأحدهم ؛ بحجة أن له جاء عنده سبحانه ، فقد أتى بما هو من جنس فعل
المشركين الذين قتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا التوسل بالدعاء
الذي ذكره الصلوي أنه جزء من أهم أجزاء العبادة كما في الحديث الصحيح الذي
رواه الفضل بن يسير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (إن
الدعاء هو العبادة)^(١) لو بأي نوع أخر منها.

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه لا يمكن الإقرار بأن من يلتجئ لأحد عند
الشدة لا يعتقد فيه القدرة على التصرف ، بل لوصف هذه الحققة امتثل بها القرآن
على استحقاق الله تعالى للعبادة ؛ إذ هو الملائمة عند تشدد الكرب بإقرار المشركين
أنفسهم ، قال تعالى : (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْغَاثِ)
إِنِّي قَتَرْتُ أَخْرَسْتُكُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَثُورًا (الإبراهيم: ٦٧)

والمخرج من هذا الإلزام يتثبت فكثير منهم يوجب إرجاع تلك القدرة الكونية
إلى الله تعالى ، ولكن هذا ليس بمخرج لهم ؛ إذ يلزمهم إحصاء شئ من ، وفي لهم
ذلك ، وإقراره بأن يحكم ضدهم ، فإذا كان سيد الخلق يؤمر بالجهل في تقرير بشرية ،
و أنه عبد وليس للعباد أن يتعدى حدود البشر . (قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِلْمٌ بِمَا يُرَى ، وَلَكِنِّي قُلْتُ لَكُمْ عِلْمٌ
بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ) (الأنعام: ١٠٦) فما حال أولئك
الأولياء الذين يعتقد فيهم القدرة على التصرف الكوني الذي لخصه الله تعالى به ،
كما في قوله : (إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) (الزمر: ١٠) فكيف
يصح نسبة هذه القدرة - التي لخصه الله بها نفسه و كذا على تلك بأداة الحصر -إلى
أحد سواء مع أنها من لخص ما يوصف به قرب سبحانه لتسام تلكه تعالى
بوصف الربوبية التي لا تنفي لأحد سواء .^(٢)

ومن المصعب أن يشبه الصلوي حال الذين إلى أولئك الأولياء أعيانهم وأموالهم
للتبرك بهم والتمتع بأفعالهم لئول الرحمة والبركة بحال الذهاب إلى البيت الحبيب
للطواف بالكعبة المشرفة ؛ فهذا قرأى بطل ، وذلك من عدة وجوه :

الأول : أن الطواف حول الكعبة والذهاب إلى المساجد أمر قد تجدد الله تعالى به
بعض الكتاب والسنة ، فلا ينبغي الخروج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم ؛
لأن الله تعالى أمرنا باتباعه ، حيث قال : (قُلْ إِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ

^(١) أخرجه الترمذي في سننه كتاب الصور - باب من سورة المؤمن ، رقم الحديث ٢٦١٢ و قال الترمذي
حديث حسن صحيح (٣٤٩/٥) ، و قال المصنفين غير أنه جيد القبح (٢٩٧/١) و سمعه الألباني في صحيح
الترمذي ، برقم ٢٥٩٠ (١-١٣٧)

^(٢) ينضم من هذا الكلام راحة الاختلاف بوحدة الوجود و التي سبقت هنا على جهة الاستعانة في صحت وحدة
الوجود ، قال الله ٥٣٦

قَالَ وَيَقْبِرُونَ كَلِمَةً ثَابِتَةً وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣١) وهذا الأصل يرجع إلى كتاب
الذين المنزّل من عند الله تعالى ، فأني أبتدع فيه دل على قيام التشريع بالتصوير
وعدم القبول ، لذلك حذر النبي عليه الصلاة والسلام منه أيما تحذير ، قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)^(١) ، ولهذا قال
الفتهاء : (عبادت مناهها على التوكف ، كما في الصحيحين عن عمر بن الخطاب أنه
قبل الحجر الأسود ، و قال : (والله في لأطم فك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا في
رأيت رسول الله يقول لما قبلتك)^(٢) " (٣)

الثاني : أن هذا القول باطل ، لأنه قد بني على غير أصل ، وهذا حال جميع
البدع " فإن جميع البدع إما هي رأي على غير أصل ، و لذلك وصف بوصف
الضلال " (٤) ، قال الإمام ابن عبد البر : " هذا هو القول على غير أصل ، والكلام
في الذين بالتفحص والظن " (٥)

الثالث - أنه ورد النص الصريح بالنهي عن تخصيص بعض الأمكن بالمعبدة
ومنها القبور ، حيث قال عليه الصلاة و السلام : (قلهم لا تجعل قبوري وثناً ومعبداً ،
أنتك غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)^(٦) و علة النهي وردت هنا
صريحة ، حيث ابتدأ النبي النهي بدعاء الله تعالى أن لا يجعل قبره وثناً بعد ، فدل
ذلك على علة تحريم اتخاذ القبور مساجد ، يقول شيخ الإسلام : " فهذه المفسدة ، التي
هي مفسدة الشرك ، كبيره و صغيره - هي التي حسم النبي صلى الله عليه وسلم
ماعتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً " (٧) . وقال : (لا تصلوا إلى القبور ،
ولا تجلسوا عليها)^(٨) كل هذا مبنية الفتنة على النص ، و حصة لجانب التوحيد ، قال
الإمام الشافعي : " و فكره أن يعظم مخلوق ، حتى يجعل قبره مسجداً " (٩)

الرابع : أن اعتقاد حلول البركة والرحمة في مكان أو زمان لا يكون إلى دليل
يدل عليه ، فالله تعالى هو وحده المتصرف في الخلق يخص بمنه بما شاء من
البركة واليمن ، قال تعالى : (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) (١٠)
تصريحاً (١١) ، فليس لأحد أن يملك هذا الاختيار بل هو إلى الخلق جل شانه : (لا يتم

(١) أخرجه البيهقي في كتاب الصلاة ، باب إذا اصطلحوا على صلح جور للمصلح مردود ، رقم ٢٦١٢ و
سلم ٢٠٠ كتاب الجنحة ، حديث ١٧

(٢) أخرجه البيهقي ، كتاب الحج ٦٠ ، باب قبل الحجر ، حديث ١٦١٠ ولفظه (ولولا في رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ما فعلت) و سلم ١٥٠ ، الحج ١٠ ، باب استحباب قول الحجر : ٢١٨

(٣) قاعدة جارية في الترمذ و الترمذ ٢٧٠٠

(٤) الإخصام للشافعي : (١٦٦/١)

(٥) جامع بول نظم وأمثال : (١٠٢٩/٢)

(٦) أخرجه الإمام مالك الحديث مرسل في النوطا - كتاب عصر الصلاة في السفر - باب جامع الصلاة ٨٥٠
(٧) و أخرجه الإمام أحمد في المسند عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رآه ٧٣٥٢ ، وقال
أحمد شافعي : إسناده صحيح (١٧٢/٢)

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم : (٨٠/٦)

(٩) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد - باب النهي عن الجوارح على القبر و الصلاة عليه : (٣٨٧)

(١٠) كتاب الأم : (٢٧٨/١)

مَنْ خَلَقَ وَهُوَ الْغَلِيظُ الْخَبِيرُ (المائدة: ١)، ويقول الإمام ابن القيم: "فثبوت ما لا يتركه واستطاعه من الأعيان والأمكن والأشخاص وغيرها مشتقة على صفات وأسماء قائمة ليست لغيرها، ولأجلها استطاعها الله، وهو سبحانه الذي فضلها بتلك الصفات، وخصها بالاختيار، لهذا خلقه وهذا لاختياره" (١).

وكما وردت الآية ببطلان بدعة المسجد الحرام، فقد وردت ببيان تحيها إلى غيره. وذلك بالثواب المتصاعف والدعاء المستجاب والأمن من المكروه وغير ذلك مما ورد في بيان فضله، قال عليه الصلاة والسلام: (سلاة في مسجدني هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام) (٢) يقول الإمام القرطبي: "جعله مباركا لتضاعف المصل فيه، فطريقة كثرة الخير" (٣). وإذا علم هذا عيين أن الأمر تحدي محض، لا مجال لمقاييس أمر خارج عنه بلا دليل.

لما الاستغناء بالمصلحين والتوجه إليهم عند الشك في هذا مما لا يصلح، إذ الدعاء من أخص ما يجب صرفه لله تعالى، وقد توعت أسلوب القرآن الكريم في الأمر بالإخلاص لله تعالى فيه، والتحذير من صرفه لغيره، مرة يتوجه الخطاب إلى النبي في التحذير من ذلك، قال تعالى: (وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَيَكُنْ مِنْ الْخَاسِرِينَ) (يونس: ١٠٦)، ومرة يتوجه الخطاب في ذلك إلى كافة المفلين كما في قوله: (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ) (المائدة: ١٢).

إلى غيرها من الآيات التي تقرر مكانة الدعاء، والزوم صرفه لله تعالى، ويحذر جميع التشبه التي يستند إليها المشركون في صرفهم الدعاء لغيره سبحانه، قال تعالى: (إِنَّ لَدُنَّا أَلْهِينَ زَعَمْتَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِنَّ مِنْ شِرْكَاءٍ وَمَا لَهُ مِنْ خَلِيلٍ وَلَا يُلْقُوا السَّاعَةَ حَتَّى يَنْزِلَ أَمْرٌ لَنَا) (سورة: ٢٢: ٢٢).

فهذان الأيتان الكريهتان تدلان على النفي التام لكل ما يمزج دعاء غير الله تعالى، حيث نفى عنهم: الملك والشركة والشفاعة والمعونة، فبأي عقل بعد ذلك يسمع بالاستجاء إلى من هذه صفته، يقول الإمام ابن القيم (٤) معلقا على هذه الآية

(١) ر.ك. السبك: (٢٢١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، وفي الحديث: ١١٩٠، وأخرجه مسلم في كتاب الحج. باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.

(٣) جامع لأحكام القرآن: (١٢٩/٤).

(٤) هو الإمام الهمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن أبي بكر بن أيوب بن سعد قرطبي ثم اندلسي الملقب بشيخ بلن قديم الجوزية، ولد رحمه الله سنة ٦٩١هـ. تلقى في المذهب الحنطلي وبرع فيه وألقى كما برع في شتى العلوم الإسلامية من التفسير والحديث والفقه والطب، كان من أئمة تلامذة شيخ الإسلام مكرمة تده وأئمة طاه، كان علما بصداهب أهل التصوف وإشراقهم ومواردهم، صنف في جميع ما برع فيه من العلوم، توفي رحمه الله سنة ٧٥١هـ. انظر: القدر الكاشفة، ابن حجر: (٢١/٤)، شذرات الذهب: (١٦٨/٦).

فكريمة . " فكفى بهذه الآية نورا وبرهانا و نجاة و تجريدا و قطعاً لأصول الشرك ومواده لمن عقلها " (١)

وقد نلت لسة المطهرة على أهمية الدعاء وحدثت ليما تحذير من معية صرافه لعير الله تعالى ، قال عليه الصلاة و السلام : (من مات و هو يدعو من دون الله ندا دخل النار) (٢).

و قال في حديث ابن مسعود عندما سئل أي الذنب أكبر عند الله ؟ : (أن تدعو له ندا و هو خالقك) (٣) كما حذر من الاستغانة بخير ، سبحانه فقال : (إنه لا يستغنى بي ، إنما يستغنى بالله تعالى) (٤) .

وكان عليه أصل الصلاة و تم التسليم يربي أصحابه - رضوان الله تعالى عليهم - على التوجه إلى الله تعالى في كل شأن ، ومن تلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما ، فقال : (يا سلام لحفظ الله يحفظك . لحفظ الله تجده تجاهك . إذا سألت فاسأل الله ، و إذا استعنت فاستعن بالله . واعلم : أن الأمة إذا اجتمعت على أن يفعلوك بشيء لم يضرهم إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن ينصروك بشيء لم يصروك إلا بشيء قد كتبه الله عليكم رفعت الأقاليم ، و جئت المصطفى) (٥)

بل كل هذا من الشرك الذي حرم الله ورسوله ، و تحريمه مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام " (٦) وحق أن كلام الصوفي نفسه قد دل على هذا ، حيث أقر بأن التكبير ممن ينتهون في الطرق الصوفية قد استحوذ عليهم الشيطان ، فصورهم إلى اعتقاد حصول النفع و الضر من أولئك الأولياء على جهة الاستقلال ، فصار شركهم أعظم ممن اعتقد التوسل بها كحال مشركي قریش ، يقول شيخ الإسلام " هؤلاء المستغنيون بالشفيعين و المبتكين عند قبورهم و غير قبورهم ، لم كانوا من جنس عبادة الأولياء ، سار الشيطان يشابههم و يغويهم ، كما يشبه عبادة الأصنام و يغويهم ، فتصور الشياطين في صورة تلك المستعانت به ، و تخلفهم بالثناء على سبيل المكشمة ، كما تخلف الشياطين الكهنة " (٧)

^١ معارج المطلب : (٢٥١/١).

^٢ أخرجه البخاري في مسنده كتاب الدعوى - باب قوله تعالى : (ومن الناس من يدعو من دون الله أندادا) برقم ١٤٩٢ و مسلم برقم ٩٢.

^٣ أخرجه البخاري في صحيح كتاب النيات - باب قول الله تعالى : (ومن يقل مؤمنا بشيئا) برقم ٦٨٦١ و مسلم برقم ٨٦.

^٤ قال الهيثبي : (رواه الطبراني في رجله رجل صحيح غير ابن لهيعة و هو حسن الحديث) صحيح الترمذي : (١٥٩/١).

^٥ رواه الترمذي في كتاب صفة الصلاة و الرقاق برقم ٢٥١٦ ، و قال : حديث حسن صحيح : (٥٧٥/٤) ، و أحمد : (٢٠٩٢٠٣٠٢٠٢٩٢/١) و مسنده الأئمة في الخطر - صحيح مسند الترمذي برقم ١٠٤٣ : (٢٠٩/٣) ، و طائفة النجاة : ٢١٨٢١٦.

^٦ لاجلة جليلة في التوسل و الوسيلة : ٣٠٠.

^٧ المرجع السابق

الفصل الثالث

(أراؤه في الأسماء والصفات)

وليه بحثان :

البحث الأول : المسائل المتعلقة بالأسماء الصنى

البحث الثاني : المسائل المتعلقة بالصفات العلا

تمهيد

بعد الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته الحملى ، كما وردت في الكتاب والسنة ، من غير تمثيل ، ولا تعطيل ، ولا تحريف ، ولا تكليف ، من أهم الأصول التي ينبغي عليها محقق أهل السنة والجماعة ، فيما يجب في حق الله عز وجل .

فالإيمان بها يقتضي الإتيان ، وهذا الإتيان لا بد فيه من التزام عدم الخروج عن مراد الرب تعالى في ما أثبتته لنفسه من الصفات الحملى ، كما أنه يقتضي التكريه للوجوب في حق الجباري تعالى الذي عز عن التمثيل والتظوير . يقول الإمام الشافعي رحمه الله في بيان أسس الإيمان بأسماء المولى جل وعلا " لقد هذه الأسس :

• هو تكريه الله جل وعلا على أن يشبه بشيء من صفاته شيئاً من صفات المخلوقين ، وهذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } (الشورى: ١١)
• الثاني من هذه الأسس هو الإيمان بما وصف الله به نفسه ، لأنه لا يصف الله

أولم بالله من الله : { أَنتُمْ أَقْنَمَ لَمْ تَكُنْ } (البقرة: ١١٠)
والإيمان بما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال في حقه : { وما يتطلق عن الهوى وإن هو إلا وخي فوخي } (البقرة: ١٣٠)

فيلزم كل مكلف أن يؤمن بما وصف الله تعالى به نفسه ، أو وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويكره ربه تعالى عن أن تشبه صفته صفة المخلوقين ^(١) ومن هنا فإنه يجدر بيان كل ما يقدح بأسلي الإتيان والتكزيه الذين يقتضيهما الإيمان بأسمائه وصفاته : فالذي يقدح في تكريه هو التمثيل والتكليف ، والذي يقدح في الإتيان هو تعطيل والتحريف ، وبينها كالتالي :

• أما التمثيل الذي يقدح في تكريه فهو اعتقاد المثلث لى ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين .

وهذا الاعتقاد مما تعطله دلالة السمع والضرورة والحقل
لما السمع قد أتى بما يدل على استنطاق التمثيل ضرورة ، قال تعالى : { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } وهو الشيوخ التمييز (الشورى: ١١)

لما الفطرة لما استقر فيها من إثبات التكامل لله تعالى على جهة ينقضي منها كل ما يدل على النقص ، إما من جهة النقص أو الاستمرار ، وقد علم بتطرق النقص المضاد للتكامل في كل صفات المخلوقين ، إما بطور الأعراض المصعدة للصفة المحدودة ، أو لما تستلزمه من أنواع النقص ، كما هو مشاهد ومعلوم ببداهة العقول
لما المثال بلأنه قد علم بالضرورة بدلالة المخلوقات على وجود من أيدعها
مخالفة ذات الجباري تعالى لثبوت المطلق ، فالقضي ذلك الاختلاف في الذات لأن يكون أيضاً فيما تتصف فيه الذات من الصفات ، فالقول في الصفات ، كالقول في الذات .

(١) وكان الأولى أن يوصف بالتمثيل لأن المثلون لا رفع عنه أقام فلا ينطق به تكليف يقتضي المنع لو الجواز : الأسماء والصفات: ٧

أما التكليف ، الذي يقدم في أصل التنزيه فهو أن يقدم الذات الصفة بمعرفة التكيف ، فلا يثبت شيئا من الصفات إلا بتكليفها ، ومن هنا فإن الفرق بينه وبين التمسك أن يقدم المثبت الممثل كصفة الصفة بمثل ، أما التكليف فلا يشترط فيه ذلك .

ويطرح هذا الاعتقاد مما يعلم بالضرورة من دين الإسلام كصاحبه ، فقد دل العقل والشرع على استناده .

أما دلالة السمع ، فقولته تعالى : { لَا تُكْرِهُوا أَهْلَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الْإِيمَانِ } (التكليف: ١٠٣) ، وقوله : { وَلَا يُجْبِئُونَ بِهِ عَلَمًا } (نور: ١١٠) ، أما العقل فلما سبق بوجه من وجود التزام بين الذات وصفاتها في الأحكام ، فكل ما جاز على الذات جاز على ما قصص به ، والعكس بالعكس ، ومن هنا فإنه لما امتنع معرفة كيفية الذات امتنع معرفة كيفية ما تصصف به من الصفات . وهذا أصل عظيم يحكم به خلال كل من منع أو أثبت بلا دليل من الكتاب والسنة ، وهذا أصل استناده الإمام ملك عن نكر الكيفية ، حيث قال : { الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول والإيمان به واجب والمسؤول عنه بدعي }^(١) . أما ما قيل من أن يثبت الصفة من جهة التقاطع في المعنى . وأما التحريف فهو أن ينفى المثبت للصفة المعنى الحق ويثبت آخر باطلا ، ليس له أساس يعتمد عليه في ذلك الإثبات بعد قلبي^(٢) .

وكان الإيمان بالأسماء والصفات الصسي بعيدا عن هذه الآثار قلت أمرا مستقرا في نفوس سلف هذه الأمة مثلها في المبادئ والقيم ، دون أن تؤثر في صفاته البدع ، مستندا تلك الثبات من مقتضى الإيمان الذي انطلمت قلوب أصحابه به .

وتستند أهمية الإيمان بالأسماء لله تعالى وصفاته الصسي ، إلى كونها من صميم الإيمان به سبحانه ، لذا تكن التوسل بها من أعظم ما شرعه الله تعالى وحثنا به ، قال تعالى : { وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَلَا تُدْعَوْنَ بِهَا وَلَا تُدْعَوْنَ بِهَا وَلَا تُدْعَوْنَ فِي الْأَسْمَاءِ } (سجود: ٢٠) ، وقال تعالى : { وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَلَا تُدْعَوْنَ بِهَا وَلَا تُدْعَوْنَ بِهَا وَلَا تُدْعَوْنَ فِي الْأَسْمَاءِ } (سجود: ٢٠) .

كما أن معرفة الله تعالى بأسمائه الصسي ، وصفاته قطعي ، هي أساس ما يقوم بقلب العبد من عبودية لله تعالى ، تقتضي إرادته سبحانه بالعبيدة ، وأمل هذا من أمر أو ختم غلب ثبات الكتاب الحكيم بذكر أسمائه جل شأنه .

فإن العبد عند توجه الخطاب له بالتكليف ، والذي يحمله على الاستئصال لمقتضى الخطاب من الفكر إذا كان بها ، أو الفعل إذا كان أمرا إما يتحصل منه إما يستقر في فطرته من كونه تعالى علما محميا سميما بصور أبكل ما يصدر منه من صغير أو كبير ، ومن هنا كانت أهمية الإيمان بهذه الأسماء وترتيب الثواب الجزيل على إحسانها بدخول الجنة .

(١) الأثر سبق ترجمته ٨٠ ، وقدر التسمية بتكليف الإسلام ، ١٢ ، وقدره تعالى ، الشيخ الطيبي ٣٦

(٢) الصواعق السرملة (٢٦٦/١) ، وقدر قوله تعالى ، الشيخ الطيبي ٣٦ .

وبقي الأمر على ما كان عليه ، إلى أن ظهرت البدع ، فخرج ممن ينتسب إلى الإسلام بما يخالف منهج السلف في تلك الاعتقاد ، وكان هذا على يد الجحد بن درهم ، الذي تكثر كثيرا بأقوال الكفرة من الفلاسفة ^(١) وغيرهم ، حتى قام بتعطيل الرب عن الصفات الثبوتية ، وزعم أن فيها ما ينافي عقيدة التوحيد ^(٢) ، وقام تلميذه الجهم بن صفوان بنشر هذه البدع ، حتى كان سببا في ضلال كثير من الخلق ، وسمى أتباعه بالجهمية ، وصارت بذلك أصلا لكل انحراف في ما يجب في حق الله تعالى ، أو يمتلكه عنه . ^(٣)

وقد انتقل هذا الانحراف العندي الخطير إلى المعتزلة ، حيث ملع مؤسساها : واصل بن عطاء من وصف الله تعالى بصفات قديمة ؛ بحجة أن في اعتقادها إثباتا لتعدد القدماء ^(٤) ، وقد تكثروا في هذه المقولة بردهم على ما لا يعتد بتصريفي في التكاثر ، حيث زعمت أن معتقدها فيه يقوم على إثبات ثلاث تقويم لوحد قديم ^(٥) ، ولا شك أن هذه القدوى باطلة شرعا وعقلا ، ولا مجال لإلزامهم هنا ، ولكن المقصود أن هذا ليس يلزم لهؤلاء المعتزلة أن يقوموا بنفي الصفات للرد على أولئك الكفرة ، بل جل ما هنالك أنهم انحرفوا عن منهج السلف في بيان الحق والرد على المخالف ، وتكثروا بما وصل إليهم من كتب الفلاسفة ^(٦) ، وقد قدم أن مادة هذا الفكر مستقاة من شبهة الفلاسفة في التركيب ، حيث اعتدوا في إثبات التوحيد على نفيه .

وتحصل بهذا أن اعتقاد المعتزلة في باب الصفات يستند إلى أمرين ؛ اعتقاد التوحيد بنفي التركيب ، الثاني : وجوب مخالفة مباحثه لباقي الحوادث بحجة تنزيهه عن مشابقتها ^(٧) .

فصارت هاتان الشبهتان أساسا لتفهم الصفات الثبوتية عن الله تعالى ، حيث قاموا بإثبات الأسماء الحسنى على أساس أنها أعلام محضة ، لا دلالة لها في نفسها على معنى محدد ، فلجئوها إلى ذات الله تعالى ؛ تنزيها له . عندهم . عن مشابهاة الخلق ، واكتفوا في هذا الباب بسلب التقتص بحيث وصفوه بالملوب ^(٨) .

وقد تأثرت الأشاعرة على جهة العموم بذلك الانحراف ، الذي نتج عن الابتعاد عن منهج السلف رضوان الله عليهم في تلقيهم لأسس اعتقاد ما يجب في حق الله تعالى ويمتنع عنه ، ويظهر ذلك الانحراف جليا في عدد من المسائل التي تتعلق بصفات الله تعالى ، أما ما يتعلق بمسائل الأسماء فلا يظهر فيها خلاف إلا في بعض الفروع المتعلقة بمسائل الصفات ، وسيأتي الحديث عنها مفصلا بإذن الله .

^(١) سبقت الإشارة إلى بيان مستخدم في الأسس الذي بنى عليه مستخدم في التوحيد : ١٢٢ .

^(٢) قطر : بيان القبيح للجهمية لتوحيد الإسلام (١٣٧٩) ، مجموع الفتاوى : (٢١/٥) .

^(٣) قطر الفتاوى : (٢١٤/١٢) ، و قطر مقالات الإسلاميين (١٨١/١) ، و الفرق بين الفرق للبهمني : ٢١٢ .

^(٤) قطر : المال و المال كالتوسل : (١٥/١) .

^(٥) قد سمعت الإشارة على هذا التكرار عند الكلام في مستند المعتزلة في التوحيد : ١٢٠ .

^(٦) قطر مقالات الإسلاميين : ١٥٦ ، المال و المال كالتوسل : (٥٠/١) .

^(٧) قطر مقالات الإسلاميين : ١٥٦ .

^(٨) قطر المال و المال : (١٥/١) .

(المبحث الأول)

المسائل المتعلقة بالأسماء الحسنى^(١)

يرتكز مذهب الأشاعرة في أسماء الله تعالى على عدة قواعد من أهمها ما يلي:

أسماء الله تعالى كلها حسنى :

يقر الأشاعرة بأن أسماء الله تعالى بالغة في الحسن أعلى مراتبه ، ويستند هذا الإقرار إلى دلالتها على معاني الكمال والجمال ،^(٢) لكن هذا الإقرار منهم إنما هو على جهة العموم والإجمال ، حيث يعنون بعضها أعلاماً محضاً بحجة إيهامها للتشبيه ، فيبطلون دلالتها على المعنى إما تأويلاً أو تقييماً ، ويظهر هذا التأثير بقول المحذلة وانحاً جلياً.

أسماء الله تعالى توقيفية :

لا يجمع جمهورهم على اعتقاد وجوب تلقينها عن الشارع الحكيم ، فلا مجال لتسمية المولى بغير ما ورد في الكتاب والسنة ، منعاً للوقوع في المحذور .^(٣)

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد :

فهم لا يعتقدون أن الحد في الحديث دليل على الحصر ، استدلالاً بما ورد في الحديث الذي ورد فيه : (أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استغفرت به في علم الغيب عندك)^(٤)

وفي الجمع بين ما وردت به الأحاديث : الحديث الصحيح : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن له تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة من أوصافها دخل الجنة)^(٥) والحديث السابق ، يرجح لفظة أن كان هذا في معرض الترخيب للجامع في الإحصاء ، لا لدلالة الحصر " .^(٦)

^(١) الاسم في اللغة : مشتق من السمو ، حلت له و أمنت حمزة الوصل بدلاً منها ، يقول الزجاج : [معنى قولنا اسم : هو مشتق من السمو وهو الرفعة ، و الإسم له معو مثل : قور و أقام] ، أمثال العرب ، [لأن منظور : (٢١٠٧/١) : مائة : (سدا) ، وهذا هو الأرجح في التعريف كما أن شيخ الإسلام قد وافق هذا الترجيح . انظر : مجموع الفتاوى : (٢٠٨/٩) ، واستعمله باقي الأقوال و ألفتها يرجع إلى : اشتقاق أسماء الله الحسنى لقرطبي : ٢٥٦ ، ولسان العرب لابن منظور : (٢١٠٧/١) ، وقد عرّفه الزجاجي بكه : [ما دل على معنى في نفسه غير مقرون بحد الألفاظ الثلاثة] . انظر : ٤٦ .

^(٢) انظر شرح أسماء الله الحسنى لقرطبي : ٢٥٨ .

^(٣) انظر المواقف في علم الكلام ، لأبي جهمي : ٣٣٣ .

^(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن مسعود ، برقم : ٣٧١٢ ، وقال أحمد شمس : إسناده صحيح .

^(٥) صحيح : (٥٥٨/٣) وأخرجه ابن حبان في صحيحه بكتاب التلقين . باب الأذنية ، رقم الحديث : ٩٧٢ (٢٥٢/٣) .

^(٦) أخرجه البخاري في صحيحه بكتاب الترويض . باب ما يجوز في التاكليف ، رقم الحديث : ٢٧٣٦ .

^(٧) المسند الأسنى : ١٣٦ ، ١٣٧ ، انظر : شرح المسند ، للقرطبي : (٣٨٤/١) .

١- أسماء الله تعالى غير مخلوقة

وهذا محل إجماع عظيم ، يقول الثقلاني في جوهرة التوحيد :
و عندنا أسماء العظيمة كذا صفات ذاته كريمة

ومن جملة ما تطلق بهذه القواعد : المراد بالإحصاء الذي ذكر في الحديث ،
الأشاعرة يؤكدون على وجوب تكبر تلك الأسماء وفهم معناها والتعبد بمقتضاها ،
وإن وجد اختلاف بينهم وبين السلف في مقتضى ذلك الفهم ، حيث يوجبون تأويل
بعضها لما تقرر عندهم من أن المفعول عليه في ما يجب الإيمان به من الصفات هو
ما دل عليه الدليل العقلي ، أو فحتم فيه المعارض من جهة^(١)

ومع هذا التوجه الذي يحصر حصول اليقين في إعصال مسلك العقل يجد
التصوف لنفسه منفذاً واسعاً في المذهب الأشعري يلج فيه باسم للكشف والنق ،
فيؤسر للتصوف بعيداً عن كل تلك القواعد التي غلب المتكلمون في إعصالها ، ولما
كان القدرج في طريق التصوف يعتمد كثيراً على التجارب لوجدانية التي ترتكز
على مبدأ القتل والإشارة تأثراً بالمذاهب الإشرقية ، صار لأهل التصوف من
الأشاعرة مفهوماً خاصاً لمعنى الإحصاء الوارد في الحديث ، يرجع إلى اعتقاد
الصوفية بما اشتهر عندهم من وجوب التخلق بأخلاق الله^(٢)

رأي الشيخ الصاوي

يعرف الصاوي الأسماء بأنها : " جمع اسم ، وهو اللفظ الدال على ذات
المسمى "^(٣)

كما أنه يطلع أسلافه في الإقرار بحسنها على جهة العموم ، يقول : " ومعلوم
أنها كلها حسنى ، ويشهد له قوله تعالى : { وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا } [.

وفي تطويل وصفها بالحسن ، يقول : " وحسن أسمائه تعالى لدلائلها على معاني
شريفة هي الحسن المعاني "^(٤) ومن ذلك : " أن الدال يشرف بشرف مملوئه " "^(٥)
وهذا التصحيح لا يمنع عنده كاعتقاد عامة الأشاعرة - من وجود أسماء يجب تأويلها ،
لأن ظاهرها موهم للتثنية^(٦)

(١) سلكي المصير ذلك في بحث الصفات : ١٨٤ .

(٢) المقصد الأسنى : ١٥١، ١٥٠ ولم أجد على تنويع لهذا الحديث وإنما أطلقت على بعض أقوال العلم في
كونه مختلفاً لا أصل له .

(٣) شرح منظومة أسماء الله الحسنى : ١١٣ ، و نظر حاشية الجليلين : (١٠٧/٢) .

(٤) شرح منظومة أسماء الله الحسنى : ١١٣ .

(٥) حاشية الجليلين : (١٠٧/٢) .

(٦) انظر : ٣٠٠ .

وفي حديثه عن اعتقاد التوقف فيها والاتصال على ما ورد في الشرح ، يقول :
 " أسماء الله توقيفية ، أي : تعطيفية ، بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نسميه باسم غير وارد
 لنا ^(١) " ، فيجوز أن يقال : يا جواد ، ولا يجوز أن يقال : يا سخي ، ويقال : يا عالم
 دون عقل ، وحكيم دون طبيب " ^(٢)
 لذا كان الإتحراف في التسمية بما لم يرد به النص مما نُسبه إليه الإلحاد الذي نهى
 الله تعالى ^(٣)

لما ما يتعلق بالعدد الذي ذكر في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم فهو
 يرى أنه ليس للحصر ، يقول : " والإخبار بأنها تسع وتسعون ليس حصراً وإنما تلك
 إخباراً عن دخول الجنة بالحاصلاتها واستجابة الدعاء بها ^(٤) " وإلا لـ " أسأله تعالى
 كثيرة ، قيل : ثلاثمائة ، وقيل : ألف ... وقيل : ليس لها حد ، ولا نهاية لها " ^(٥)

ويفسر الإحصاء المأمور به في الحديث بأنه " معرفة أفعالها ومعانيها " .

ويظهر هذا تصويره حيث يجعل للإحصاء معنى آخر للخواص ، حيث يقول :
 ولما معناه " عند أهل الله فهو الإتصاف بها ، والظهور بحقائقها ، والوقوف على
 مدارك نتائجها ، وأسرارها ، أي نتائج علومها الخفية ، التي يخص الله بها من يشاء
 ومنها سر القدر .. ويمثل لتلك بمقام المصنف " أي المترجم " يقول : " فله ما
 ترجم لنا في هذا الكتاب إلا بوصفه " ^(٦)

كما أنه يرى أن الاسم الأعظم الجليل لمعاني الأسماء والصفات هو لفظ الجلالة
 : " لأن حقائق المؤمنين معروجة به " ^(٧)

وفي بيان عظمة هذه الأسماء وأنها قيمة ، يقول : " إنه يجب على الإنسان أن
 يعتقد أن أسماء الله عظيمة قيمة " ، فإنه " كما يجب تعظيم الذات وتزويدها عن
 النقص ، كذلك يجب تعظيم الاسم وتزويده عن النقص ، ولذا قال الفقهاء : من
 وجد اسم الله تعالى مكتوباً في ورقة وموضوعاً في قدر وتركه فقد كفر ، وذلك لأن
 كتبهون بأسماء الله كتبهون بذاته ، لأن الاسم دل على المسمى " ^(٨)

ويقسم الصوري الأسماء على حسب علاقتها بالمسمى ، فيقول : " وهي إما
 ذاتية : كالله والرحمن ، أو صفاتية : كالحي والطيم ، أو فعلالية : كالسمي والسميت .
 والصفاتية على أقسام : أسماء صفات جمال : كالرحيم والكريم ، وأسماء صفات
 جلال : كالكبير والعظيم ، وأسماء صفات كمال : كالسميع والبصير " ^(٩)

(١) حاشية جوهرة التوحيد : ٢٠ .

(٢) حاشية الجليلين : (١٠٢/٣) .

(٣) لمرجع السابق .

(٤) حاشية الجليلين : (١٠٢/٣) .

(٥) شرح المنظومة : ١١٢ .

(٦) لمرجع السابق : ١١٢ ، ١١٤ .

(٧) حاشية جوهرة التوحيد : ٢٠ .

(٨) حاشية الجليلين : (١٥٧/٢) .

(٩) شرح المنظومة : ١١٢ ، وانظر : حاشية جوهرة التوحيد : ٢٠ ، حاشية الجليلين : (١٠٢/٢) .